



دكتورة نجاة محسن

الاتجاه السياسي عند ابن حزم الأندلسي



الاتجاه السياسي

عبد الله بن حمد آل مكتوم

تأليف

دكتور أحمد بن محمد

كلية الآداب - جامعة قطر

الطبعة الأولى

١٩٩٩



مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

CENTER FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

المستشارين

د. أحمد عبد إبراهيم البرادى

د. مشرقى عبد الحق جوييد

د. على السيد على

د. فاسم عبده فاسم

مدير النشر: محمد عبد الرحمن عيسى

تصميم الغلاف: محمد أبو طالب

الناشر: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

٦- علي يوسف طهي - لبنان - البريد - ج.ع - تليفون: ٢٥٥١٢٢٦

٥- علي مزحة المرواطبة - البريد - ج.ع - تليفون: ٢٥١٢٢٢٢

PUBLICATION FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

6, Youssef Taha St., Tripoli - Lebanon - A.S.T. Tel: 2551226

5, Ali Muzahhara St., Lebanon - A.S.T. Tel: 2512222

الفتنة

تورد الأخيرة بين الفكرين الإسلاميين ، عن موقف الإسلام من الدولة ومهما ، نتيجة تزايد نشاط الداعين إلى إصلاح الحياة العامة ، من خلال تطبيق المبادئ الإسلامية في تلك البلدان ، الشيعي والسمي الشيعي ، لتغيير الواقع والتوجه عليه

متجذرة بين التخصص في الدراسات الاقتصادية والإسلام والحياة ، وهي الفكر العلم ، على امتداد

وكذلك القضايا

لهم

كثير الحديث خلال العلم ومن المسألة السياسية في عهد يومئذها السياسية والاجتماعية والتوصل إلى ذلك بكل أساليب الحكمة ، باسم الإسلام .

وكان طبيعياً أن يصاحب هذا الاهتمام تساؤلات سياسية والفرامات الإسلامية على السواء ، حول القضية تثار الآن على هذا المستوى وعلى المستوى السياسي والعلاقات العربي والإسلامي .

ودعنا هذا الكتاب لحيد موقف ابن حزم من هذه القضية الإسلامية المتعلقة بها أو المتفرعة عنها .

وهل الجانب السياسي عند ابن حزم أهمية كبيرة ، نظراً لأنه يعد من جلياً وقاصي وأعلى حجة من تاريخ الأندلس ، فقد قد ابن حزم أن يشهد غروب شمس الخلافة الأموية وأن يشهد مع غروبها ألوان من الاهتمام السياسي والحلقة ، ومن النظام والجور والاعتدال له وقد اختبرت الجانب السياسي من فكر ابن حزم موضوعاً لبطا الكتاب ، إذ وجدت أن السياسة قد شغلت جانباً كبيراً من اهتمام ابن حزم على المستويين العقلي والعمل ، رغم ذلك فإننا نجد كثيراً من الدار من التخصصية يؤكدون في تناولهم على الجوانب الأخرى من فكره ، ولا يولون هذا الجانب إلا نقراً قليلاً من الاهتمام لينتاب مع ما يشهد في تصور من أهمية بالغة بالنظر إلى الجوانب الأخرى من فكره ، هذه الأهمية يعني أن تبينها إذا ما ذكرنا : حزم قد خلف لنا تراثاً هاماً في مجال الفكر السياسي الإسلامي ، وهذا التراث يستلزم منه ومن يمتها : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، الأعلى ، الأحكام في أصول العودس في تاريخ الخلفاء ، بالإضافة إلى مشروعات من كتابه المقنود السياسية

أن
في أهم
الأحكام

الأستاذ محمد إبراهيم الكفاي ، وغير ذلك من الكتب التي وجدت بين شذائرها أذكرها
في الأهمية .

الحالة على المستوى النظري ، فبالإضافة على المستوى العملي أيضا أن
هناك كيبوا في حياته ، يمكن توضيحه أن تشير إلى أن عمله
في النقي والأثر ، لأنه كان يدافع عن وجود الدولة الأموية ،
بأصوات وأمراء الخوارج ، فقد كانت الأموية عند الجاهل
قيمة والوقت .

السياسية ، أن رائد في دراسة الخلل والخل ،
بل أن كيبوا من المذاهب قامت على
ذلك .

في مجال الفكر السياسي
في أيام النصوص ،
الفكر السياسي

سنة
7

جميعها
سياسية غريبة
والذا كان هذا هو
السياسة قد استغرقت
بالسياسة قد أدى به إلى السعي
لكن ليس تشيخا لها كما أنهم مع
سياسيا يعني الاعتماد بالجماعة وقد العائد

وعا ساعد ابن خزم على استيعاب القضايا
والصلة وثيقة بين الخلل والعمل ووق الفكر السياسي
أساس فكرة في في حقيقتها سياسية والأخلاق سياسية كما
ونستطيع القول في واقع التراث الذي خلفه لنا ابن خزم في
الإسلامي ، أن هذا الفكر ينطلق من كونه فقيها مسلما له منهج الفقه
ومفكرا عاش تجربة سياسية لها سبلاتها التي أرادت له بعض عناصر
الصالح ، وأردت عن كتب الأفكار السبيل للنظام السياسي القاطم .

بالإضافة إلى ذلك فإن ابن خزم مني خزم من نظام الخلافة الإسلامية وأطلع على
ومعونه ، وله في ذلك رسالة "نقط العروس" وهي تعد نصا عاما ضم الخطوط العامة للخلافة
الإسلامية والخطاه حتى عصره ، سواء ما اتصل بإقامة هذا النظام ، وانتقاله من عصر إلى
عصر ومن خليفة إلى خليفة بعدد أو مغالبة ، أو ما أصاب هذا النظام من تدوير وضاد .
وقد استهدف أن يكون هذا الكتاب تنقيحاً لابن خزم باعتبار مفكراً سياسياً كيبوا ، فقد
ظل الجانب السياسي في فكر ابن خزم مجهولاً لم يدرس دراسة علمية تقصده في مكانه
الصحيح ، وتكشف عن إيديولوجياته وسبلاته ، رتيقبة ما يتصل به من قضايا ، وما يمكن أن
يعبر به هذا التراث في الملكية السياسية الإسلامية ، فقد وجدت أثناء قرائتي لتراث ابن خزم
من الظلم له أن يهمل هذا الجانب من فكره ، وأنه من الخطأ أن تنجب إلى المذكيين
المشهورين وتترك تلك الجهود المتوقفة في معظم كتب ابن خزم ، والتي كان أن
دون أن تحاول جمع شذائرها .

يسم
أنه كان
السياسيين
يؤدي بها التسليح

فصل جديدي

قبل عرض ذكرى ابن حزم السياسي ، أن نتناول في إيجاز الحالة السياسية
للهامة ، ومحاولة ابن حزم إحياء الدولة الأموية . وستعثر أيضاً
عنه ، وكيف استغل الفقه لصالح الحكم ليريد تصريفهم الجائز ،
أمور الخلافة الإسلامية في الأندلس . ذلك أن حضور ابن حزم
في الأحداث السياسية والتزامه السياسي مع الحزب
عليها بشكل واضح تاريخ الأندلس في فترة من
زمنها ، عصر الطوائف .

تتبعها التي صو ، معرفة الخلاصات
في الفترة من عام ١٠٠٠ - المحدثي عام
من الطوائف ، أهمية خاصة .

النايات التي شكلت ذكرى ابن حزم السياسي :

أولاً : الأحوال السياسية للأندلس في عصر ابن حزم .

ثانياً : فشل ابن حزم في إحياء الخلافة الأموية .

ثالثاً : استبداد غير المسلمين بأمور الخلافة الإسلامية في الأندلس .

رابعاً : استغلال الفقه لصالح الحكم .

من الضرورة

للأندلس عامة وخصوصاً

الأحوال الفقه والفقه في

وذلك استبداد غير المسلمين

القوى ومشاركتها الفعالة في وأمر

الأموي ، جعل حياته وسيوته مؤثرة

فترة الهامة ، وهي فترة سقوط الخلافة الأموية

والاستحقاق لنا فهم أفكار ابن حزم السياسية و

التاريخية والسياسية التي عاشها الأندلس ، لما سئل

١٢٦٦ هـ ، وهي فترة سقوط الخلافة الأموية في الأندلس وبداية عصر

أولاً: الأحوال السياسية للأتقلي في عصر ابن حزم

من بين سنتي ٢٨٤ - ٤٨٤ هـ (٩٩٤ - ١٠٩٤ م) وهي فترة تاريخية حرجية
عربية خاصة ، التي عاشت صراعاً سياسياً على السلطة ، أدى بها في
بؤلات صغرى توفيت بلاد الطوائف ، وذلك على التفصيل الآتي :

١- فترة الأوصال مئذنة القوى ، وكانت الأعضاء بين عناصر
الصلح والصلح ، قد حوت كيان الدولة وتفرعت

عاش ابن حزم
في الأندلس عامة وفي
الطوائف إلى تقسيمها إلى
دول عبد الرحمن الناصر و
السلطان من غرب وديار مولدين و
حكم بني أمية حتى أوشك على الزوال .

١١) هناك العديد من الدراسات التي تناولت بالتفصيل حياة

في جسد في عدد من المصادر القديمة والرايع الحديثة ، ومنها على سبيل

أحمد القوي : منبع الطب من ضمن الأتقلي الوجيب - تحقيق : أحمد زويد

القانون - د. ج. ٦ - ص ٩٩ - ٢٢٢ ، بالقول الرومي : معجم الأندلس - تحقيق

دار المأمون - القاهرة - د. ج. ١٢ - ص ٢٢٤ - ٢٤٩ ، أنجزه هناك بالسيا ، تاريخ

توضيح : حريق مؤنس - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٨٤ - ص ١٢٣ - ٢٢٩ ، النسخ

وتوفى : ابن حزم ، حياته وعصره - آراء وفتاوى - دار الفكر العربي - ١٩٨٨ - ص ١٢٢ وما بعدها ،

عنون : ابن حزم والفكر الفلسفي والغرب والأندلس - المؤرخ الثقافي العربي - الدار البيضاء - المغرب -

١٩٨٦ - ص ٢٤ وما بعدها ، عبد الحليم عويس : ابن حزم الأندلسي وجوده في البحث التاريخي والحضاري -

دار الاقتصاد - القاهرة - د. ج. ٨١ وما بعدها ، زكريا إبراهيم : ابن حزم الأندلسي - الدار المصرية

للتنسيق والتوثيق والنشر - سلسلة أعلام العرب - رقم ٨٦ - القاهرة - ١٩٦٦ - ص ٢٩ وما بعدها ، عبد

اللطيف شقرة : ابن حزم رائد الفكر العلمي - المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - د. ج. -

ص ٢٤ وما بعدها ، محمود علي حبيبة : ابن حزم وعصره في دراسة الأندلس - دار المعارف - ١٩٨٢ -

١١ وما بعدها ، وأنظر أيضاً :

Encyclopedia of Islam - Leiden, New York - 1981 - Vol. 111 - p. 394 - 395.

١٢) على ابن حزم ، جمهورية أساطير العرب - تحقيق : عبد السلام هارون - دار المعارف -

القاهرة - ١٩٦٢ - ص

وكان
الصفحات في
والجسم حيناً آخر
التي أصبحت له خطاً
بني أمية ، وأصبحوا في
هذه الحقيقة في الحسان .

فانت هذا الأوضاع تتطلب قاتلاً حكيماً بوصفاً بالشجاعة والعداء ، وقد توافرت تلك
عبد الرحمن الناصر . وأدت سياسته التي تنسم بالاعتدال واللين حيناً ، وبالفرقة
إلى امتزاج عناصر السكان تدرجياً ، ووجد ما يسمي بالشعب الأتلي
التي تفرقت عن غيره من الشعوب الأخرى ، والتي وقفت في قلبه حب
لواء مع الحكام الشرعيون ، وكل من حاول أن يتألم منهم كان يضيع

وفي منتصف القرن الرابع الهجري
من حكمه بثت فيها دعائم الدولة الأموية .
محتاج إليه وسار على سياسته ، ولم يتم حكمه
وخليفة ، وبوت الحكم المستنصر سنة ١٢٦٦ هـ ، انتهت
القوضى والاضطراب ، لعدم وجود الحاكم القوي الذي يشعرون
الأشلي ابنه هشام الملقب بـ "الزبد" ، ولم يكن قد بلغ العاشرة من
يسند بالأمر أحد الأوصياء على الخليفة الصغير ، فظهر التصور من
دوراته أحمد بن محمد والد ابن مزم .

١٢٦٥ هـ توفي عبد الرحمن الناصر ، بعد خضوع سنة
وتولى الحكم بعده ابنه الحكم المستنصر "فتبع
هو ملاكبيه إذ عاش ست عشرة سنة ملكاً
العهد الذهبي للأشلي وبدأ عصر
الملك ، فقد خلفه على عرش
من غيره ، فكان طبيعيّاً أن
على عامه الذي كان من

ولجج التصور في السيطرة على مقاليد الأمور ، ودعم لنفسه خطة للقضاء على
والناسيف ، وأجبر الأتليين على الخضوع لحكومة عسكرية استبدادية اعتمدت في تدبير
على عناصر من الموالين والصفابة واليو .

في الخصوم
كثمتها

وكان أهل الأتلي قد رأوا فيه الشخص القوي الذي نال من البلاذ ورغوا له الأمن
والسكينة ، فوالقوا على كماله لشهام الزائد حتى يجرى ، لكن التصور لم يكن مستعداً
للتنازل عن سلطانه ، ولذلك بنى قواته على نظام جديد بكل له أحكام السيطرة عليها من
جانب ، وبضيق له حسن استخدامها لإرهاب أعدائه في الداخل ، وضرب أعداء البلاذ في
شمال أسبانيا من جانب آخر . ١٢١

وقد ساعدت الثورات الكبيرة المظفرة التي قام بها التصور بن أبي عامر ، على بقاء الحكم
إلى أن توفي سنة ١٢٩٢ هـ ، بعد سبع وعشرين سنة كان خلالها هو الحاكم الحقيقي

في بلدته

فخلفه ولده عبد الملك وثق به الظفر يسار في المجاهدة حيرة إليه بصفة عامة ،
الأخير إذ توفي سنة ١٢١٨ هـ .

وكانت وفاته فاجئة المفرة من أعجب فتوات التاريخ الأتلمسي وأشدها
كانت ليلاً بانقلاب من أعنف ما عرفه الأتلمسي وأشدها قيصاً لجناتها

الرحمن وثق به شنجولاً ، ولم يبق عبد الرحمن ميسماً
لأن كان طويلاً متبرجاً فجاراً أن يرد من سلطانه بأن
يقضى بذلك نهائياً على توات بني أمية ، وفتحوا
في أمية في ملك الأتلمسي ، فعلم الخليفة
عائلة الأمويين والفرزيين . ١٢١

من أربعة أشهر من توليه شنجول
من دخله وسجن بالقصر ،
أسلمت إلى هشام بن
هشام بن عبد

للأندلس
ولم يبق له
ولما مات الظفر
غرضاً واضطرباً ،
وسلامها يومئذها . ١٢١

فقد خلف عبد الملك أخوه عبد
بارعاً أو حكيماً حارماً لما كان أبوه ،
يستقر ولاية العهد من الخليفة الضعيف ، وأن
رسم الخلافة حصلة إلى امرأة بنى عامر فتخلف بن
الضعيف هشام المؤيد على العهد له بالخلافة بعد ما أن
وعم السخط البلا وأدى ذلك إلى الإجماع بوقوع الفتنة
الحكم ، حتى قام محمد بن هشام بن عبد الجبار على هشام المؤيد
وعندئذ تخالفت جيوش أبي أبي عامر عن نصر عبد الرحمن شنجولاً
عبد الجبار الذي قتله وصلب ، وبهذا العهد انتهت الدولة العامرية . وتولى
الجبار وثق به التلمزي . ١٢١

وبدا المهدى يسلط الوطأة على البرابرة الذين كانوا يقومون باللاق في قوطية ، وسعدوا
عاجم البرابرة المذبذبة وحلفوا المهدى وبارعوا من بعد سليمان بن الحكم بن الناصر الذي وثق
به المستعين سنة ١٢٠٠ هـ ، فكان التزاع غنيماً يفي المهدى والمستعين بزواج كل منهما استعوى
على الأقربى العبد ، فلم تبق إلا ساعة حتى ذهب فيها من الجبار وأربعة المساجد والمؤيد
خلق عظيم .

١٢١ عبد الواحد الواحشي : اللجب في تاريخ أخبار العرب - تحقيق : محمد سعيد الويلان ، محمد
بن علي الطلي - مطبعة الاستقامة - القاهرة - ١٢٦٩ - ص ١٠ ، وملاحظا : ابن عسلى الواحشي : البيان
في أخبار ملوك الأتلمسي والفرزي - تاليف : يحيى بوشاش - باريس - ١٢٢٠ - ص ٣ - ٤ .
الرحمن بن خلف : السير وديوان المشاء الرحيم - مؤسسة الأتلمسي - بيروت - ١٢٧١ - ص ٤ -

الفرزي
١٢١
١٢١-١٢٨ هـ .

الفرزي - ٢٥ - ص ١٤ وملاحظا .

١٢١ - ابن عسلى : البيان .

مع غيب التاريخ التيقية على أن المستطير رغم ما كان يعتزمه من ميولاته ، لم يكن
 بوجه السياسية ، ذلك أنه أضاف إلى أهلية من انقلاب عبد الرحمن الناصر ،
 السابق في الخلافة الدين وشيوخ أنفسهم معه ، كما خلق مناصب ومراييب
 بسمام وأخضع من المستطير وضع على غير حاصل ومراييب نصيبه بغير
 حتى موارد مالية جديدة لإلحاق خليها ، فكان من المزايا ما جعل
 يفترون عليه ويقتلون في الست نفسها التي تولى فيها الحكم
 سوى مبعدة أسابيع ، ليبدأوا إلى عهد محمد بن عبد
 المستطير الذي كان على خلاف المستطير ، فكان من
 يحيى بن علي بن حود ، لما في سنة ١١٦١ فقتله

الذي يدين له ، ثم عاد إلى حالفه الذي
تجاهل يدعي عن حيلة فادعى
أن الملك كان له الذي كان له
ثم حوّل الدين قام بها

الاستصحاب من
العبارة إلى
العلم

تأني أو الحاجب - يتعالم المبتدئ أو الناطقة التي يحكمها -
 - اسم المبتدئ - المبتدئ الذي يحكمها - مطبوع بفتح الشايف والوجه والشئ -
 - ح - ن - م - ج -
 - ل - ح - م - ن - ا - ا -

و خاض ملوك الطوائف حروباً مستمرة بعضهم ضد البعض بمساعدة الجند الموحدة من
مصر أو من البربر . كما كان هناك صراع داخلي في كل ملكة على كرسي الحكم
ذلك استقاراً سياسياً بينهم من العمل غير متوحد .

إلى أن انتهى على الحكم داخلي كل أسرة من الأسر الملكية التي توارثت
فساد الحكم والأموال والملك وقام الشعب الأندلسي في كل
مكان والظلم ، فقد كان هؤلاء الحكم يعتبرون ملكهم ضيقاً
يعانون من شعوبهم عبيداً ليس عليهم إلا الكد والكدح
وتألمات الشقيلة ، حتى سادت أحوال الوعيبة ١١١

الشفوف وشغلوا كراهمهم بالتقروض والقرام
يعلم في ذلك واقع من الذين أو من

الأخلاق ١١١

و رداً لها بتوجيه بعض
من ذلك لتعريف
بعضها أمراء بني
بومالقة ،
على

وقد
نصارى الش
والملك لم يكن
وفي غمرة هذا الصو
الأندلسي ليحا بينها ، ازداد
حكمهم كثيراً من ضروب الاضطه
خاصة يستغلونها كما يشاؤون ، ورجع
ودفع عايطب منهم من الفوائد الباهظة وال
وقد كانوا طغاة قساة على رعيتهم يسوءونهم
لجوار خزانهم وتحقق تولد منهم ومنهم ، ولم يكن يرد

وقد بدأ ابن خزم نظراته نحو مجتمع الطوائف في عصره
الملاخطات الصاخرة نحو بعض الأحداث كما ورد في كتابه ثقل العصور
على أحداث من قيام أربع خلافت في الأندلس في وقت واحد ، ثلاث منها بد
حود وهم : محمد بن القاسم بن حود بالجزيرة ، ومحمد بن إدريس بن علي بن حم
و إدريس بن يحيى بن حود بسبست ، والرابعة بسبغها القاضي بن عبادة صاحب اشبيلية
مخلص زعم أنه هشام المراد بالله بعد موته بالثاني وعشرين عام . ١١٦

ومن خلال عرضنا السابق للطوائف السياسية في عصر ابن خزم نجد أنه كان هناك الكثير
من السليبات التي وقع فيها الأمويون والمحمديون من بعدهم ، تتداخل معها ابن خزم والتفعل
بها عما كان له أثره البالغ في أنكار ابن خزم السياسية . ومن هذه السليبات :

١١١ ابن الخطيب : أحوال الأندلس - ج ٢ - ص ١١٥ وأصلها : أبو محمد علي بن خزم : وصف
الطغاة في حروب النصارى - من وصفه أوله على ابن التوفيق واصل أموي - تحقيق : إسماعيل عباس -
تأليف التوفيق - القاهرة - ١٩٦١ - ص ١٢٢ وأصلها :

محمد عبد الله غانم : ابن خزم الفيلسوف الذي أوج مجتمع الطوائف - كتاب البري السليبات -
الطبعة الأولى - ١٩٨٨ - ص ١١ .

ثقل العصور - ص ١٢٢ - ١٢٥ ، وقد أورد ابن الخطيب نفس الأولى ابن خزم في كتابه :
١١٦ - ١١٩ .

عش
١١١
الكتاب المصنوع
١١٦ ابن خزم :
أحوال الأندلس - ج ٢ - ص

عجيب الذين ولاهم على الشجر الأعلى ، فاستعان بالعناصر الأربعة في الجيوش
للمسيطرة عليها وعدم نزوحها ، فأتى ذلك إلى حرمان الدولة من دوى الكفانات
وتجفيف الخنادق والضعف بينهم وبين الصقابة الذين أصبحوا قوة يعضى بأسرها.

إنه بهذه العناصر الأربعة أثناء نزوات الاضطراب ، وبرز هذا واضحا
الصقابة والبربر يتحدكون في قبيلة الخلفاء وعوالمهم ، وقاموا
واستبدوا بهم بالحكم والسطان ، وعلى التوامع حلو
بذلك على قيام عصر عمالک الطوائف والقضاء

عنه ، والتي كان من نتائجها سقوطها

الحلقة الأخيرة

ونستطيع القول أن ابن مزوم قد عاصر مؤرخين متباينين في النهج
فهو من منصف القرن الرابع الهجري حتى نهايته ، تبلغ قمة العظمة
على رجال عظام ، ثم في سنة أرأبى القرن الخامس الهجري تنحدر فجأة إلى
الفقر والحروب الأهلية تخرج فيها أشلاء مؤذنة متوقفة ، في كل إقليم منها حكومة
مؤلفة من حكومات الطوائف تسمى فيها أمجانيا الإسلامية مصاحبتها الأصاوية وصهراتها
أمجانيا النصرانية.

ثانياً : فشل ابن مزوم في إحياء الحلقة الأخيرة

تدل الوقائع التاريخية على أن ابن مزوم قد يعمل لإحياء الدولة الأموية خلال عصر
الفتنة وتجعل جبهة ابن مزوم في حلفاء يؤك مكانة الهادي ، عند خير أهل وجيران بعض
القصر في مقاطعة أنبيلية ، ودخل إلى بلنسية عندما علم بظهور أمير المؤمنين الواثق في
الرحمن بن محمد بها ، فلم يتوان ابن مزوم في الانضمام إلى الواثق باعتباره أن مبايعته

١١١
أعلى الإسلامية
الطائفة واليهود - ذات -

علاء : البيان العربي - ٢٥ - من ١٠ ، وأيضاً : رجب محمد عبد الحليم : العلاقات بين
أمجانيا النصرانية في عصر بني أمية وأملاك الطوائف - في الكتاب العربي الحديث -
من ١١٢ وما بعدها .

بأبواب ضرورية من خلافة أموية توحيد الأمويين ، ولم يتوان أيضاً في الإجابة للشحن
بل ولجحد نفسه في خلق واحد مع خيران العامري الذي كان قد نبهه قبل ذلك
قوة الأموية .

كم اتين من الصداقة العامرية هما مظهر وبارك . وكانت مدينة
سياسات المختلفة ، فكانت من أنقى المدن الأممية وأكثرها
زوايا الشقة واسودا عليها الحرفه بنو مؤمنة ١١١م إلا
الم معاوية الوافق موشح الحزب الأموي ولم يفض
مع الوافق على رأس جيوش قرد قوطية .

هذا الحزب الأموي نتيجته غزو خيوان
تغلب ابن حزم ووزار الوافق الذي
السياسة ، ولكن من حسن

مؤيد بن أبي
ن ، كما
في

يقصد
بالحليفة الجبل
السعيد إلى قيام

كانت بالنسبة في حزم
عامرة زاوية تجتمع فيها الجند
المتقار ، ورغم أن حاكمها من أم
أبيها كان من أهل السداد والحكم ١١١م
التخاذ إمارتهما مطلقاً للموت ، وصار ابن حزم
ونشبت الحرب ومشارك فيها ابن حزم ، واليهوم فيها
بالموافق ، عندما تعلى عن في أوج العزوة ، مما أدى إلى انه
تلك خيوان فيما بعد . وذلك بتخوت أمال ابن حزم وحالت أماله
حظه أن الاعتقال لم يطل فقد أطلق النواطين مواحه بعد قليل .

وفي هذه الأثناء قرر ابن حزم العودة إلى قوطية ، بعد فشل على بن حزم
قوطية من بعد أخوه القاسم ، الذي عدل في سياسته عن الشقة والرجاء إلى سياسة الجبر
حلك نهجاً إصلاحياً خفف من وطأة آثار الفتنة على سكان المدينة ، ورغب الكثيرين في
الرجوع إليها ، فعاد ابن حزم إليها عام ١١٠م بعد غياب طلال خمس سنوات ١١١م في
الخاصة والعشيرة .

لم يتخل ابن حزم عن آماله السياسية ، إذ ظل من عودته إلى قوطية على اتصال بجماعة
الأمويين على أمل قيام حكم أموي ، يرجع الأمور إلى مضاجع وافق على الحواريين الشيعة

١١١م غزاه : البيان الحزب - ٢٥ - من ١١٠م وبعدها .

١١١م أبو محمد على بن حزم : الأخلاق والسياسة في عمارات النفوس - تحقيق : الطاهر أحمد مكي - دار
الكتاب - ١١١م - ١١١م .

على بن حزم : طون المصاحفة في اللغة والألفاظ - تحقيق : صلاح الدين القاسم - دار
الكتاب - ١١١م - ١١١م - ١١١م .

الدار -
١١١م أبو محمد
الشؤون الثقافية العامة

الخلاص على الاثني ، وفي هذه الفترة بدأ أمر القاسم بن حمود يضعف بسبب ثورة
الاسلماء بمعجهم اغتاده على السودان ليضربهم بهم ، مما اضطره الى الفرار عام
١١٢٠ هـ قاصداً
هو الآخر . لكن البيهق
مكان الخليفة الاموي عبد
ولكن ما لبثت اهل ابن حمود ان
الستيفي ابن عبد الستيفي في حاله
القتل من السنة نفسها الى ذلك لم يتم
تتزوج الستيفي بابن حمود في السبعين هو وابن
موت اخوي وحانت محنة اليمة من سلسلة المعنى التي
الستيفي الذي تار عليه امير فوجيه من جيل سنة ١١٦٠ هـ
والواجب ان هذه السنة كانت آخر عهد لابن حمود بالسياسة . فقد
الوداع الأخير والنصي التواء في الدرس والهدوء والعبادة .

في وضع السياسة بعد الستيفي

ان ابن حمود كان
مدرس عليه
الكل من

ولاقى وما ينبغي اليه الكي من التوجيه القلبي فلا يخفى صاعداً ، و
وزيرا يشتم الخطة بالكل ، فخرج الى صاعد الاثني في عاصم ابن حمود ، ورغم انه
كان معونه به وبوفاته وانكاراً ونسب تغني الكي من النص والكل ، ومكني لل
ذلك الوجه الى التوجه التي علقها ابن حمود في كتاب طبقات الأمم .

ثالثاً : استبدال غير المسلمين بأمر الخلافة الإسلامية في الاثني

منه في خلال الصفحات القادمة - في ايجاز - حتى ما وصل اليه اليهود والنصارى على
عبد ابن حمود ، من استبدال بأمر الاثني والتواء على الدين الإسلامي ومساعدة أهله
البلاد على التيقن على الأمر من جديد ، مما أدى الى سقوط الاثني ، ولعلنا ما نضع ابن حمود
الى الشك بعض الشيء . تجاه الطوائف غير الإسلامية ، ومعاونة الوثوق على أحكام التعامل
مع غير المسلمين وانما اجها من التواء والسنة وأيضا أعمال الصلابة ، وسوف نعرف لشك
كل من في الباب الثاني من هذا الكتاب .

الأخوة

١١٢٠ هـ

في القلبي التواء ابن الاثني . الحلة الجبراء - لحنين - حبيب مؤنس - الوثيقة العويسية
- ١١٦٠ - ١١٢٠ - ١١٢٠ هـ

الطوائف والنسب - التواء

في
واستطاعوا
بمقرب الذي كان
رسماً ، وكان مسؤولاً
عنات ولا إمرأة الجيوش قتالاً

وهذا السلطان الرابع الذي أوجز
الإدارة والمالية ، لأنه كان يختار الموظفين
السلمية . ثم إن هذا الجاهل الذي هو الذي
اللغة اليهودية وبعت الثقافة اليهودية والعلوم بذلك
وقد تظاول ابن التومانية على الإسلام وشرائعه ، واستهزأ
أن ينظم التوتان في أشعار وموشحات يستغنى بها في المجالس وال
عن التوتان :

نلتفت في الخلد مطرباً من كتاب الله
لمن تاملوا البرحني تلتفتوا لما تحبون

ويبلغ تظاول ابن التومانية على الإسلام أن ألف كتاباً قصده - برغمه - إلى إثبات تناقض
كلام الله عز وجل في التوتان اختاراً بالله تعالى أولاً ، ثم عكس ضعفاً ثانياً ، واستحفاً بالهوى
الدين بدماء ، ثم بالهوى الراسخ في مجاهل يوقفاً ، فلما اتصل به أمر هذا اللعين لم أولاً بالبحث
عن ذلك الكتاب الحسبي لأتوهم فيه بما خلونى الله عز وجل عليه من نصرات دبت بلساني
ونفسي ، والذاب عن ملته ببيماني وعلى ، إذا قد علمتها المشامي إلى الله عز وجل ودجوه
الأخوان والأخصار على توفيق هذا الحسبي الزناتين السبطين في ملاب الدعوة في باطنه ،
الشككي بتأويلات اليهودية في ظاهره ، حقه الواجب عليه من منك الدعاء واستيفاء ماله ومسي

الحق الذي من الطيب : الإخلاص في أفعال وتوفاة - حقيق : معصية الله تعالى - دار الخوار -
ن - ج - ع - ح - د - هـ -

الذي : الخوف في حلى الغرب - حقيق : حولى صيف - دار الخوار - القالوا -
أحس أن البيت الثاني نظم الأثرية الثانية والسبعين من ميرة الأعرابي .

الملك ، لتقدم طرد وخلفه الصغار عن عتده وروامته من اللغة الخاطئة وما ، الملائمة من

١١٦

م أمير غزاةة تمارس بن جوس "هجو" شديدا ، ذلك لأنه اتخذ زبده
يهود وهو ابن الغزاةة الذي مكى إبناء قوم من رقاب السليق
باز والامارة ونظروا على الإسلام .

ستنفض أمير غزاةة : إن أملي لغزى وإن زحاني
لا على من قرب اليهود وأبنائهم ، وحملهم بظافة
الله تعالى : إيا إيا الذين أمنا استخفوا
يتولم عنكم فانه عنهم ، إن الله لا يهدي
الوعده الله تعالى في قديهم ، في
كم هذه اللغة التي أصف لكم
وسكون مسلمة علمونا ،

نحو حائل

مودة

ف

مريم . ١١٦

١١١ ابن حزم : البراء على ابن الغزاةة - ص ١١٦ - ١١٧ . وقد كثرت المناقشات وتعددت بين ابن حزم وبعض

الرجال من اليهود في شئون العقائد حتى قال ابن حزم : ولعلنا الشيخ إلى محمد مع يهود لمعلم الله ومع
غيرهم من أولى القادح المروضة من أهل الإسلام مجالس معروفة وأخبار مكتوبة أنظر ابن بسم الشتريني
: القبيصة في مجالس أهل المروزة - ج ١ - ذ ١ - ص ١١٦ .

١١٦ سورة المائدة - آية ١١ .

١١٦ ابن حزم : رسالة البراء على ابن الغزاةة اليهودي - ص ١١٦ - ١١٧ .

١١٦ : أبحاث أنساب في الأدب والتاريخ واللغة - دار الفوائد - القاهرة - ١٩٨٠ -

١١٦

١١٦ القادح

ص ٨٠ وما بعدها .

استسلمت بمغفرة فقلت لهم يا بني
 وها أنا ألقاها فمنهم من كان معي
 جبابرة وهم منضربون وهم منضربون
 الكما وأنتم الأضامع الذين
 وهم وكسب يكون فخورهم
 القوية القوية التي كانت أروا من آثار سيطرة
 سلام واليهودية التي كانت أروا من آثار سيطرة
 وكسب الكرم ، فرب على ابن حزم
 الملوك هذه الواقعة ، واحتجوا
 اليهودي .

القوية المندم في
 الملوك الخاص
 الخلافة ،
 وال

بنو
 رأسي
 وقد
 وهم يتنصرون
 وهم يلعبون ربيع
 وهم أناس على
 ولعل في هذا القدر ما يشير إلى تلك
 اليهود على مقتضات الأمور ، والتي كانت بين
 يبرها بين التوبة التي ألف كتابها يطعن فيه الإسلام
 بحجاب أحاد الأروا على ابن التوبة اليهودي ، واستند
 على موسى "استدراجه" وعلى أهل توبة لاصحابهم حكم هذا

أما النصارى وخاصة نصارى أرمينيا ، فقد أعطاهم ملوك الطوائف
 المشنونة الداخلية لمسلمي الأندلس ، وذلك أثناء الفتنة اليهودية في مطلع
 الهجرى ، فقد انتهوا أزمة الصراع بين أمراء بني أمية الأروا على نولى منصب
 وساعدوا أزمة ضد الآخر . واستعان ملوك بني أمية الأروا بملوك أرمينيا النصرانية ، لأن
 الأعلى على ما وصلوا إليه من ضعف وهوان وتفقد لأهمية الدينية واللغة القومية ، وكان
 تدخل ملوك أرمينيا النصرانية على هذا النحو في شؤون الأندلس الداخلية ما أضعف الجبهة
 الداخلية ، وجعل مسلمي الأندلس يضرب بعضهم بعضاً وأدى إلى تعميق الانفصال والأحقاد
 بينهم ، حتى أصبحوا أقلية مستطع نصارى الشمال التوابع في أي وقت يريدون .^{١١١}

وكان من الطبيعي ألا يستقر ابن حزم بقوة إيماره إلى الأمراء الذين كانوا يستعينون
 بالنصارى أو يملكون أيديهم بالولاة يستعينون ، أو بالإتقان يملكونها ، فقد كان لأعماله بتقو

١١١
 ١١١ ابن خلدون
 ج١ ص ٩٩ ، ٩٠ ، ٩١
 ١١١ البديع اللطيف - ج٢ - ص ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٠ ، -

فأوردوا لأنهم أوردوا الدنيا على الآخرة ، وأوردوا الدنيا على العزة ، وأوردوا الدنيا على
كان بينهم عداوة كان من مقلوبها إخوان كية ، وكان من مقلوبها أن يجرؤ
عقته التي درتها ، فأقام فيها يدوس ويصف ، يكتب الإسرائيل ومكاتب
أدى حمت .

والطوائف واستعانهم بالنصارى : والله لو علموا أن في
والإله ، فمن تراهم يستعين النصارى فيحكيهم من
أهم أحرار إلى ملازم ، ورعا يحسنهم عن حرم
المنز والقدح طوعاً ، فخلعوا من الإسلام
سباً من يوحنا . ١١١

باب الحكم

أما الذي التزمه الشرعي في
كان مخرج عن الإسلام
البيان الذي في
من الاختيار

اليهم .
الذي : ولما
حتى أدى إلى
الطعام وبأسهم ، حتى
يقول ابن حزم عن ملوك

عبادة الصليبي تلبية لأمرهم ،
حرم الصليبي وأبنائهم در حالهم ، يحرم
الأرض وحرم جميع أبنائهم ، ورعا أعطهم
وعمرها بالوالدين ، لمن الله جميعهم وسلط عليهم

رابعاً : استقلال الفقه

كان مذهب مالك هو المذهب السيطر في الأندلس ، وهو
الدلائل الاعتدالية والاقتصادية والسياسية ، وكان المخرج عليه
نفسه . ومع أن سيطرة مذهب مالك بهذا الصورة الحادة خفت يوماً من
الأندلس ١١١ ، إلا أنه كبر قوة الفضل الإسلامي ، وبزايه فنهض المذاهب
الطبيقي والفقه على التكوين بكل مخالف في مجازي سمع الإسلام فيه بالاختلاف .
وقد تروا بين حرم المذهب المالكي ١١٦ وبينه من المذاهب ، فقد أتبع له أن يدوس الفقه
مذاهب المختلفة وأن يتوأككب من كية . ورسو ذلك واضعاً في رسالته عن فضل علماء
الأندلس .

وقد أقر ابن حزم في الأحكام الشرعية المختلفة التي جاءت بها المذاهب الأربعة المختلفة
وأدونها كتب فقهائها ، متنبهاً مصادر وأسياب الاختلاف بين كل مذهب والآخر .

١١١ ابن حزم - رسالة التلخيص لوجوه التعليل - ص ١٦٦ .

١١١ حبيب مؤنس : شرح المعبر في الأندلس - البلي الصورية للتأليف والنوحة - القاهرة - ١٩٦٨ -
١١١ ، ليلى بوشناق : الحضارة العربية في إسبانيا - ترجمة : الطاهر أحمد مكي - دار المعارف -
١٩٨٨ - ص ١٤٩ وأيضاً .

ماتوا مشهور : طه ربيع ابن حزم وإلهي المالكي . حول هذا المأثور : انظر :

A. M. Turri : Prémisses entre Ibn Hazm et Ibn al-Qayyim sur les Principes de la
Españna La Ilustración Literaria et la Facultad Médica . - Alge - ١٩٦٥

١٩٦١ هناك
in musulmanes -
١٩٦٥ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩

فقلت
عليها السلام
يحكمون القياس
فهم إنما يصورون هذا
اختلاف الأحكام بعضها
مختلفون في قياساتهم لا تكاد
تعارض في قياس الأخرى ، ومع ذلك
على رأي حقا ١١١

فقلنا هذا الاختلاف وتساها في مبدء ، فإذا كانت أحكامهم تصدر عن أصولهم مختلف
ليكون رأي كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة ، فلم هذا الاختلاف ، يروي أن الفقهاء
والرأي في هذه النصوص وما إلى نقول شي . ليس له مبرر إن مايتأ عدا لا
الأحكام الشرعية من الهدى التي يصورونها قياساً ورأياً ، ومن ذلك كان
في بعض باختلاف المذاهب . يقول ابن حزم : روي عن أهل القياس
توجد مسألة إلا أن كل طائفة منهم تأتي بقياس تبنى صحتها ،
فهم يتركون مجمعون على أنه ليس كما قياس صحيحاً ، ولا

والحق أنه لم يكن حال أهل القياس بالبراءة
كانوا أجماعاً بينهم أنه اختلاف ، إلا ليس في أيديهم
أهل الآثار ، ولم يردم مود الزمان وعقد جلسات المنا
والنساء ، بل كانوا كما لاحظ ذلك ابن تيمية في طول تافه
في عمل مجلس موات ، لا يروون عنها ولا يستفتون ١١٢

على الرضى ينطق الناس إلى أصولهم ، بل
أجمعون على تنبيه كالتى في رأي
نقطة واحدة القياس إلا اختلافاً
في الأولاد بعضهم بعضاً المجرة

وتفانم ذلك كما حتى شاع القياس بالوأي وأدى إلى تحريم الحلال وتخلي
ابن حزم في رسالة إبطال القياس ١١٣ ، بل وأجاز بعض فقهاء أهل الوأي نسبة
عليه القياس إلى رسول الله ، ولعلنا نرى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد منونه
موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ، ولأنهم لا يتبعون لها سنداً ، فانتسفت الشافعية هذا القياس
والفرقة المعتزلة التي لا يلجأ إلى القياس إلا حين لا يكون هناك نص ولا إجماع .

كما نقل
الحكم الذي كان
ما بينهما
نق

وهذا يوضح أن القياس والاستحسان أمي . استخدمهما في الفريضة الرابع والخامس
الهجريين ، من هنا أمر ابن حزم ، على رفض القياس لصوره الناس عن فتاوى معصية
خروجاً لغيره فتوفيات خاطئة جائرة .

١١١ أبو محمد علي بن حزم : المحلى - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار التراث - القاهرة - د.ت -

١ - ص ٤٨ .

أبو محمد عبد الله بن تيمية : تأويل مختلف الحديث - تحقيق : محمد وعبد الجبار - مطبعة
روية - القاهرة - ١٩٦٦ - ص ١٢٠ وما بعدها .

علي بن حزم : مختصر إبطال القياس والوأي والاستحسان والتقليد والتعليل - تحقيق :
عبد الله بن تيمية - دمشق - ١٩٦٠ - ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

١١٢
القياسات الأولى
١١٣ أبو محمد
عبد الأعمى - مطبعة

كان أن القضاء الذي تموضت له الحياة الاجتماعية في الأندلس عامة وفي قرطبة خاصة
مزم ، كان له أثره الكبير في البيئات الفقيرة والقضائية ، فقد استطاع أغلب
القوانين الرابع والخامس الهجري أن يراعى بين أحكامهم وشرائعهم ، وبين
التي كانت تعيشها الأندلس آنذاك .

من طرول القرن الخامس الهجري ، وتحولوا إلى مفسرين
، سبغاً وراء مناصبهم وعظماهم وخوفاً من بعضهم ،
الهم من مناصبات ونزاعات بينهم على الحكم .

والأندلس والقوضى الأخلاقية والاجتماعية ،

١١٠ . ومن أسئلة ذلك أنهم كانوا قد

توايلاً ، وأدعوا حوثاً لسوء

من من قحطان بموت الناس

له الهيار حكم من عام

إلى حولة القضاء استنفاد

لتصرفات الحكم ومبورين لطيفاتهم

وساعد على ذلك ملوك الطوائف ، فاني نظ

وقد كان القضاء في هذا العصر الذي صاد فيه

أثر عدة أمراء الطوائف في ترو طيفاتهم وقلم

الشوايج والمنة عبد الرحمن شجول العهد وحضروا اليه

ظلماً إلى الإصول ، فقلوا فيه لا تقوم الساعة حتى يخرج

بعضاً ، وكان عبد الرحمن شجول قحطانياً ، ومنعها إلى حولة القضاء

موران ما انتهوا الفوضى وأعلنوا فليد النظام الجديد ١١١ .

وقد أثير ما بين يوم ما حدث من تمكن يحيى بن يحيى عند السلطان - الحكم

وحكم القضاء والإفتاء في الأندلس قاصراً على المالكيين ، مما دفع الناس إلى الشقاق

خاضع ما لك رغبة يساً عند السلطان من وقائف ، وموصاً على طلب الدنيا والمنصب والماء ،

ويزجى العامة في ذلك في أثر الخاصة والناس مراع إلى الدنيا والرواح ١١٢ .

والأسئلة على ذلك كثيرة ، مما دعا إلى عزج إلى القوا من قضاة عصر : فتروهم معلة

وأفادهم مشروعة ، بلعون بما الفضاة خوف ، ومبورين لهم المظالم طمعاً ، وسبعين بعد

الحاكم ملقاً ، وسفولون بمشورة الناس من الجاد من أمور الدنيا بمنزلة العاجي من شئون الأمرة ؟

١١١/١ خان ، ابن يوم التليط الذي أوج اجتمع الطوائف - كتاب العربي - ص ١١ .

١١٢/١ الملة السجاء - ص ١١٠ - ١١١/١ ابن عسلى : البيان للقب - ص ١٠٠ .

١١٢/١

ص ١١ - ١٢ .

١١٢/١ المصنف : ج ١

١١٢/١ - ص ١١٠ - ١١١ .

يقول: فلا تغالوا أنفسكم ، ولا تفرغوا القساق المتسبون إلى الفقة ، إلا أنسون جلود قلوب السماع ، الزبون لأهل الشر مفرح ، الظاهرون لهم على ضيقهم ١١٠
 في وصل إليها الفقة والفقه ، أدت إلى إجماع ابن حزم إلى الفقة الظاهري
 من إيتجارها ، وشره بالادلة الحوزية التي ١١١ فقد كان لأحداث
 فيها الأتقى ، دد في طيبة الإجماع الذي صار له ابن حزم ، أي
 التعامل معها ، والتسك بظاهر الألفاظ .

منذ غلبت النص ، جاء بدلاً لحقيقة التجارزات التي
 يوق العمل بالقبلي ، والذي يفتى في وإله حزم
 في ، وفي الاختلاف والتشتت ، كما يرها
 في وسط هذا ما يجعلنا نقول أن إبطال
 فتى على ضالة استوى في الحياة
 والقضاء الذي أصبحا مطبوعة
 من الأسامي ١١٢ .

والتي جرى على
 أن وقت في

تصان

في

لأنه اللعب الذي يوجب الاجتهاد وضع التلاعب بالمعروف .

١١١ ابن حزم ، رسالة الشافعي لوجود التلخيص - ص ١٢٤ .

١١٢ أنظر تفاصيل اللعب الظاهري في : جامع مصنف : معارف الفكر الإسلامي ابن حزم - مجلة

الدراسات الإسلامية - مجمع البحوث الإسلامية - إسلام آباد - باكستان ١٩٩١ - العدد الأول والثاني -

الجلد الثاني والثالث - ص ١٢٩ وما بعدها .

وأما أيضا

Contributors: The Tablīs, their doctrine and their history: A Contribution to the history of
 Islamic theology - Translated by: W. Rein - Leiden - 1971 .

ابن حزم - ص ١٥ - ١٦ .

١١٣ ابن حزم وآراء الفكر العلمي - ص ١٦

تعالى

الضمان على

وهذا الحالة

التي يلتزم بظاهر النص

والتي كانت الشكوة التي مو

الاجتهاد الشديد في فهم النصوص و

ونستطيع القول أن هذا الوثوق ع

تونها المجتمع الأتقى : ويربط ابن حزم

إلى تفهده الآراء باعتبار أن القياس حكم بالقياس

بصورة موزنة بين التسك بالنص وبين الوحدة . وفي

القياس لهذه بعداً ومحدداً لميلانيين ، فهو ثمة ذات مظهر

الاختصاصية بالأتقى عامة وقوية خاصة ، وانعكس على الفقة

مهيئة للوثوب الحكمي من يومه إضفاء التوجيه على وضع غير مؤثر وذا

لقد سبوا ابن حزم نور المجتمع الأتقى بكل طيفاته ونهجه من الجواز

مصرح السياسة باسم الشريعة ، ما جعله يتأكد أن هذه الومقات والمفاسد والاتجاهات

غيبية الشريعة الإسلامية ، وفي تجارزه لا لا تهمل الصريعة ، وتؤولها باسم القياس والأنس

والتعليل ١١٤ . من هنا دخل إلى باب الفقة ليصلح به الرأى والرتبة ، واختار اللعب الظاهري

لأنه اللعب الذي يوجب الاجتهاد وضع التلاعب بالمعروف .

في

١١٤ ابن حزم

الاجتهاد الظاهري مؤلف

الباب الأول

مقدمة الإمامة عند ابن

الفصل الأول: الإمام ، ضرورة وجوده والأحاديث في اختياره

الفصل الثاني : إمامة المفضول وطرق عقد الإمامة .

الفصل الثالث : واجبات الإمام وحقوقه وعونه .

تقديم

في الإمامة ، هي أولاً إشكالية تختلف المسلمون في شأنها بعد وفاة النبي ﷺ
 أن النبي لم يقر نظاماً معيناً لي يكون إماماً أو خليفة من بعده . قال
 : « رأيت خلفاء بني أمية ، خلف الإمامة ، إذا ما لم يبق في الإسلام
 أصل على الإمامة في كل زمان » . ١١١

الفرق الإسلامية الذين شهد لهم بالقدرة والإحاطة ، بذل على ما
 توجب عليها من نتائج ذات خطورة بالغة ، إذ أدنى الخلاف
 في الأولى ، كالشيعة والخوارج والرواحنة ، فهي من
 انقسام المسلمين إلى فرق متصارعة فيما بينها
 إماماً عقلياً .

طرحه عندهم ، بالمعتقد ، أن الخلاف
 من الفرق المتصارعة كان بلجاً
 منهم النصوص أو تأويلها
 كالشيعة والخوارج
 بلبعوا بها

إشكالية
 مباشرة ، ذلك
 الشيوحتي في ذلك
 على قاعدة دينية ، مثل
 وهذا القول من أحد مؤرخي
 لهذه السلسلة من أجيال كبيرة ، وما
 حولها أيضاً بعد إلى شيو ، الفرق الإسلامية
 الناجية التاريخية أولاً إشكالية توجب عليها
 صراحةً سياسياً ، موافق ما تطور بعد ذلك فأصبح هو
 وما جعل تلك الخلافات السياسية بين المسلمين مؤثرة
 السياسي بين المسلمين ما كان يستند عن الدين ، لأن كل فرق
 إلى نصوص الدين دائماً ليتخذ موقفه ، وهذا يدفع إلى الاجتهاد في
 تأويلها ، عندئذ صار كل حزب سياسي فرقة دينية لها معتقداتها
 والعترة والأمويين والرواحنة . ثم عمد أصحاب كل فرقة إلى اصطلاح الأخويات
 معتقداتهم فصار الأمر متعلقاً بالدين ومسألة الانتفاضة تعقلاً كبيراً . ١١٢

وخذ كان وراء هذا الخلاف حول الإمامة بحث فلسفي ، حول السلطة التي كان يمارسها
 الإسماعيلية في جهاته ، فلم يكن الإسماعيلية صاحب سلطة روحية فقط ، بل كان حاكماً ،

١١١ عبد الحميد الشيبه منتقى ، الملل والنحل - تحقيق : عبد الحميد محمد الوكيل - دار الفكر -

بيروت - دار - في - ٢٩ .

١١٢ دخلت قضية الإمامة في بحث العقائد ، حتى عند أهل السنة ، لأن البنية لها اعتبارها عند البداية من

أهل العقائد الإسلامية ، لم يوافقهم على ذلك أهل السنة ، ولكن احتج أهل السنة فيما بعد إلى الزيادة على

العلم ، فكانت قضية الإمامة من أهم العوامل التي جعلت يظهر علم العقائد أو علم الكلام ، انظر ،

الرواسي : التطورات السياسية الإسلامية - دار التراث - القاهرة - ١٩٦٠ - ١٩٦١ - في ٩٦ - ٩٧ .

كان يجمع بين السلطتين الزمنية والروحية ، ولهذا كان من الطبيعي أن يتصل بال
السلطة الزمنية التي يجب أن يراد بها خليفة ، هل يشترط في الخليفة أو الإمام
السلطتين الروحية والزمنية ، أم يكون صاحب سلطة زمنية فقط ، باعتبار أن
بوفاة الرسول ؟

صاحب سلطة زمنية فقط ، هم الذين قالوا بأن الخلافة أو الإمامة
بالبيعة والاستفتاء والشورى ، هؤلاء هم أصحاب أبي بكر ،
وأهل السنة والجماعة . أما الذين قالوا بأن الخليفة لابد
أنه من آل أبي طالب ، فليسوا على شيء ، بل
أن السلطة الروحية لم تنته بوفاة الرسول ، بل
بمن بعده ، وهم أهل القعدة ، ولهذا نسبوا
بعضهم البعض ، وذلك من أجل أن
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

قد أجاز على الأمة

أولها .

أم تتجاوزنا إلى سنن الذين ؟

- هل يجوز أن يوجد إمامان في وقت واحد كما اقترح الأصناف على المهاجرين يقولهم ، منا
أخير وعندهم أمير ؟

- ثم ما البرقة التي يتم بها نصب الإمام ، هل يكون ذلك بالنسب عليه من الله أو الرسول
نصاً خفياً أو ظاهراً ، أم يكون تعيينه بالاختيار والعقد ، ومن الذي يرد به النص إذا تعارض مع
التقاليد به ، وما الصفات والشروط التي يجب أن يكون عليها الموضع للإمامة عند التقاليد
بالعقد والاختيار ؟

- وأخيراً هل يصح قول الإمام وخلفه عن الحكم ، وما الأسباب التي تدعو إلى الصلابة ؟

هذه التساؤلات كانت مجالاً لمخالفات فكرية وعملية جليلها المسلمون في مجال الفكر
والمذهب ، والتجارب السياسية المختلفة التي اقترحوها للخلف من الأزمات
عليهم . وقد ناقش ابن حزم كل هذه الأمور التي تخص قضية الإمامة وهذا

أن
المسلمون
أن يجمع بين
السلطة الروحية

الذين قالوا بأن الخليفة
تكون بالاتفاق والاختيار ، أي
وقد عرف هؤلاء الأصناف وأصحابهم
أن يجمع بين السلطتين الروحية والزمنية
الخلافة تكون بالنسب والتعيين ، وهم وأرادوا
اعتدت في علي بن أبي طالب وأيضاً في الأئمة
العصمة إلى علي والأئمة من ذريته ، إلى جانب قولهم
يؤكدوا اعتداد السلطة الروحية في الأئمة وعدم انقطاعها بوفاة

وقد ظهر ابن حزم وأبلى بدلوه في هذا الموضوع الخطير وحده
الطرحه في عصره - وما زالت - والخاصة بقضية الإمامة ، وأصحابها :
- هل يجب على المسلمين أن يتبعوا إماماً واحداً أو خليفة أو حاكماً ؟

- ما الفرق بين وجود مثل هذا الإمام ، وهو تعلق الخوفاً بالحكم بشؤون الدين

أم تتجاوزنا إلى سنن الذين ؟

- هل يجوز أن يوجد إمامان في وقت واحد كما اقترح الأصناف على المهاجرين يقولهم ، منا
أخير وعندهم أمير ؟

- ثم ما البرقة التي يتم بها نصب الإمام ، هل يكون ذلك بالنسب عليه من الله أو الرسول
نصاً خفياً أو ظاهراً ، أم يكون تعيينه بالاختيار والعقد ، ومن الذي يرد به النص إذا تعارض مع
التقاليد به ، وما الصفات والشروط التي يجب أن يكون عليها الموضع للإمامة عند التقاليد
بالعقد والاختيار ؟

- وأخيراً هل يصح قول الإمام وخلفه عن الحكم ، وما الأسباب التي تدعو إلى الصلابة ؟

هذه التساؤلات كانت مجالاً لمخالفات فكرية وعملية جليلها المسلمون في مجال الفكر
والمذهب ، والتجارب السياسية المختلفة التي اقترحوها للخلف من الأزمات
عليهم . وقد ناقش ابن حزم كل هذه الأمور التي تخص قضية الإمامة وهذا

أن
السياسي
التي من
هو موضوع هذا الجدل .

الفصل الأول

الإمام ، ضرورة وجوده والأساس في اختياره

ثانياً : وجوب الإمام . ثالثاً : شروط الإمام .

ولتخصيص نصب الإمام ، هل يجب أو لا يجب ، ونرى في هذا

أولاً : وجوب الإمامة .

اختلقت الفرق الإسلامية

السلطة بين الخوارج والشيعة ،

أولاً : وجوب الإمامة :

الأول : يرى وجوب نصب الإمام مطلقاً ، أي

أي في حال ظهور الفتن والاضطرابات ، وولاءهم

الشيعة ، ١١١

الثاني : يرى عدم وجوب نصب الإمام ، ولم يتحدث من

غير ضرورة لأن الواجب أن يتناصف الناس فيما بينهم على

لا يترتب إلا بتعيين إمام يعلمهم عليه ، جاز لهم أن يتصوا عليهم إماماً

إليه الضرورة بأن تعادلو واتصوا ، فلا يجب عليهم القامت . ١١٢

كما أن هناك فئة من المعتزلة ذهبت إلى عدم وجوب إقامة الإمام وبخلاف أصحاب

الاجتهاد في التفاصيل حيث تختلف الدواعي التي تؤمن إلى عدم وجوب السلطة ، فيجوز

لخوارج الذين يرون أن السلطة

التي فإن رأوا أن ذلك

أما إذا لم تدع

أي هذا

١١١ عروة بن ربيعة الجاهلي - رسائل الجاهلي - تحقيق : عبد السلام هارون - مكتبة الخليلي - القاهرة -

١١٢١ - ج ١ - رسالة الجواهر والشمع في الإمامة - ص ١٠١ - ج ١ - رسالة كشاف العر وحفظ اللسان -

ص ١١١ ، عبد الرحمن بن حنبل : القصة - دار القلم - بيروت - ١٩٦٦ - ص ١٩٠ ، أبو حامد الغزالي :

الاقتصاد في الاعتقاد - تحقيق : إبراهيم أنس بجويجي ، حيدر أباد - ١٩٦٦ - ص ٢٢٦ ، أبو

محمد علي بن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل - مطبعة المصنف - القاهرة - ١٣٦١ هـ - ج ١ -

ص ١١٢ .

١١٣ أعضاء الدين الإجماعي : المؤلفات شرح الشويف الجوهري - تحقيق : د. عبد القادر الحلبي - مطبعة

القاهرة - ١٩٦٤ - ج ١ - ص ٢٤٤ ، أبي حزم : الفصل - ج ١ - ص ١١٢ ، ابن حنبل : القصة -

برسائي : الملل والنحل - ص ١٦٤ ، وانظر أيضاً ميراث هذا القرن في قوله بعدم وجوب

عليه في ١٠٠ ، قوله محمد الثاني : موسوعة الفقه العباسي ونظام الحكم في الإسلام -

١٩٨٠ - ج ١ - ص ١٢٩ ، وملاحظه .

المقدمة -

ص ١١٢ ، الملل

السلطة لآراء الجمهور

في الكتاب الجاهلي - ج ١ -

من المصلحة أن الإمامة غير واجبة في حالة الفتن^{١١٦}. أما إذا اجتمعت الأمة على الخي
هذه الحالة تكون في حاجة إلى إمام. أما الأصم فقد فضلت القول حول موقفه
الإمامة. ففي جوف يذكر الشهواتي أنه يرى أن الإمامة لا تستلزم في إمام
في حالة الاتفاق وإجماع الأمة عن يدوة أبيها من رأى القوي^{١١٧}.
والأصم على عكس ذلك، أي أن الإمامة تجب عند الفتن دون
الأصم القول بعدم وجوب الإمامة مطلقاً، بقول القوي^{١١٨}.
تمام الأوجه حول بعد الوحي بن كيسان^{١١٩}.
أما ذكره القاضي عبد الجبار وابن أبي الحديد
عنه في وجوب الأصم، والأثر في التبيين
اليعني، بقول القاضي عبد الجبار
من، وذلك التظلم وما يوجب
في ذلك، أي استحالة

القوي
بين الأمة في
من فضيلة وجوب
الفتنة، أي لاستبعاد
لجدا أن زمناً أو يور وإثبات
الأمن^{١٢٠} وشه رأي ثالث ينسب إلى
ثم يذهب أحد إلى جواز الاستفتاء عن الإمام
هذه ثلاثة آراء متعارضة للأصم، يفصل بينها
من تفسير رأي الأصم، فإنهما معتزليان مستقلان عن
إلى الفتنة الواحدة ثم أدلى الناس ببقول نقل بعضهم عن
تعليلاً على رأي الأصم: إنما قالوا أنصف الناس بعضهم بعد
إقامة الحد، لا يستفتى الناس عن إمام، والعلو من حال الناس خلا
إصناف الناس بعضهم بعض، إنهم من قوله أي إقامة الإمام واجبة^{١٢١}

- ١١٦ عبد القادر البغدادي: أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - دار الأحياء التراث العربي - بيروت - ١٩٨١ - ص ١٢٢، الإجماع والبرهان: الوائلي وشوخي - ج ١ - ص ٢١٥.
١١٧ الشهواتي: العلم والنقل - ص ٢٢-٢٣.
١١٨ الإجماع والبرهان: الوائلي وشوخي - ج ١ - ص ٢١٥، فخر الدين الرازي، الأنصاف في أصول
الدين - مكتبة المكتبات الأزهرية - القاهرة - ١٩٨٩ - ج ٢ - ص ٢٤٦.
١١٩ أبو حامد الغزالي: إخصاص الباطنية - تحقيق: د. عبد الوحي مدني - نشر التوعية للعبادة
والشعر - القاهرة - ١٩٦٤ - ص ١٢٠، ابن خلدون: الفتنة - ص ١١٢.
١٢٠ القاضي عبد الجبار: الفنى في أبواب التوحيد والعدل - ج ١ - تحقيق: د. عبد الحليم محمود،
دار الحضرة للتأليف والنشر - دت - ١ - ص ٤٨، ابن أبي الحديد: شرح منيع
الدين - محمد أبو الفضل - مؤسسة الحلبي - القاهرة - ١٩٨٩ - ج ٢ - ص ٢٠٨، وقد
أو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين واختلاف المصنفين - تحقيق: د. ربيع - مطبعة
١٩٨٩ - ج ١ - ص ٤٨، البغدادي: أصول الدين - ص ١٢٢.

هذا ابن حزم من قضية وجوب الإحالة

وجوب الإحالة هي أولاً قضية بمعنى ابن حزم يحلها ، ويعبرون الحجج والأدلة من
في البرهان العقلي ليبين على هذا الوجوب ، وقد اطلق ابن حزم إلى هذا
الإنسان معنى أو اجتنبى بطله ، وأن صلاح الفرد متوقف على صلاح
غيره المستحيل أن يبقى الإنسان في هذا العالم دون معارضة لكونه
والطهارة بطعن والتساج ينسج والمجاهد يعيط ، وكل إنسان
للجميع ، ولا ضرورة بالسبب ١١١

تعارف على البر والتقوى ، فأن عمل الإنسان فيه
أنه بأمر الله ١١٢

عالمين بين أفراد المجتمع ، وإذا كان
أمر وأمره بل وحتمية ، وبهذا
معارضة ، يقول ابن حزم في
الحاج الناس إلى من
القول الموقر ،
السلو من

قضية أو
التوازن والمنتزعة
الفكرة من مقولة أن
الاجتماع وكذلك المعنى ،
على مصلحته ، فالحالات دعوت
إلا أن يتولى القيام بعمل فيه مصلحة
كما أن الله تعالى قد حث عباده على العمل
مصلحة لغيره أو لغيره ، فهو بر وتقوى إذا استعمل
يستفح من هذا أن ابن حزم يؤكد على ضرورة التوازن
الاجتماع ضرورياً وحتمياً ، فإن التناقض وتعارض المصالح
يمكن من الضروري وجود سلطة عليا لإقامة التوازن بين المصالح
هذا ، لما كانت الخلافة من الله على منتهى رسوله وإقامة شعائره دينه ،
يقوم بينهم مقام بينهم ، لتألف برحمت الأرواح المختلفة ، ولجميع بهيئة
وتتخذ بأسفوط الأئمة المتعالية ، وتستفح من خوف التفرق للعائلة ، لأن في طابع
حب المتعالية والتقوى حالاً يستفكون عند الاجتماع قوى دراجع تكفي ١١٣

الأدلة التي حزم على وجوب الإحالة

استدل ابن حزم على رأيه بضرورة تصويب الإحالة ، بأدلة قرآنية من القرآن والسنة
والإجماع ، وكذلك الأدلة العقلية .

١١١ أبو محمد علي بن حزم ، وصاحب ابن حزم الأنطلي - تحقيق إحسان عباس - مجلة المجلد -

الطبعة - ١٤٠٤ - رسالة في الطب - ص ١١٢ .

١١٢ المصنف السابق ومنه الصفحة .

أبو محمد علي بن حزم - شذرات من كتاب السبل - جمع - محمد إبراهيم الكافي - مجلة نقولان

١١٣ - ١٩٩٠ - ص ٩٩ ، وإلى نفس المعنى ينسج الجمل في الرسالة - ج ١ - رسالة كتمان

١١٤ - ص ١١١ ، ح ١ - رسالة الجوابات واستحقاق الإحالة - ص ٢ ، ٦ ، ابن خلدون :

١١٥ - الاقتصاد في الاعتقاد - ص ١٢٦

١١٦
القول - الطب
السر وحفظ السر
الصفة - ص ١١٠ ، القول

الأداة النورية:

عن قول الله تعالى: **أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْوَاقَ الْأُمَمِ مِنْكُمْ** ١١٠

هناك أحاديث كثيرة صحاح في طاعة الأئمة لإيجاب الإمام ١١١

للمسلم أن يبيت ليلتين ليس في عنقه إمام يسعة ١١٢

في طاعة أبي الله يوم القيامة لأجله له ومن مات

لم يترك الميراث في غزوة من غزواته

ذلك ذلك على أن رسول الله لا يترك

عليه، وإليك

قول الله

٢- الإجماع:

روى ابن حزم أن وجوب تعصيب الإمام قد ثبت عند جميع السلف وأصحاب

ذلك عبارة الصحابة إلى تعيين الإمام، فأناسوا أبا بكر مقام الرسول

١١١ سورة النساء - آية ٥٩

١١٢ ابن حزم: الفصل - ج ١ - ص ٨٩

١١٣ ابن حزم: الفصل - ج ١ - ص ٩٩

١١٤ صحيح مسلم - كتاب الإمارة

١١٥ صحيح مسلم - كتاب الإمارة - باب وجوب ملازمة جماعة السلف

١١٦ النووي ذلك، أبو محمد علي بن حزم، جوامع السيرة وخصائص رسل أنوار - تحقيق: د. إحسان

عاصم الدين الأسد - دار المعارف - القاهرة - ص ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١

ثم عثمان ثم علي - مع خلاف علي - وما زال هذا الفعل جارياً حتى الآن من

ثم عثمان
المطبق (١١).

دوى ابن حزم أنه
الشكرين لوجوب الإمامة ،
أهل ابن حزم وأهلهم يقولون بأن حرم
وأهل القواني والسنة قد ورد فيها إيجاب

لأنهم لم يوجبوا الإمامة التي انعقد في صدر الإسلام الأول ، ما أنشأوا
فليس من شأن هذه الآراء أن تطعن في ضرورة إمامة الإمام ، وقد
كان القول قد أجمعت على وجوب إمامة الإمام ومطابقاً وأهلهم ،
حاجب الإمام . ١١١

أما الأدلة العقلية :

إلى جانب الأدلة الشرعية من القواني والسنة وكذا
على وجوب الإمامة وهو :

ذلك الإجماع ، يضيف ابن حزم دليلاً عقلياً

تطبيق الأحكام الشرعية لإمام الإمام : يرى ابن حزم -
الله تعالى قد أوجب علينا إيجاباً شرعية كثيرة ، كتطبيق الأحكام
والنساء والشكاح والعلاق وصائر الأحكام ، ومنع القمار وإنصاف المظلوم و

استناداً للعقل كما يرون - أن
في الأمور والمجالات
أخذ النقصا وغير

١١١ ابن حزم : شذوات من كتاب السياسة - ص ١٩ ، الفصل - ج ١ - ص ١٩ ، وإلى ذلك

الإجماع
يقول

كتطبيق على وجوب الإمامة واجب القاضي عبد الجبار في الفقه - ج ٢ - ص ١٢ ، شرح الألف

المقدمة - تحقيق : عبد الكريم عثمان - مكتبة دار - القاهرة - ١٩٦٥ - ص ١٢١ ، ابن حزم : المقدمة -

ص ١٩١ ، عبد الكريم الشهبواني : معالم الإمامة في علم الكلام - نشر : التوزيع - القاهرة -

١٩٦٤ - ص ١٢١ - ١٢٢ ، الإبراهيم والجرجاني : المؤلفات - ج ١ - ص ٢١٦ ، مطبوعات ، معهد

معهد الزيداني : أصول الدين - تحقيق : هادي يوسف - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - ١٩٦٢ -

ص ١١٦ ، أحمد بن عبد الله القلنسوي : ما رواه الإمام في معالم الخلافة - تحقيق : عبد الستار أحمد فراج -

مطبعة التراث العربي - دار الإفتاء والأشياء - الكويت - ١٩٧٤ - ج ١ - ص ١٦ ، البغدادي : أصول

الدين - ص ١٦١ .

١١٢ ابن حزم : الفصل - ج ١ - ص ١٩ ، ومن ذلك ابن حزم في عدم اعتبار رأي الشكوى لوجوب

الفقه عبد الجبار ، الفقه - ج ٢ - ص ١٢ - ١٣ ، الشكوى ، طلب الشكوى على العقائد

الشرعية - نشر : فريق يوسف خينا - دار مساندات - ١٩٣٦ - ص ١٨١ ، البغدادي :

أصول الدين - ص ١٩١

الأمر ، ولما كانت هذه كلها تتم الإيمانية ، فمن خارجها التامتها ، ومن غير
على هذا بدون استناد الأمر إلى إمام ، فالإدلة التي لا رئيس لها لا تقام فيها
حتى ذهب الدين في أمورها ، فلا يصح إقام الدين إلا بوجود إمام . ١١١
الذي في موضع آخر ، فيذهب إلى أنه لا يمكن أن يوجد صدقة دون
حكم بين النبي ودينه ، فلا يصلح ذلك ، ومن أباح هذا فقد خون
الله تعالى ، وأوجب أنه لا حاجة بالشأن إلى إمام ، وهذا

ذلك من
الحسن عمل
الأحكام ولا الحدود
ويؤكد ابن حزم هذا
الإمام أو مقام حد ذاته أو بعد
الإجماع وأصل الأمانة التي التزمه
خلاف الإجماع والنهي . ١١٢

في ابن حزم السابق تعليقا موقفاً بأن القيام
بشيء على قوله تعالى : لا تكلف
من أحكام العقل ، وحيث يرى
ذلك على غرضه ولو أتلفه من

وعلق الشيخ محمد بن حنبل الطبري على ذلك
الذي ادعى ابن حزم أنه من أدلة المنطق وأحكام الفقه
الله نفسه إلا استعمالها ١١٢ ، إنني هو مأخوذ من الكتاب لا
لاعتقني . وشأن عالين القضاة في الشرعي والمطابق ، كما يعلم
أصعب في علم الأصول ١١٣

منع من التمسك
بأحكام العقل
ففي

هذا في الأدلة التي استند بها ابن حزم على وجوب إقامة الإمام . ومنه
بمباشرة هذه الأدلة أنه - بجانب بيان الحكم الشرعي - يصح في الوجبة الملحة للأمر
عنوط الخلافة ، في وجود سلطة مؤمنة أو خليفة قوي بينهم أحكام الدين وتكاليفه ، و
على التواضع السياسية .

-
- ١١١ ابن حزم : الفصل - ج١ - ص ١١٢ . وقد أشار إلى هذا الرأي غير ابن حزم ، القاضي عبد الجبار في
كتاب المنقذ - ج ٢ - ص ١ - ج ١٢ ، الأبي والبرقاني ، الواقفي وشو ج١ - ج ٢ - ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ،
الزبي : الأوجي في أصول الدين - ج ٢ - ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .
١١٢ ابن حزم : المنقذ - ج ١ - ص ١١١ . وفي المنقذ في شرح من كتاب السيرة ابن حزم -
ج ٢ - ص ١٢٠ .
١١٣ ابن حزم : السيرة - ج ١ - ص ١١١ .

ج ١١
ج ١٢
أما الشيخ محمد
١٢٤٠ هـ - ص ٢٤

هذا بعين الطبعي : حقيقة الإسلام وأصول الحكم - الطبعة الثانية - القاهرة -

تأليف: وحدة الإمامة:

وقتها السليبي على أنه لا يجوز أن يكون لأحد أكثر من خليفة أو إمام لأن ذلك
والنقطة والثاني: ١١١

والثالث: وحدة الأمة:

والأخى القرون الأولى للدولة الإسلامية، أما بعد أن استمدت
تعددت الإمامان والحقائق، لهذا فإن فقهاء السليبي لم
تعدد لهم شروطاً، بل صاغ هذا رأي الجويني والإمامي
في وجوب أصناف واسعة شاسعة: ١١٢ وسبب
في كتابي إحقاق الأئمة، لأن الحاجة قد
والبحار المعينة فصل في أجواء دار

أن التعدد في الأئمة، بل في

الواضح من رأي هؤلاء الفقهاء أن وحدة الإمامة هي الأصل، و
على سبيل الاستثناء والمفروض أن يجوز.

١١١ ابن خنوم: الفصل - ج ١ - ص ١٨٨، المصلي: ج ١ - ص ١٨٨، أبو الحسن المازندراني:
السلطنة والولاية الدينية - دار الكتب العلمية - بيروت - د ١ - ص ١٨٨، أبو يعلى القزويني: إحقاق
السلطنة - تحقيق: محمد حامد القلي - مؤسسة المصلي - ١٩٨٧ - ص ١٢٢، التفتازاني: عاشر إحقاق -
ج ١ - ص ١٨٨، ج ٢ - ص ٢٥٥، البرقي: أصول الدين - ص ١٨٨، الكاشاني: إحقاق الإمام والكتابين أبي
شريف، السامري في شرح السيرة - ص ١٨٨، الكاشاني: إحقاق الإمام والكتابين أبي شريف، السامري في شرح
السيرة - الطبعة الأخيرة - القاهرة - ١٩٧٧ - ص ١٨٨، البغدادي: أصول الدين - ص ٢٢٨، سعد
الدين التفتازاني: شرح العقائد السلبية - تحقيق: أحمد مجازي السقا - مكتبة المكتبات الأزهرية -
القاهرة - ١٩٨٨ - ص ١٠.

١١٢ أبو المصلي الجويني: الإيضاح في قواعد الأدلة في أصول الاعتقاد - تحقيق: محمد يوسف موسى،
مكتبة دار الكتب - القاهرة - ١٩٨٠ - ص ١٢٨، الإمامي والجويني: المواقف
- ص ٢٤٢.

١١٣ عاشر إحقاق - ج ١ - ص ١٨٨.

١١٤ أبو المصلي الجويني: إحقاق الإمام والكتابين أبي شريف، السامري في شرح السيرة - ص ١٨٨.

تأليف: وحدة الإمامة:
انفق أكثر
يؤدى إلى التناقض
الحالات المشرح فيه

لم تتحقق وحدة الإمامة
الفتوحات وتغيرت الظروف، فقد
يستطيعون انتقال هذه الحقيقة وأجزاء
والجوانح، فقد رأوا جواز تعدد الأئمة من
التفتازاني هذا الرأي إلى عدة من فقهاء الشافعية
تعدوا إليه ١١٦. كما يجوز البغدادى التعدد متى كانت
الإسلام. ١١٧

الواضح من رأي هؤلاء الفقهاء أن وحدة الإمامة هي الأصل، و
على سبيل الاستثناء والمفروض أن يجوز.

١١٦ ابن خنوم: الفصل - ج ١ - ص ١٨٨، المصلي: ج ١ - ص ١٨٨، أبو الحسن المازندراني:
السلطنة والولاية الدينية - دار الكتب العلمية - بيروت - د ١ - ص ١٨٨، أبو يعلى القزويني: إحقاق
السلطنة - تحقيق: محمد حامد القلي - مؤسسة المصلي - ١٩٨٧ - ص ١٢٢، التفتازاني: عاشر إحقاق -
ج ١ - ص ١٨٨، ج ٢ - ص ٢٥٥، البرقي: أصول الدين - ص ١٨٨، الكاشاني: إحقاق الإمام والكتابين أبي
شريف، السامري في شرح السيرة - ص ١٨٨، الكاشاني: إحقاق الإمام والكتابين أبي شريف، السامري في شرح
السيرة - الطبعة الأخيرة - القاهرة - ١٩٧٧ - ص ١٨٨، البغدادي: أصول الدين - ص ٢٢٨، سعد
الدين التفتازاني: شرح العقائد السلبية - تحقيق: أحمد مجازي السقا - مكتبة المكتبات الأزهرية -
القاهرة - ١٩٨٨ - ص ١٠.

١١٧ أبو المصلي الجويني: الإيضاح في قواعد الأدلة في أصول الاعتقاد - تحقيق: محمد يوسف موسى،
مكتبة دار الكتب - القاهرة - ١٩٨٠ - ص ١٢٨، الإمامي والجويني: المواقف
- ص ٢٤٢.

١١٨ عاشر إحقاق - ج ١ - ص ١٨٨.

١١٩ أبو المصلي الجويني: إحقاق الإمام والكتابين أبي شريف، السامري في شرح السيرة - ص ١٨٨.

تأليف: وحدة الإمامة:
انفق أكثر
يؤدى إلى التناقض
الحالات المشرح فيه

والله عن إجماع العلماء على وحدة الإمامة :

الفرق عن إجماع الأمة على وحدة الإمامة ، وهم : الجارودية^(١١٦) ، والنبوية^(١١٧) ، كما اشككت الحزبية من الخوارج^(١١٨) وذكر ابن حزم أن محمد بن كرواح صاحب السوفسطي^(١١٩) قال لا يجوز التعدد .^(١٢٠)

لأنه لو لم يقل به أحد غيرهم ، إذا قالوا : لا يجوز أن يكون
يوضح أن يكون في الوقت إمامان أحدهما ناطق والآخر
سامتاني وقت الحسن ، ثم نفى بعد موت^(١٢١)

أدلة أنصار التعدد :

أورد ابن حزم أدلة أنصار التعدد وهي :^(١٢٢)

- ١- قول الأنصار يوم السيفة للشاهدين : هذا أمير ومنكم
لا- إن معاوية بن أبي سفيان كان إماماً إلى جانب علي بن أبي
الحسن بعد استشهاده .

(١١٦) الإلهي واليهودي : المؤلف وشرحه - ج ١ - ص ٢٥٢ .

(١١٧) النبوتية : للعلل والنقل - ص ١١١ - ١١٢ .

(١١٨) القول السابق : ص ١٤ .

(١١٩) هو من التشكيك وفتح التوكيد . وقد استعمل في الجهد أن يحسم لا كالأجسام . وسبق لبسته
شأنه أعمام ينسبوا ، ثم أخرج عنه فوجاً إلى الشام ، واعتصموا به أنوفاً إلى ينسبوا جسد محمد بن
جسد القادرين طاقو . وقضى سنة ٥٥٤ هـ .

انظر : ابن جرير المصنف : لسان الميزان - مطبعة دار المعارف الثقافية - ج ١ - باب ١ - الذي - ج ١
- ص ٢١٢ .

أما لم أشعر على وجهه .

١- حزم : الفصل - ج ١ - ص ١٤٤ .

٢- أصول الدين - ص ٢٦٤ .

٣- ج ١ - ص ١٤٤ .

خزني

شكك بعض

وهماء من الزيدية .

الصبغاني^(١٢٣) وأما الصبر

أما الإمامية ، فقد أبوا

في الوقت الواحد إمامان ناطقان ،

صامت ، وادعوا أن الحسين بن علي كان

أدلة أنصار التعدد :

أورد ابن حزم أدلة أنصار التعدد وهي :^(١٢٢)

١- قول الأنصار يوم السيفة للشاهدين : هذا أمير ومنكم

لا- إن معاوية بن أبي سفيان كان إماماً إلى جانب علي بن أبي

الحسن بعد استشهاده .

(١١٦) الإلهي واليهودي : المؤلف وشرحه - ج ١ - ص ٢٥٢ .

(١١٧) النبوتية : للعلل والنقل - ص ١١١ - ١١٢ .

(١١٨) القول السابق : ص ١٤ .

(١١٩) هو من التشكيك وفتح التوكيد . وقد استعمل في الجهد أن يحسم لا كالأجسام . وسبق لبسته
شأنه أعمام ينسبوا ، ثم أخرج عنه فوجاً إلى الشام ، واعتصموا به أنوفاً إلى ينسبوا جسد محمد بن
جسد القادرين طاقو . وقضى سنة ٥٥٤ هـ .

انظر : ابن جرير المصنف : لسان الميزان - مطبعة دار المعارف الثقافية - ج ١ - باب ١ - الذي - ج ١
- ص ٢١٢ .

أما لم أشعر على وجهه .

١- حزم : الفصل - ج ١ - ص ١٤٤ .

٢- أصول الدين - ص ٢٦٤ .

٣- ج ١ - ص ١٤٤ .

(١٢٣) ابن حزم : الفصل

قوله ابن حزم حجج القائلين بتعدد الأشعة :

عوم النقد أولاً القائلين بتعدد الأشعة على النحو الآتي :

١- إن الأنوار ، فقد رده ابن حزم بالعديد من الحجج وهي :

سار صواباً من كان خطأ منهم في الاجتهاد . ١١١

يعتبرهم هذا التعدد ، بل يفصلون أن يلى والأشعة ، فإن كانت

المتفصلين أن يلى إلهامان في وقت واحد ، وهذا هو الظاهر

القول ولم يوافقهم عليه . ١١٢

على نفيع شديد في رأي ابن حزم ، إن

في عزائنته لم يصلح عن الدعاء

أن أخطأ في اجتهاده ، ولا حاجة

أن يخطئ واحد منهم

أولاً ، ولهذا

أحد

نقد

وجاء ابن

١- بالنسبة لقوله

ألم يكن قول الأشعة

أياً إن الأنوار لم يفصلوا

ولي من المهاجرين آخر ، وهكذا ، و

من كلامهم ١١٦

أرجو أن المهاجرين قد خالفوا الأنوار في هذا

٢- أما الاستدلال بمعاينة معاينة إلى جانب إمام

أن الإمام الحق هو على رضى الله عنه ، ولم يكن معاينة

أنه إمام ، ولحق معاينته كانت من أجل الخطأ بشا عشتان ، و

في خطأ الخطي . ١١٧

ومن ناحية أخرى فإن علماء معاينة لم مسلم أحدهما للأمر بذلك ، بل

يؤمن أنه الحق ، وكذلك كان الحسن رضى الله عنه إلى أن أسلم الأمر إلى معا

بطل حجة أن معاينة وعلماً توليد الحكم في وقت واحد ، فإن لم يتولد الأمر من إمام

الصلوب في وقت واحد ، فقد صح الإجماع على بطلان قول ابن أبي كرم وأبي الصريح ١١٨

جواب ابن حزم في حجة الإجماع

بعد أن انتقد ابن حزم حجج القائلين بتعدد الأشعة ، يرد لنا غريب في الوحدة التي يستند

لها إلى الثواني والسنين كما هو دأب عند الشافعي والاختلاف على رأي ، بالإضافة إلى استناده

إلى حجة أدلة عقلية ، وذلك على النحو الآتي :

١١٩ الطرد السابق ونحو الصفة .

١٢٠ الطرد السابق ، ج ١٩ .

١٢١ السابق ، ج ١٩ .

١٢٢ السابق ، ج ١٩ .

١٢٣

١٢٤

١٢٥

١٢٦

١٢٧

أعوذ بك من أن يكون من هؤلاء الذين لا يؤمنون بما وعده الله تعالى من الثواب والجزاء، اللهم آمين.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَا

تلاخوا افتضلا و تذاب و بحکم ۱۶۱۰

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَاتَنَّا الْأَنْفُسَ مِنْهَا ۖ

أفانطاد صفتة يده وشوابة قلب فيطعمه إن استطاع ،

علی دحل واحد بود از پیشی عصایم او

فَنَحْنُكُمْ ، قَالُوا : فَمَا نَعْمُ مَا

فِيَا اَللّٰهُ مَا اَتَلِمُ عَسَا

أهـ الآلة العظيمة:

قال ابن حزم على وجه الإجماع بعدة أدلة عقلية وهي :

١- لو جاز أن يمكن في العالم إحصاء الجواز أن يكون فيه ثلاثة أو أربعة أو خمسة ، فإني مع
من ذلك عالم كان حقيقاً بلا ربحان وما يجب بل لا دليل.^{١٧}

۱۱۱ احادیث الہدی - جلد ۱۰

١٦١ - سورة الأنفال - آية ٢٦

١٦١ رده سلم إلى باب الإعادة رقم ٩١، الأمانة من ١-١٢/١٠/٢٠١١ حتى خدم في عتبات النعصر - ١٠ -

24

المادة ١١ - من تاريخ التوقيع - ج ١ - ص ١١١.

مجمع مسلم شرح النووي - ج ١٢ - ص ٦٤٩.

سلم عن أبي حمزة - كتاب الإمارة - باب الأمر بالخلفاء - حجة المصلحة الأولى - الأمانة من ٦-٣

كتاب العمل - ج ١ - ص ١٦٠

4-4-

استاذ
وعلامة الألفية

۱۔ خدایا اللہ تعالیٰ :

- نعوذ بالله تعالى : آمين

۱۔ فوکل رسول اللہ ﷺ: انما ابوعبید

- قول رسول الله ﷺ: من بايع بايع

فلما جاء آخر بني أمية فاضربوا عنق الآخر (١١٠)

- قول رسول الله ﷺ من انما رايكم جميع

بنور جماعتكم فانتخبوا ۱۸۱۰

- قول رسول الله ﷺ : "إنه لا شيء على وجهي وستكون خلفاء"

بِأَمْرِ اللَّهِ إِحْيَا: تَوَابِعُ الْأَرْثَاءِ وَالْأَرْثَاءِ وَأَعْطَوْهُمْ حَتَمًا

المستوفى : ١٩٨١

١- لو جاز أن يمكن في العالم إحسان جاز أن يمكن فيه ثلاثة أو أربعة أمثاله، فإن

من ذلك ما تم كان متحكماً بلادى كان وما جيا بلادى كان ١٩١

111

1124

مجلسه ۱۳۸۸

1999

ولو جاز أن يوجد أحد من إمام الدولة الإسلامية، وإنه أئمة حتى يمكن في كل عمل على هيئة إمام أو في كل قرية إمام، ويمكن في واحد إماماً وحيداً في عزله، بعض هؤلاء الذين والدنيا. ١١٦

إمام واحد في العالم "أن خط الواحد في تدبير الأمور خير من صواب واحد. فخط الواحد في ذلك يستنوك وصواب الجماعة يقضى ١١٧ على ١١٨ وأيضاً الظلم والإعمال مع الواحد أقل منه مع الاثنين

فصالحاً ١١٩

صالح بوحدة الإمام رغم علم بما أصبح عليه واقع الحكم وما أخذ به من المواقف هنا نتيجة لما أصبح من أديان كثيرين للخلافة، وأيضاً بسبب وسبب ملاصقتها للمواثيق التي في كل هذا يرجع إلى إمام واحد يست الحكام فقط واستقال ثمرة في قوة توجله من دولة موحدة على التنوع على

ملاحظ من خلال أدلة أبي حنيفة أنه يتصور الدولة الإسلامية من اتساع وتقسيم، و عليه حال الأئمة في عهد من ترقى والتقسيم، ووجوب طبيعة الجلاء وتبين الأجناد والعناصر التي تقطعها، والتطلع إلى امتداد أرضه من مسلمي الأئمة مرة أخرى، وإلى توكيز السلطة في أموة واحدة، فقد كان توكيز السلطة في الحكم إلى ابنه ابن بنته أموات الأموة الأموة أو كبير في استنوار الدولة وتكونها على مقاومة الخطوب مواد في الداخل أو في الخارج، فأقام الأموي وسلطة مركزية وفصوا على الفوضى السياسية. يقول ابن خلدون: "والشأن، وإذا كان إمامان فقد حصل التنوع المحرم فيوجد التنوع، ووقفت العصبة لك وقتاً حالاً يعمل لنا ١١٢

ولكن لأنهم من تأييد نظام الحكم الأموي أنه يوجد نظام الدولة والملك، فهو كما سمي في الصفحات القادمة أحد شروطها هيئة للحاكم إذا لم توجد فيه فلا يؤولي أمور الحكم، وهذا يعني أنه لا يوجد النظام الملكي الديني.

١١١ المصدر السابق ونفس الصفحة، ومير الخندقي عن نفس الفكرة يقول: "ولو جاز إمامان وأحد جاز أن يتولى كل من صلاح الإمامة، فيقوم كل واحد منهم بإقامة محله وعشيرته، وهذا يؤدي إلى شوا من الإمامة في أصلها". الفهرست الجواد الثاني - ص ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١

تاریخ و جغرافیہ

أول من جازى بغير أحد من أهل الإسلام في أثناء إيجاز التواريخ
والذين هم يرون أن الدولة لا تلتزم بهم أبداً في الديارات ذلك
لأنهم من ولازموا الله في كل مكان ما إذا كانت وجب أن يوت تلك
من ذلك أصلاً - حاشا البرافض - علم أن رسول الله ﷺ

الإمامة عند
 فيها حالة الزوال
 ولو جاز أن يورث الوالي
 الوالي نزل ، وهذا البصر إلى
 قال : لا يورثه غيره ، صفة : (١١)

فلا تخافوا ولا تحزنوا هذا انما امرؤ يسوق
الجملة الى صراط مستقيم

من هذا يتضح ان الله لا يخلق الا ما يشاء
ولا يملك الا ما يريد ولا يخلق الا ما يشاء
ولا يملك الا ما يريد ولا يخلق الا ما يشاء
ولا يملك الا ما يريد ولا يخلق الا ما يشاء

١- التوجيه:

الإمام . وجميع
أئمة الهدى

اختلف العلماء المسلمون والفرق الإسلامية حول قضية البيت الذي ينتمي له
أسباب الخلاف والتنازع بين الفرق الإسلامية المختلفة ، إلى أن هناك مذهباً واحداً
على رجب أن يمكن الإجماع من قريش ، وهناك مذهب آخر يؤكد على المصادر
السلطانية وعلى رجب الخلافة على كمل قائم بالقرآن والسنة مادام قائماً بالعدل ، ومنه
أرى التوفيقاً على النحو الآتي :

والصالحون يوجبونك التوبة في الإحرام.

وهؤلاء هم أهل الحق ومنازل العقول والشيعة والأولادية. وقد تمك أهل السنة ومنازل
العقول بصوم التوبة من تخصيص. أما الشيعة فقد حصروا في نوع معين من الشجرة

توبة فاشتد على أن يكون عاصياً علوماً ، واشتد الوارعية أن يكون عاصياً من نسي
بعد المطلب مع الإيول - ١١١

ويعلم وجوب شرط التوبة في الإمام :

١- الإمامية شرط التوبة ، وأنها هذه التوبة : الخروج الدين وإلا أن
تكالفت فيه الشروط الأخرى من العلم والعقائد والشجاعة ، من
نفسه ١١١ وقد أنكرت شرط التوبة أيضاً الغدلية التي
فقد قال في الإمامة أنها تصلح في غير توبين ديك من
العلم : ١١٢ أو الغدلية أصحاب ضرر بن عمرو ، وقد
ونسب إلى ضرر أنه قال : إذا اجتمع توبين
أفعلها عشيرة ١١٣ . وبعد أيضاً أن فعلها
كما ذكر ذلك ابن أبي الحديد . ١١٤
لجواب أهل السنة إلى نفي شرط

التوبة ١١٥

ولكن رغم كل من قال بعدم وجوب توبة الإمام ، إلا أن الخوارج في
الاجتهاد ، فهو بعد إحدى الصفات اللازمة للجيرة لعقبهم ، بل إحدى الصفات
يتوهم عليها ما بينهم .

التي روتها هذا
الكتاب الكبير التي

١١١ الإجماع والبرهان : الزايد وشرحه - ج ١ - ص ٢٥٠ ، القاضي عبد الجبار : المقي - ج ١ - ص ٢٠
قنا - ص ٢٢٤ وما بعدها ، سيف الدين أحمدي : غاية الزايد في علم الكلام - تحقيق : حسن محمود عبد
اللطيف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٩٧١ - ص ٢١٦ - ٢١٨ ، الزايد : فضائح
الباطنية - ص ١١١ ، التفتتني : حاشي الإقالة - ج ١ - ص ٢٦ - ٢٩ ، الزايد : أصول الدين - ص ١٨٧ ،
التفتتني : المسألة في خروج السيرة - ص ٢٧٥ ، التفتتني : الأحكام الشرعية - ص ١٠٧ - ١٠٨ ، ابن خلدون :
المقدمة - ص ١١٤ .

١١٢ التفتتني : القول والعلل - ص ١١٦ ، التفتتني : أصول الدين - ص ٢٧٥ .

١١٣ التفتتني : القول والعلل - ص ١١٦ .

١١٤ الأحمدي : مقالات إسلامية - ج ١ - ص ١١٦ ، التفتتني : أصول الدين - ص ٢٧٥ .

١١٥ القول والعلل - ص ١١٦ .

١١٦ خروج نفع الإقالة - ج ١ - ص ٨٧ .

١١٧ - ج ١ - ص ١١٦ .

القول
العلل
أبداً القائلين

أنكرت بعض الفروع
الإمامة في أن كل مسلم من
غير اعتبار نسبه وتبيلته وج
توحيها خيلان بن مسلم التفتتني .
كان قائماً بالكتاب والسنة كان مستحقاً
كان معتزلاً ثم انتقل على أصحابه وقال بالجو
والجهمي وتساوياً في الفضل قال جهمي أولى لأش
الفتنة لم يصحوا السب التوبين شرطاً من شروط الإمام
كما ذهب أبو بكر الباقلي وهو من كبار الأشاعرة زنتها .

التي روتها هذا
الكتاب الكبير التي

١١١ الإجماع والبرهان : الزايد وشرحه - ج ١ - ص ٢٥٠ ، القاضي عبد الجبار : المقي - ج ١ - ص ٢٠

قنا - ص ٢٢٤ وما بعدها ، سيف الدين أحمدي : غاية الزايد في علم الكلام - تحقيق : حسن محمود عبد

اللطيف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٩٧١ - ص ٢١٦ - ٢١٨ ، الزايد : فضائح

الباطنية - ص ١١١ ، التفتتني : حاشي الإقالة - ج ١ - ص ٢٦ - ٢٩ ، الزايد : أصول الدين - ص ١٨٧ ،

التفتتني : المسألة في خروج السيرة - ص ٢٧٥ ، التفتتني : الأحكام الشرعية - ص ١٠٧ - ١٠٨ ، ابن خلدون :
المقدمة - ص ١١٤ .

١١٢ التفتتني : القول والعلل - ص ١١٦ ، التفتتني : أصول الدين - ص ٢٧٥ .

١١٣ التفتتني : القول والعلل - ص ١١٦ .

١١٤ الأحمدي : مقالات إسلامية - ج ١ - ص ١١٦ ، التفتتني : أصول الدين - ص ٢٧٥ .

١١٥ القول والعلل - ص ١١٦ .

١١٦ خروج نفع الإقالة - ج ١ - ص ٨٧ .

١١٧ - ج ١ - ص ١١٦ .

١١٨ الإجماع والبرهان : الزايد وشرحه - ج ١ - ص ٢٥٠ ، القاضي عبد الجبار : المقي - ج ١ - ص ٢٠

قنا - ص ٢٢٤ وما بعدها ، سيف الدين أحمدي : غاية الزايد في علم الكلام - تحقيق : حسن محمود عبد

اللطيف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٩٧١ - ص ٢١٦ - ٢١٨ ، الزايد : فضائح

الباطنية - ص ١١١ ، التفتتني : حاشي الإقالة - ج ١ - ص ٢٦ - ٢٩ ، الزايد : أصول الدين - ص ١٨٧ ،
التفتتني : المسألة في خروج السيرة - ص ٢٧٥ ، التفتتني : الأحكام الشرعية - ص ١٠٧ - ١٠٨ ، ابن خلدون :
المقدمة - ص ١١٤ .

توضيح الإحرام عند ابن حزم

يقوم في هذا الموضع كل المذكورين السابقين الذين اعتبروا كون الحليفة من قوم
ملك أو رواد النسب فيه . ليس هنا فقط ، بل أن ابن حزم يعتبر أن القوم من
أن الحلاقة لا يجوز إلا في ذلك قوم بن مالك بن النضر بن مالك ^(١١١) .
لا يجوز له ، ولها لا يجوز أحدا ^(١١٢) .

من كان أبوه من بني عبد بن مالك حتى وإن كانت أمه
^(١١٣) . وعلى ابن حزم ذلك بأن من كان جليلاً أو مولى
يقف الحصى ولا تناسب إليهم لاستطاعت إليهم .

من قوم ^(١١٤) يدخل في ذلك الحليف
وإبن أخت القوم منهم ^(١١٥) .
الأخت تحكم من ليس له
ولادة ومن عندها من
تتم وإبن أختهم

ينبغي أن
بوهما ضروريا ، و
علم السب أن يعلم
والأختين الدعاء الحلاقة
ولا يجوز الحلاقة عند ابن حزم
من قوم ، ولا يجوز للحليف ولا المولى
أو أبوه من بني قريش فإنه ليس من قوم بني
فلا يحل له في الأجر ^(١١٦) .

ويؤيد ابن حزم على من قال أن حذيفة الرسول الأشعث
والولي وابن الأخت تقول الرسول مولى القوم منهم ومن أنفسهم
عليهم ابن حزم بأن هناك إجماعاً على أن حكم الحليف والولي وابن
حليف ولا مولى ولا ابن أخت ، فمن أجل الإجماع في هؤلاء جوازها في
بني قريش منها من الحليف والولي وابن الأخت ، فحكم حليف قريش ودعوا
تحكم من ليس قريشاً ^(١١٧) .

(١١١) فهو بن مالك بن النضر بن مالك بن عبد جالحى بن متصل بعم السب النبوي ، فثبت أبو
حليب ، كان رئيس القاطن بكة ، وكان هناك مكان من انضم إليه من غير في قتالهم لسان بن عبد كنان
المجوسيون من أمار على الجواز جيش من اليمن يرمي قتل جوه الكعبة إلى اليمن لتحويل الحج إلى بلاد
لخيم فهدموا جبر ، راجع : أبو جعفر الطبري : تاريخ الأهل والبلد - حقيق : محمد أبو الفضل - دار
الكتاب - القاهرة - دت - ج١ - ص ١٨١ .

(١١٢) ابن حزم : جهود أشباه العرب - ص ٢ .

(١١٣) ابن حزم : الفضل - ج١ - ص ١٨١ ، الطلي - ج١ - ص ٢٨١ .

(١١٤) ابن حزم : الطلي - ج١ - ص ٣٦ .

(١١٥) أبو أحمد بن حنبل في مسند - ج٢ - ص ١٢٩ ، ج١ - ص ١٨٢ ، ج١ - ص ١٨١ .

(١١٦) في اللقب ١٤ ، والقرآن ١٤ ، ولأبو داود في الزكاة ٢٩ ، والتهذيب في الزكاة
والطحاوي في السير ١٨ ، وأحمد بن حنبل - ج٢ - ص ١٨١ .

(١١٧) ج١ - ص ١٨١ - ١٩٠ .

(١١٨)
١١١
٢٤ ، الطلي ١٨
١١١ ابن حزم : الفضل

يستطيع القول أن هذا التضييق والتزول بالشروط من دائرة التبيين إلى دائرة الأمور هي من
أثر الأئمة على الخلافة في دارها الإسلامية بين الأئمة والعلويين والعلماء.

توضيحية الإجماع

توضيحية ، واستدل على هذا الشرط - ومع معظم علماء الفقه
مصادر الشيعة ، وحاشا : الست والإجماع . ١١١
قوله التي استدل بها ابن حزم على توضيحية الإجماع :

الخ .
لأنه لا يتم على
نفسه ابن حزم بشرط الفقه
الإسلامي - بمصنوعين ونسبيين من
١ - السنة النبوية : من الأحاديث النبوية
- قول شيخنا : الأشعة من قديم ١١٢ .

- قول شيخنا : لا يزال هذا الأمر في قديمه حلالاً
- قول شيخنا : إن هذا الأمر في قديمه لأبعد بهم أحداً
الدين ١١٣ .

من الناس الثاني ١١٤
لا أشك الله على وجهه ما أقاموا

من السيرة حتى أصبح
التواتر ورواها
ابن حزم

وقد ردت هذه التصوي التي تقول بالتوضيحية بقوله في كتب الحديث
حكمها حكم التواتر عند المسلمين . يقول ابن حزم : هذه رواية جاءت وهي
أصح من مالك وعبد الله بن عمر بن الخطاب ومعاوية ، ورى جابر بن عبد الله
وعبد بن الصامت معاً ١١٥ .

١١١ الإجماع والمجاشي : الواقفة وترجمها - ج ١ - ص ٢٥٠ الأولى : غلبه المولى في علم الكلام -
ص ٢١٦ - ٢١٨ ، الخزاعي : فضائح السلطنة - ص ١٨٠ ، القلنسبي : ما رواه إمامة - ج ١ - ص ٣٩ -
٢١ البوندي : أصول الدين - ص ١٨٨ ، الشافعي : الساماني شرح السبائك - ص ٢٢٩ ، المازني :
الأحكام السلطانية - ج ١ - ص ٢٠ ، ابن خلدون : القلنسبي - ص ١٩١ ، القاضي عبد الجبار - القلنسبي - ج ٢ -
ق ١ - ص ١٩٨ ، ٢٢٤ - ٢٢٦ .

١١٢ ابن حزم : الفصل - ج ١ - ص ١١٠ . والحديث رواه أحمد بن حنبل في مسنده - ج ٢ - ص ١٢٩ .
١١٣ ج ١ - ص ١١٢ . وقد أورد معه الدين الطنطاوي في فتوحه للحققة التبيين عاتق : قوله على
قوله الأشعة من قديم لأن كان فهو واحد ، لكن لا رواه أبو بكر رضي الله تعالى عنه ، معناه على
لم ينفرد أحد ، فصار معصداً على لم ينفرد فيه إلا أبو بكر رضي الله تعالى عنه للموتة القلنسبي ١١٤ .

البحراني - فتح الباري - ج ١٣ - ص ١١٤ .

القلنسبي - ج ١ - ص ٢٤٩ . والحديث السبق النبوي للبيهقي - ج ١ - ص ١١٩ .
ج ١ - ص ١١٩ .

الأنصار
١١٢
١١٣ ابن حزم :
١١٤ ابن حزم : الفصل

عن ابن حزم أن هذه الأحاديث هي أخبار عن النبي ، وهذه الأخبار إن كان معناها الأمر
 بولي غيره القوي منصب الإمام ، وإن كانت مجرد أخبار ثلاثك في أن غيره
 في الإمامة ، وعلى كل حال هذا خبر يوجب منع الأمر عن سواهم ^{١١١} ، لأنه
 القوي لكان تكليفاً بغير النبي ^{١١٢} ومن أجازه كان كافراً ، ومن نصب
 قواماً بغيره ليس خليفة ولا إماماً ، ومن ولاه بغيره فليس حاكم على ذلك
 ، أو بغيره فليس أيضاً لأنهم تعدوا حدود الله تعالى وأمره ،

والأشبه من قومن ، لأنه لما قالوا انحصار في يوم
 رض الله عنه محتجاً بحديث الرسول الأشبه
 في عليه أحد من الصحابة لمكان ذلك

الجنة والإجماع كان من أهم
 ، ووجه بحث معاصرو
 الشيعة عن أعيان
 إماماتهم أو

دور
 فقولهم أن
 القوي لا يفتقر
 لو جاز أن يولي غيره
 إماماً على السليمان من غيره
 تعالى ، وعلمنا من سائفة أو رضي
 التي بلغنا لنا على لسان وموله ^{١١١} .

١- الإجماع : أجمع الصحابة على أن
 السيف فمنا أمير وعنده أمير منهم أبو بكر
 من قومن تركنا هذا الأمر ومنكم الزيادة ولم يمت
 إجماعاً ^{١١٢} .

هذا في ذلك ابن حزم على فريضة الإمام ، واستندوا إلى
 الأجانب التي جعله ينسك بسوط الشيعة ويتوصل به إلى إبعاد من
 يجب تنسك ابن حزم بسوط الشيعة إلى أنه يرد من خلافه مع الشيعة
 الخلافة البربر أو الصغالية والعلوية في أحقيتهم في الخلافة ومعارضةهم الأقوال
 تلك منتفعة من فريضة حاشية الخلافة ^{١١٣} .

ولما أن تصالحنا في هذا المقام عن موالاتين حزم المذكورة للعلماء يوافق مع أنهم ليسوا
 قوشين ، وأيضاً عن مو معاداة بني حزم مع أنهم أدلة أي قوشين ومن آل البيت .
 لا يمكن أن يغيب ذلك إلا بأن أمرة ابن حزم كانت من صنائع العلمانية والناصرية لهم ،
 واستطيع أن يغيب معاداة البربر إلا بذلك العلماء الذي كان يحسن أهل الأماني لهذه الفكرة

١١١ ابن حزم ، المحلى - ج ١ - ص ٤٩ .

١١٢ المحلى - ج ١ - ص ٦١ .

١١٣ ابن حزم ، المحلى - ج ١ - ص ١١ - ٩٠ .

يؤيد : ابن حزم ، الذم القتل في القلوب والآلهة - ص ١٦ - وهو أيضاً .

يعتبرونها متعلقة على الأتقى أو أخيه عليها . أما معاداة بني حود ، فلا هم
ليون . يسلم ورقة أبو قرة من تلك التي كانت بيد الأمويين ١١١ .

وقد أن يمكن الإمام بالغائبين ، فربما من لم يبلغ التصح بعد السب

التي : رجع القلم على ثلاثة ، فذاك الصبي حتى يحتلم ١١٢ .

في مخاطبة وتصرفه لإحداثه ، والإمام مخاطبة بالامانة
التي ١١٣ .

وتبين الحدود وماذا الصدقات وسنن الأحكام
يبين ١١٤ .

الحظ وشرف عليه ، فكيف يجوز
يكون وليا للمسلمين ١١٥ .

هذا الإجماع وأجاز أن
أما ، وليس هذا
على الألف
على

التي
خروج ميم
١- البليغ في:
حدها ابن حزم روى
الأول : قول رسول الله

الثاني : بأن من لم يبلغ نيل
الذي ، أما الطفل فهو غير مأهول بالامانة

الثالث : أن الإمام إذا جعل يدين الصلاة
ووجد العبد ، وهذه كلها أمور لا مخاطبة بها من لم

الواليع : أن الصبي محتاج في تسيير أموره إلى ولي
أن يشرف هو على أمور الأمة زمن أبده من روى فلا يجوز أن
وقد أجمعت الأمة على هذا الشرط ١١٦ إلا إذا اختلفت فالتهم شفو عن
يمكن الإمام طفلاً ، بل بالنواهي ذلك ، وأجاز الإمامة الحسني بغير
عجيباً منهم ، فإن طوبى انعقاد الإمامة عندهم هو التي ، أي نص على إمام عاين
بعد ابتداء من التي فكذلك نص في زعمهم على علي بن أبي طالب ، وعلى نحو
الحسن ، وهكذا إلى آخر السلسلة التي يؤمنون بعصمة الإمامة فيها ١١٧ .

١١١ انظر في الشيء في : حاتم بون ، ابن حزم - ص ٦٦ .

١١٢ ابن حزم ، العلل - ج ١ - ص ٣٦ ، الفصل - ج ١ - ص ١٦٦ ، والمبحث رواد البخاري في
المخود ٢٢ ، وأبو داود ١٤ ، والبيهقي في المحود ، والنسائي في الطلاق ٢١ ، وابن ماجه في الطلاق ١٥ .

١١٣ ابن حزم ، الفصل - ج ١ - ص ١١٠ .

١١٤ ابن حزم ، العلل - ج ١ - ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

١١٥ ابن حزم ، الفصل - ج ١ - ص ١٦٦ .

١١٦ أبو يعلى ، الأحكام السلطانية - ص ٢٦ ، الإيجي والبرجاني : الموافقة وهو ج ١ - ٨ .

١١٧ انظر
ص ٢٥ .

١١٨ ابن حزم ، الفصل

١١٩ ج ١ - ص ١١٠ .

التي جازت إمامة النساء إذا لم يكن بأمر الوجهة ١١٦.

هذا البرأي أيضا ، ويستند في استظهاره المذكورة ، ليس فقط على الإجماع ، بل أن يمنع قوم استندوا أنهم إلى أبو أنس ١١٧ الذي يكره في أكثر من

من وأمر أمين وأم عيسى . ١١٨ إلا أنه لا يجوز إمامة المرأة .

في النساء عند ابن حزم لا يفي نقص الفضل فيهن .

نقص الفضل ، فقد علمنا أن ابن مسعود وداود

في الخلافة ، وليس بوجوب أن يكون الحنفي

في جواز ذلك ، ويسلم في الفضل

على استظهاره في الإمام .

١١٩ .

له تعالى : ولئن

كان أعظم

الإمام : من الشريعة الدينية التي اتفق العلماء المسلمون

أن يكون مسلما ، فلا خلاف بين مآثر الفقهاء والمحققين على هذا النحو

ولهذا أكد ابن حزم على ضرورة أن يكون الإمام مسلما استنادا لقوله

بجعل الله للمسلمين على المؤمنين سبيلا ١٢٠ والحلقة أعظم السبل فليس

١١١ الجعفي : الإيضاح - ص ١٢٧ ، الإيجي والجرجاني : الوائق وشوحيها - ج ١ - ص ١٠

الفتاوى : شرح العقائد النسبية - ص ١٠ ، الفتاوى : مآثر الإتاحة - ج ١ - ص ٩٦ .

١٢١ عبد القادر الجنائدي : التوقيف الثوري - مآثر الوفاة - بيروت - ص ١١٠ .

١٢٢ أدب البخاري في الفتاوى - ص ٨٢ ، الفتاوى - ص ١٨ ، التوقيف في الفتاوى - ص ٩٨ ، والنسفي في

الفتاوى - ص ٨ ، وأحمد بن حنبل في المسند - ج ٥ - ص ٤٢ ، ٤١ .

١٢٣ الفتاوى - ج ١ - ص ٤٢ ، ج ٢ - ص ٣٦ ، الفضل - ج ١ - ص ١٢٦ .

١٢٤ ابن حزم : الفضل - ج ١ - ص ١١ .

١٢٥ المصدر السابق - ص ١٢٦ .

١٢٦ غايه المرام في علم الكلام - ص ٢١٢ ، الفتاوى : مآثر الإتاحة في معالم الخلافة -

٢١٧ ، الفتاوى : شرح العقائد النسبية - ص ١٠ ، الفتاوى عبد الجبار : الفتاوى - ج ١ -

١٢٨ .

من الخوارج
دوى ابن حزم
ولكن على حديث الوعيد
موضح من كتبه ١٢٩ .

ولابن حزم مع قوله بنحوه أم هو
ولكن علمنا أن يفي أن امتناع الولاية
يقول : ليس امتناع الولاية لغيره بوجوب
دونه من حاله رضي الله عنهم ، لم يكن لهم حق
واين الزيد ومعاوية الفضل عنهم ، والخلافة جازة لغيره
علا يجعله مسلم ١٣٠ .

١٣١ - الإجماع : من الشريعة الدينية التي اتفق العلماء المسلمون

أن يكون مسلما ، فلا خلاف بين مآثر الفقهاء والمحققين على هذا النحو

ولهذا أكد ابن حزم على ضرورة أن يكون الإمام مسلما استنادا لقوله

بجعل الله للمسلمين على المؤمنين سبيلا ١٢٠ والحلقة أعظم السبل فليس

١١١ الجعفي : الإيضاح - ص ١٢٧ ، الإيجي والجرجاني : الوائق وشوحيها - ج ١ - ص ١٠

الفتاوى : شرح العقائد النسبية - ص ١٠ ، الفتاوى : مآثر الإتاحة - ج ١ - ص ٩٦ .

١٢١ عبد القادر الجنائدي : التوقيف الثوري - مآثر الوفاة - بيروت - ص ١١٠ .

١٢٢ أدب البخاري في الفتاوى - ص ٨٢ ، الفتاوى - ص ١٨ ، التوقيف في الفتاوى - ص ٩٨ ، والنسفي في

الفتاوى - ص ٨ ، وأحمد بن حنبل في المسند - ج ٥ - ص ٤٢ ، ٤١ .

١٢٣ الفتاوى - ج ١ - ص ٤٢ ، ج ٢ - ص ٣٦ ، الفضل - ج ١ - ص ١٢٦ .

١٢٤ ابن حزم : الفضل - ج ١ - ص ١١ .

١٢٥ المصدر السابق - ص ١٢٦ .

١٢٦ غايه المرام في علم الكلام - ص ٢١٢ ، الفتاوى : مآثر الإتاحة في معالم الخلافة -

٢١٧ ، الفتاوى : شرح العقائد النسبية - ص ١٠ ، الفتاوى عبد الجبار : الفتاوى - ج ١ -

١٢٨ .

١٢٩
ج ١ - ص ٩٦
فتاوى - ج ١ - ص ٩٦
الخاتمة للنساء - ص ٩٦

من ذلك
يسلموا
السلطان على

ثم الإمام الأعظم ، وأيضاً لأن الله سبحانه وتعالى قد أمر بتعال غير المسلمين حتى يعطوا الجزية ، فكيف يمكن لغير المسلم أن يتوهم وقوع الحرب التي يشنها المسلمون ؟

١- العدل ، من ذلك
فإذا أقام الإمام حكمه على
تعالى : حقوقاً واجباً بالقسط
موضع آخر : إن الأمة واجب عليها
بالحكم الشرعي التي أتى بها رسول الله

شروط الجماعة عند ابن حزم والتي اشتراطها في الإمام قيامه بالعدل ،
العدل كانت إمامته جائزة . ومستند ابن حزم على رأيه بقول الله
الذين قام بالقسط فلدي ما أمر الله به .
والاقتداء بالإمام عادل يقيم بينهم أحكام الله ويسوسهم

والحكم العدل عند ابن حزم شرطاً لوعيته
سلطان بالخلق لا بالمسلمين ، وله مثل أبو علي من عا
استلها في يكون مسلماً لا غيراً ، وتكسب له الحسنات ، وإي
والله في الحق فهو ضد ما ذكرنا ومؤكد هنا قوله عليه السلام
على منابر من نزل على بيوت الرحمن أو كلاً ما خلا معناه

في كل عمل خير عمله في كل عمله ، وأن
يكون له حسنات ، فيلزم ما
في هذه الصلة أولاً الغرض لوعيته
بأن : إن المسلمين يسألوا

وقد أجمع الجمهور على اشتراط العدالة في الإمام ، إلا الخليفة فإنه
شروط العدالة في الإمام ابتداء وليس إذا لم أمت فسق أثناء إمامته .

ثم ذهبوا إلى سقوط
العدالة أن يلى

١١١ ابن حزم : الفصل - ج ١ - ص ١٦٦ .

١١٢ حودة النساء ، آية ١٢٨ .

١١٣ ابن حزم : الفصل - ج ١ - ص ١٦٧ .

١١٤ المصنف السابق ، ص ١٦٨ .

١١٥ ابن حزم : رسالة التخصيص لوجوب التخصيص - ضمن كتاب الإله على ابن التوفيق - ص ١٨١ .

١١٦ انظر : المغناني : الفرق بين الفرق - ص ٢١٦ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ١٩٩ ، القسطنطيني

عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة - ص ٢٨٩ ، الإلهي والبرقاني : المؤلفات وشروحها - ج ١ - ص ٢٥٠ .

ابن علقمة : القصة - ص ١٩٢ ، اللزوي : الأحكام السلطانية - ص ١٠٠ .

١١٧ انظر : الكتابين أبي حنيفة والكتابين الإمام : المشافعي في مخرج المسألة - ص ١٢٧ ، زين الدين

بن عديم : الأئمة والفقهاء على منبر أبي حنيفة النعمان - تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل -

القاهرة - ١٩٩٨ - ص ٢٨١ ، ولكن من الأخلاف من يخالف ذلك ، أي يشترط العدالة

فقط : أحكام الفتاوى - تحقيق : محمد الصادق فتحي - دار الفقه - القاهرة -

١٤٠٠ ، وكذلك اللزوي وهو من الأخلاف . انظر : الأحكام السلطانية - ص ١٠٠ .

ابن أبي العيم
موسى الطبري
على يد الجاهل
د - ج ١ - ص ٢٩

أمر الأمة لكيهم ويكون ذلك ١١١، ومع ذلك فإنه قد ثبت أن الصحابة صلوا
لغير من بني أمية ورضوا بمتقلهم وبيعة الدولة.

وطعوا ابن حزم، ثم أجعل أربعة شروط أخرى يجب أن تتوفر في الإمام
عالمهم، عالم بما يرويه من فوائض الدين، محتسباً لله تعالى بالجملة،
في ١١٢.

لهذه الشروط الأربعة على قول الله تعالى: «وَعَلَانُوا عَلَى
الْعَدْلِ» ١١٣ لأن من قدم من لا يتقى الله عز وجل، أو
لا يروى الله، أو من لا يروى شيئاً من دينه،
والفتوى ١١٤.

في الإمامة العظمى، روي أن من لم

، حدة شروطاً أخرى يستحب
الأمر فلا يتصح صحة
عالم يطع الله فيه
من وجبات فيه

الفتاوى
خلف الأمة
هذه خمسة
فقالت: أن يكون محتسباً
غير معلى بالنفس في الأثر
واستند ابن حزم في اشتراطه
اليوم والفتوى ولا تعاونوا على الإثم وال
أعني الفساد في الأرض، أو من لا يستند
قد أعلن على الإثم والعدوان ولم يعن على البر
هذه هي الشروط التي حدها ابن حزم فحين يتو
يستكملها فإمامت باطلة ولا تتم له أهلاً ١١٥.

وبعد أن ذكر ابن حزم تلك الشروط واستدل لكل واحد منها
أن توجد في الإمام، وذكر أن يتولى الأمر من لا توجد فيه، فإن دلت
ولكنها مكروهة في نظر ابن حزم، وطالبت فيها الخلع الله فيه واجبة واستند
واجب ١١٦، أي أن هذه الشروط يجب أن يتفق إليها على أنها مكملة ترجع
على من علة، وهذه الشروط هي: ١١٧

١١٦) أن يكون عالم بما يرويه من أمور الدين من الجادات والسياسة والأحكام.

١١٦) أن يكون مؤيداً للفرائض كلها لا يخل بشيء منها.

١١٦) أن يكون محتسباً لجميع الكليات وأرجوها.

١١٦) الكفاية أي شريف والشك في الإمام، السابقة في منح السابقة - من ١١٧.

١١٦) ابن حزم، الفصل - ج - من ١١٩.

١١٦) سورة الواقعة - آية ٩.

١١٦) الصور السابق ونفي الصلحة.

١١٦) الصور السابق ونفي الصلحة.

١١٦) من ١١٦ - ١١٧.

من ١١٦.

١١٦) الصور السابق
١١٦) الصور السابق
١١٦) الصور السابق

قال ابن حزم علم اشتراطه لسلامة الحواشي والأعضاء ، وعدم اشتراطه لمن صديق يأن
 نام هو التيام بالعدل ، فإذا أقام الإمام حكمه على العدل كانت إمامته جائزة ١١٠
 ما التي حدها ابن حزم والتي اشتراطها في الإمام ، ومنى توافرت هذه
 كلها كما يصدر خلافة راشدة ، وإذا توافرت دون أن تبلغ منهاها التي
 خلافة مشروية بمثابة الملك ، وإن كان في الحالين بصدده والآية
 الطاعة ١١١.

وعدم
 العلم في الإمام
 هذه هي الشروط
 الشروط على وجهها الأول
 حدها ابن حزم ، كما يصدر
 موعود ونظام إسلامي وخلافة واجبة

١١١/ الفصل السابق ونسب المصنف.

١١١/ أنشأ في معنى عقارب ، رسالة أساء المخطأ والوفا - مطبوع مع جوامع السيوطي ابن حزم -
 ص ٢٤٦ - ٢٤٨. وهو ينفق بين المخطأ والوفا كما هو ظاهر في ص ٣٦٩ ، ٣٦٨ ، ٣٦٦ ، فلم يعتبر في
 تولي الخلافة حتى يصدر من المخطأ سوى المخطأ الإسلاميين الأربعة ، ومن خلفاء بني أمية ، عمر بن عبد
 العزيز وابن عبد بن عبد الملك ، ومن خلفاء بني العباس : المقتدر . وأنشأ أيضا في التبيين بين المخطأ
 والوفا ، قول في الحسن الأشعري للشارع إليه في أصول الدين للخطابي ، وإذا عتقنا للفضول كان المقود له
 الملك من الأمة - ص ١٩٢. وأنشأ في التبيين بين الخلافة القائمة وغير القائمة وأي حصر الخلافة
 في ثلاثين سنة لا ينبغي أن يحد بعد ذلك وإعادة : التفاضل في شرح الفتاوى السنية - ص
 ٩٦. وأنشأ أيضا
 شريفة - ترجمة : غفر
 بها.

الفصل الثاني إمامة المفضول وطريق عقد الإمامة

إمامة المفضول . ثانياً : يكون عقد الإمامة .

أولاً : الإمامة المفضولة :

بعد استعراض الشروط الواجب توافرها في الإمامة ، أتت على علمنا أن تلك الشروط لا تكون كافية لاختيار الإمامة ، بل تحتاج إلى مزيد من الشروط ، وهي :
1- أن يكون الإمامة المفضولة هي الإمامة التي خاض فيها المفضلون ، وهي الإمامة التي خاض فيها المفضلون ، وهي الإمامة التي خاض فيها المفضلون ، وهي الإمامة التي خاض فيها المفضلون .

ثانياً : الإمامة المفضولة هي الإمامة التي خاض فيها المفضلون ، وهي الإمامة التي خاض فيها المفضلون ، وهي الإمامة التي خاض فيها المفضلون ، وهي الإمامة التي خاض فيها المفضلون .

ثالثاً : الإمامة المفضولة هي الإمامة التي خاض فيها المفضلون ، وهي الإمامة التي خاض فيها المفضلون ، وهي الإمامة التي خاض فيها المفضلون ، وهي الإمامة التي خاض فيها المفضلون .

وقد اتضح لنا في إمامة المفضول عند ابن حزم ، ضرورة استيفاء شروط الإمامة ، ثم انتقل إلى بحث المفاضلة بين الإمامة والمفضول ، ولقد صاحب الاستقلال بنو في مبادئ اللقب الخاص بالفضل ، بالنسبة للمفضلين ، كما يعني ، إما الأكثر ثواباً أو الأكثر علماً أو الأكثر حجة ، أو الأكثر قوة ، ومن ثم رأى ابن حزم أن الإمامة المفضولة هي الإمامة التي خاض فيها المفضلون ، وهي الإمامة التي خاض فيها المفضلون ، وهي الإمامة التي خاض فيها المفضلون ، وهي الإمامة التي خاض فيها المفضلون .

لما كان المفاضلة بين الإمامة والمفضول ، ثم انتقل إلى بحث المفاضلة بين الإمامة والمفضول ، ولقد صاحب الاستقلال بنو في مبادئ اللقب الخاص بالفضل ، بالنسبة للمفضلين ، كما يعني ، إما الأكثر ثواباً أو الأكثر علماً أو الأكثر حجة ، أو الأكثر قوة ، ومن ثم رأى ابن حزم أن الإمامة المفضولة هي الإمامة التي خاض فيها المفضلون ، وهي الإمامة التي خاض فيها المفضلون ، وهي الإمامة التي خاض فيها المفضلون ، وهي الإمامة التي خاض فيها المفضلون .

وفي الوهلة التي أصبحت فيها النظرية تعني بالبحث في التفضيل بين الأمة المستحقين للإمامة ، نجد أن دلالة التفضيل أصبحت تعني أن الأفضل أو المستحق للإمامة هو المستوفى للشروط التي حددها ابن حزم في البحث السابق .

١١ المفاضلة بين الصالحة

هذه القضية التي أفاض ابن حزم في بحثها ، قضية عامة جداً ، فهي المسألة التي تثار فيها خلاف العلماء بين الشيعة وأهل السنة ، وهي القضية التي خلقت المذاهب السياسية في صدر الإسلام ، وكانت السبب في نشأة الفرق التي تفضلت معاً على أصحابي آخر ، مثل لؤي ، تفضل أبو بكر على غيره من الصالحة ، والشافعية التي تفضل عثمان بن عفان ، الشيعة التي تفضل علي بن أبي طالب على غيره ، والروافضة أو العباسية التي تفضل علي بن أبي طالب .

المتعوض ابن حزم أقوال الفرق المختلفة والعلماء فيمن هو أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مختلف الأحاديث التي يعتمد عليها المعتزلة والرواجع والشيعة في باب علي الأخرين لم يمتنعها ، منبهاً أن البحث في وجوه التفاضل يقتضي إثباته بيقينية لا تخمينية ، لهذا فالفضل لا يعرف إلا بالعلم ١١٠ .
 من الله تعالى في القرآن ، ومن كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ١١١ قلنا استبان هذه النقطة بضرورة تعلم حيزيها من وجدت فيه هذه

البيان : فضل اختصاص من الله بالأعمال .

١١٠ ، فذلك أن هناك تواتراً بينهما
 والإتيان ، وفضل إبراهيم
 في صالح على سائر
 ١١١ .

١١٢ . وهذه
 إلى

ثم الإضافة ١١٢ .

فالفضل بالملاعبة - وهي عرق العمل وفاته - هو أن يؤدى انسان فروضه كلها وموضع
 الآخر بعض فروضه وله توافر . أو يتساوى اثنان في عمل الفروض وفي عمل نوافل الله إلا

١١٢ ابن حزم والفصل - ج٢ - ص ١١٢ .

١١٢ المصدر السابق ، ص ١١٢ .

المصدر السابق ، ص ١١٢ .

السابق ونحوه الفصل .

في المصدر السابق ، ص ١١٢ - ١١٢ .

وقد

الله صلى الله عليه وآله وسلم

تفضل أحد الصحابة

البحث عن معاليه .

ولا يعرف إلا بالعلم ١١٠ .

معنى الفضل ، وعلى ماذا يقع

الصفات التي لها فضل بالأعمال ١١٢ .

معاليه الخاصة بين الصحابة عند ابن حزم

ما في وجوه التفاضل ، إنما كما ذكرها ابن حزم

والفضل مجازاً من الله بعمله .

فضل الاختصاص بمن عمل تشترك فيه جميع المخلوقات

تفضل الثلاثة على سائر المخلوقات ، وفضل الأنبياء على سائر النبي

إبي النبي على سائر الأهل ، وفضل مكة على سائر البلاد ، وفضل مكة

التي ، وفضل الساجد على سائر الباق ، فهذا هو فضل الاختصاص بمن عمل

وأما فضل المجازات فالفضل فلا يمكن إلا للأجاء كالثلاثة والإتيان والمجى فقط

الشفقة في التي يبرز حولها الخلاف والفرع ، ولكن بفضل فيها وضع معاليه مبعده تستند

القولان المنطوق ، إذ التفاضل حسب يمكن بالملاعبة والعرض والكم والكيف والإيمان والمكان

ثم الإضافة ١١٢ .

فالفضل بالملاعبة - وهي عرق العمل وفاته - هو أن يؤدى انسان فروضه كلها وموضع

الآخر بعض فروضه وله توافر . أو يتساوى اثنان في عمل الفروض وفي عمل نوافل الله إلا

١١٢

١١٢ المصدر

١١٢ في هذا المعنى

أحداهما أفضل من نوافل الأثر ، كان يمكن أحدهما يكون المذكور في الصلاة والأثر
في حال جلوسه . وكالتين فأن أحدهما في العزوة والموضع للوقوف وقائلا الأثر
أحدهما واستغنى الأثر بصيام أو صلاة تطوع ، أو يستعملان فيصان
الأثر ، فيفضل أحدهما الأثر في هذه الوجوه ، ينتسب عمله أو يأن ذات
الأثر ، فليأثر هو التفاضل في المصلحة من العمل .

الفصل - فهو أن يعمل شخصان ، لكن أحدهما يقصد
جميع عمله ولكن ينج بذلك شيئاً من حب البر في
، ولما مرجه بشئ من الزمان ، ففضله الأول
بموصى في عمله .

وأما بالكيفية فإن يكون أحدهما يوفى عمله ومنجزاً ،
بعض حقن هذا العمل ومنه ، أو يكون أحدهما يصنى عمله
الجزء ففضله الأثر .

وأما الكم فإن يستوي في أداء الفرض ، ولكن يكون أحدهما أكثر نوافل
هذا فمكروه عند نوافله .

وأما التفاضل بالزمان فهو تركه إلى حزم إلى التمييز بين الزمان الأثني عشر زمن الأثر
ذلك أن من عمل في صدر الإسلام أو في عام الهجرة أو في وقت نزول بالسلطين ، وعدم
فيو ، بعد قوة الإسلام وفي زمن رخاء وأمن ، فإن الكلمة في أول الإسلام والتميز بالصبر جئت
وركعت في ذلك الوقت بعد اجتهد الأجران العظام وجهها لها وبهذا الأموال الجسم بعد
ذلك .

ولذلك قال رسول الله ﷺ ادعوا إلى أهلي ، فلو كان لأحدكم مثل أحد فدايته ،
ما بلغ مد أحدهم ولا نصبتا ^{١١١} فكان نصف مد خير أو تو في ذلك الوقت الفضل من جبل
أحد فلياً انتفعت نحن في سبيل الله تعالى ، بعد ذلك ، قال الله تعالى :

١١١

١١١ رواه الشيخ
في السند الباقى عن

في فضائل الصلاة ، وسلم في فضائل الصلاة ، والتواضع في السند الباقى رواه
في أصحاب رسول الله .

يسوى منكم من أتى من قبل الفتح وقابل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد
 وكلاهما لله الحسنى. (١١٨) وهذا في الصحابة فيما بينهم ، فكيف بمن بعدهم ؟
 قبل من الجهاد والصدقة في زمان الشكائد أفضل من كثير مما في وقت القوة
 والبر ، يذوق في زمان فقره وصحته يربو الجهاد ومغال الفخر أفضل من
 في غناه وفي وصته بعد موته (١١٩)

الفاصل بين عصر النبوة والعصر الذي تلتها ، يستند ابن حزم
 المفضلي كان يرى أن من الجاهل أن حال عمر أعمى ، أن
 الملاقاة رأى أنه من الجاهل أن يكون في الناس من
 قوة إلى أن مات (١٢٠)

عمر بن الخطاب هذا وما جاء على لسان
 من إطلاقا من الاعتبار نفسه ، فهو
 أبو بكر وعمر وعثمان وعليه
 أبو بكر وعمر وعثمان وعليه

لا في مسجد
 في المكان

أولئك
 وقابلوا
 وكذلك الق
 والسعة ، وكذلك مع
 الكبير ، يتصلون به في
 والطلاق من هذا السبيل
 القوتلة والأشياء وذلك أن الجاهل
 يعمل ما يراه عمل بني من الأتباء وأما
 هو أفضل من رسول الله صلى الله عليه وآله
 إلا أن يمكن في نقد لهم وإظهار التناقض الف
 التي التي أئمة باستحالة ذلك ، كما يستلزم الشيعة والحنابلة
 بعنت الشيعة بأنهم شو خلق الله تعالى ، يفضلون أنفسهم على
 والذين وعاشوا جميع الصحابة ، أما الخوارج فيستعهم بأنهم
 يفضلون أنفسهم على عثمان ومن دونه من الصحابة (١٢١)

أما فيما يتعلق بالمكان ، فهناك فواصل بين الصلاة في أي مسجد والصلوة
 الحرة ، وتفاضل بين الصيام في بلد الطور والصيام في بلد آمن ، فضل من عمل
 القاضل غيره من عمل في غيره ذلك المكان وإن تصادى المعلن .
 وأما بالإضافة فدرجة من بني أو درجة مع بني ، أو صدقة من بني أو صدقة معه ، أو ذم
 حته أو ذمه معه ، وصائر أعمال البر حته أو معه فليقل ذلك أفضل من كثير من الأعمال بعد .
 وبين ذلك ما قد ذكرنا أنما من قول الله عز وجل لا يستوي منكم من أتى من قبل الفتح
 وقابل (١٢٢) أو إنجل عليه السلام إن أحدنا لو أنفق مثل أحد ذبأ ما بلغ نصف عد من أحد من
 الصحابة رضي الله عنهم (١٢٣)

(١١٨) سورة الحديد - آية ١٠٠

(١١٩) ابن حزم في الفصل - ح - ج - ١١٨

المصدر السابق - ج - ١١٨

في السابق وفي الصفحة

١ - آية ١٠٠

ج - ١١٨

(١٢١) المصدر السابق
 (١٢٢) سورة الحديد
 (١٢٣) المصدر السابق

أبو

عمله ذلك

والتيجة التي

والأزمان التي تشبه إلى

آخر منهم ، فليكن ذلك المفضل

وتعجل موت المفضل ١١٠ وستكون

أبو إمام

١- المفاضلة بين

اختلاف العلماء السليين ومتكلمهم حول إمامة

الله بتعين لإمامة أفضل أهل العصر ، إلا أن يكون في نفسه

ذلك نصب المفضل إذا كان مستحقاً لإمامة ١١١ وقد عزا ابن

السنه ، وادعى أنه قول طائفة من الخوارج وطائفة من الرواة وجميع الرواة

ونصب أخرون إلى ضرورة أن يكون الإمام أفضل الأمة ، وعدم جواز

الناصب أفضل من ، وهذا هو رأي طائفة من الخوارج وطائفة من الرواة ، منهم من

الباقلي ومن اتبعه وجميع الرواة في الشيعة ١١٢ كما ذهب إلى هذا الرأي إمام

الشيعة الذي قال : إن عندنا قوم المفضل كان القبول له من الملوك بين الأمة ١١٣

أما المصنوعة فنرى أن الأفضل إذا كان مع تقدمه في الفضل يشارك المفضل في صان

المفضل أنه أولى بالتميز ١١٤ ولكن هناك حالات تجعل تقديم المفضل على المفضل

هذا فنحن على أن كل عمل عليه بأنفسهم بعد موت النبي ﷺ لا يورث شيئاً من اليد
الصاحب بنفسه مع النبي ﷺ ولا ما عمله غير ذلك الصاحب بعد النبي ﷺ ١١٥

يتبين ، البما أن مزم من هنا تركنا على وجود تفاضل مطلق بين عصر النبوة

وحد أنه يقطع أن من كان من الصحابة حتى موت الرسول أفضل من

مولا لا يملك درجة الفضل له حيث لا بد ، وإن حاله غير المفضل

أن ابن مزم من هنا بدأ برب الفضيلة صحابة الرسول مقدماً

المستحقين حسب الإمامة

المفضل

مفضل ، فقد ذهب معظم أهل السنة إلى

بموجب مزم وحيث أن ذلك ، يجوز إذا

مزم هذا الرأي إلى جميع أهل

رواه

أما من يروى في

عن ابن القيم

أما الحسن

١١١ ابن مزم : الفضل - ج١ - ص ١١٥

١١٢ المصنوع السلي : ص ١١٥-١١٦

١١٣ الجيني : الإرشاد - ص ١٢٠

١١٤ ابن مزم : الفضل - ج١ - ص ١١٢

المصنوع السلي ونص الصفحة

أصول الدين - ص ١٢٢

أول المزم - ج١ - ص ١٢٦

١١٥

١١٦ البغدادي

١١٧ الفضلي ج١ ص ١٢٦

أن البيرة عندهم الصلحة وما تقتضيه الأمور الفوضى إلى الإمام ١٦٦. أما الجاحظ
فقد خرج عن رأى المعتزلة وقال بصورته العقد للأفضل ١٦٦. وقد ذكر البغدادى أن
بصورة تولية أفضل الأمة ١٦٦.

قالوا في الجاحظ أفضل الأمة :

في إمامة أفضل الأمة لأن ليس لهم حجة إلا من قرأ ولا من سأل
لا من قياس ولا قول صاحب ١٦٦.

من الحجج التي تدل على إجماع الصحابة والمسلمين
عند مواده ١٦٦.

بشيء : قد وضعت لكم أحد طريقين الوجهين
فما قال أحد من المسلمين أنه قال من

في كتابي عليهم أفضل من
في الفضول.

١١٦ أخرج أمثلة تلك الحالات في : المصنف السابق - ص ٦٦٩.

١٦٦ المصنف السابق : ص ٦٦٩ وما بعدها.

١٦٦ الجاحظ : الرسالة - ج ١ - رسالة الجوابات واستحقاق الإمامة - ص ٢٠.

١٦٦ البغدادى : أصول الدين - ص ٦٦٩.

١٦٦ ابن حزم : أفضل - ج ١ - ص ٦٦٩.

١١٦ لابد من الإشارة إلى أن أهل السنة إذا كانوا جواز إمامة المقتول مع وجود الأفضل فجدوا أملا

بعض أو غير التي تجده عند الشيعة ، بينما رأى أهل السنة في المقتول الإمامة متروكة في الفضل

وذهب في الإمامة كما يقول ابن حزم ، إن الأمة كلها أصبحت على تولية أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي

الخصي ثم معاوية رضي الله عنهم ، أهو : التولية يجب اعتقاد - تحقيق : أحمد بن تاجو ، ص ١٦٦

، حسين بن عبد الوحي بن موسى القرطبي - مكتبة التراث - مكتبة الحكومة - ١٩٦٨ -

١٦٦ الشافعى : شرح العقائد النسبية - ص ٩٨-٩٩ ، ترى الشيعة أن الأفضل هو علي بن أبي

علي بن أبي طالب لأنه كان على بكره ، أهو : الشافعى : مكارم وأصول - ص ١٦٨.

١٦٦ - ج ١ - ص ٦٦٩-٦٦٨.

بعد عمرو بن الخطاب رضي الله عنه إلى ستة رجال ، ولأنه أن بعضهم على بعض
ليضع على الإسلام جنته على أنه أن يبيع أحدهم فهو الإلزام الواجبة طائفته ، وفي
يقول على جواز إمامة المنفصول .

رضي الله عنه ويبيع الحسن ، ثم سلم الأمر إلى معاوية ، كان في
بعضهم بالملك في أثق قبل التبع وقائل ، وكلهم أراهم عن أئوم
معاوية من جميع المسلمين .

وعلى الخلافة بين شخصين أحدهما أكثر فضلاً
لأنه يعلم الثاني إذا كان مؤثماً للتواضع
فخصه ، حسن السيرة ^{١١١} وهذا هو
حق لها ^{١١٢} .

حسن السيرة والتواضع على
فيها ^{١١٣}
تبعه أدلة

عليه ^{١١٤} :

١١١/ ابن حزم ، المحلى - ج ١ ص ٣٦١ .

١١١/ أخرج العلماء أيضاً على أني للفضل ، شرط من أشد ذلك قول ابن المنذر : وأما ما يجب منه أن
يبلغ فيه مبلغ المنتهدين في العباد والأحكام وسائر الأحكام أصول الدين - ص ١٦٩ ، ويقول ابن خلدون في
الفتنة ، وأما على من العلم لا أن يكون مجتهداً ، أن التقليد نفس الإمامة تسمى الكفاية في الأصول
والأحوال ص ١٦٢ . وما ذكره الإيجي والموهبي : أنه يجب أن يكون متمكناً من إقامة المجمع وهي مهبة
الفتنة الدينية ، مستقلاً بالتواضع في التواضع والأحكام الواقعة فضلاً واستنباطاً ، أن أهم مقاصد الإمامة حفظ
أداء وحصل الحكومات ورفع الخاصات ، وفي يوم ذلك بين هذا النسخة انظر : شرح الخواص - ج ١ -

والفضل - ج ١ - ص ١٦١ .

ص ١٦٥ - ١٦٦ .

ج -
فضلاً ، وقد
هذا تأييد من المسلمين

١ - عندما مات على
بقايا الصواب من هو أفضل
يراجع معاوية رأى إمامته ، وهذا إجماع
مطلب ابن حزم في إمامة المنفصول .

يضع ابن حزم قاعدة للمنفضيل ، فبعد الثاني
وأما سبباً ، والثاني أموس من الأول وأما فضل
والسبب ، مجتهداً للكبائر ، مستقلاً بالصفوة علماً بما
الحل الثاني للفضل والذي يصح الموضع للعلاقة بونه غير مستقلاً
ويورد ابن حزم تفضيله للأموي بالقول : إن التوفيق من الإمامة
اليوم بالأمر ، فإن استوما في الفضل والسبب ، أئوم بينهما أو تقوى
ويورد ابن حزم على صحة قوله بأن الإمامة جائزة لمن كان غيره الفضل
عليه ^{١١٤} :

الفضل
ص ٣٦١ .
١١١/ ابن حزم
١١١/ الصواب السابق

فإن لا يجيب إلى أن يعرف الأفضل إلا بمنى أو إجماع أو معجزة تعبر ، فالعجزة مختلفة
الإجماع وكذلك المنى .

معرفة أفضل الأمة ، فإن فرضنا أن لابد أن يكون الإمام عليها ، متفقون
في ثبوت الفضل .

الحس والشهادة ثبوت أنه لا أحد يدعى فضل إنسان على غيره
إلا بالثبوت ، والحكم بالثبوت لا يحل ، قال الله تعالى دائماً
﴿ ١١٦ 〉

فإن في الفضائل ، ليسكن الواحد أو أحد ويكون
مع ويمكن الخامس أعلم ، وقد يكونون

عاقبة والسخاء والحلم والعفة
فقد بعضها ومتأخر في
على بعضها كان
قد ومول الله

أ- هذا وكذلك الإجماع
ب- من المحال
في البلاد الإسلامية فكم
ج- برهان آخر ، وهو أن الله
لمن جاء بعد الصحابة وحتى الله عنهم
لنعم إن نقل الأئمة ما نحن مستيقنون
د- لا يمكن معرفة الأفضل ، لأن الشاهدين يتباينان
الآخر أربع ويمكن الثالث أسوأ ويمكن الرابع أسوأ
متقاربان في الفضائل ولا يمكن معرفة الفرق بينهم .

د- الفضائل كثيرة جداً ، منها البرع والوحد والعلم والشجاعة
والصبر والصراحة وغير ذلك ، ولا يوجد أحد يجمع بينها بل يمكن
بعضها ، ففي أيها يراد في الفضل من الإجماع إمامة الفضول ، فإن انتصر
مذهب بلا دليل ، وإن طلب جميعها فكل ما لا يجيب إلى وجوده أيضاً في أحد .

و- هناك دليل مستمد من أعمال الأصول ، وهو أن الأصول قد فسد التواهي وهو خبر
تقليد جميع الأحكام التي متفقها الأمة إلى قوم كان غيرهم ولا تلك الفضل منهم ، فاستعمل
على أعمالهم وعلى عثمان ونجوان ومكة والطائف والبيروني ، رجلاً لا شك أن إمامهم وهو
وعثمان وعلي وطاعة والوزير وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وأبا
مبيدة وابن مسعود وبلاذري وأما أفضل منهم .

ولهذا نعرف الأفضل تكليف ما لا يطاق والإمام ما لا يستطاع ^{١٦٦} . وذلك بصح القول في
إمامة الفضول ويطلق قول من قال غير ذلك ^{١٦٧} .

ثاني : طرق عقد الإمامة عند أبي حنم :

شكك في اختيار الإمامين ومقدم معلومته في سبيل الإمامة الإسلامي ، مما
يؤيد إلى الاختلاف التقوي حول الطريق الأمثل لعقد الإمامة . وقد وجد ابن
الطبري ، وخاصة التي رأيتها بعض العقول والشبهة ، وذلك على النحو

المذكور في طرق عقد الإمامة ١١

إجماع الأمة في عقد الإمامة :

يقول مفكر العقول ، بل من يوافق على مفكر
إجماع الأمة ١٢

الطريق الأولى :

مستند من الواقع ، فقد اعتبر ابن حنم القول بطلب إجماع الأمة
تقليداً بلا إبطان وما ليس في الواقع وما هو أعظم الخرج ، مستنداً إلى أن
جعل عليكم في الدين من حرج ١٣ ، فلا حرج ولا تعجيز أكثر من معرفة عقد
الإمامية المستندة لأبد من ضياع أحد السلفين قبل أن يرجع يوماً من ذلك يوم ، من ذلك
أهل هذه البلاد ١٤

نلاحظ من خلال رأي أبي حنم في هذه المسألة أنه استخلص حكمه فيها ليس فقط من
الواقع ولكن وفقاً للأدلة الشرعية ، فالتسليم في نظره أن يتضمن مثل هذا القول إلى رفض
لأنه تقليد يفتقر إلى الاستطاعة ، وهو ما يتعارض مع عبارة القرآن في معنى الحرج وتكليف النفس
في حله الواسع .

١١ لم يوجد ابن حنم استدلالات إلى العقول المبسطة ، ولكن يبين في أنه عندما أجمعه أصحابه من
فهم ، فلما وجد نقد إلى بعض العقول ، وكان واضح في نقده لحيثية من الأدلة التي انحصرت بها بعض
العقول .

١٢ في مقالات الإسلاميين - ج ١ ص ١٦٠ ، النبوت الثاني ، المجلد الثاني - ص ١٦٠ .

- ابن ١٢

١٣ - ج ١ - ص ١١٦ - ١١٨ .

١٤ ابن حنم ، النبوت
١٥ ابن حنم ، النبوت
١٦ ابن حنم ، النبوت

أن عمرو بن الخطاب لم يبق أن يقلبه الاختيار أنى من خمسة لأربعين ، بل جاء عنه أنه
 أن ثلاثة منهم إلى واحد وثلاثة إلى واحد فابعدوا الثلاثة الذين منهم عبد الرحمن بن
 أن قد أجاز أن يعدد أخلاقه ثلاثة فقط .

الخطاب رضي الله عنه إيلوا من الأمة حتى يوافي في قوت أو عنه ،
 رضي الله عنهم لأربعين أن يرضى بوجوب الجماعة دون غيره من

الصعبة

م قد تبرأ من الاختيار ، وعلوه إلى واحد منهم
 هو عبد الرحمن بن عوف ، وما أتى ذلك أحد
 ذلك ، فقد صح إجماعهم على أن الإمامة

تتعد بعدد واحد .

قال : أنه يستحق بكون في هذه
 متفقاً على الحد الأدنى
 قد والبيعة للإمام
 أن الاختيار ،
 لما على

يضع من رد ابن حزم على الجبائي مضمون عند أهل الاختيار
 القلبية ، فهو لم يلتزم بعلة معينة . وقد طوى القرون المسلمون بغير
 من العدد التي لابد منه ، كي يبلغ أهل الاختيار مرتبة الصلاحية لذلك
 بالإمامة فالبعض قد اشتروا أن يرضى بذلك جماعة توفرت فيهم شروط
 والبعض اكتفى بعدد واحد من أهل الاختيار ، والبعض قال أنها تتعدد باتفاق قبائل
 الشهادة . وقال جماعة كثيرة ومدة أمويين أصحاب هذه الآراء .

١- لقد أثنى حزم على الإمامة التي عند الجماعة :

أدعى الإمامة أن النبي قد نص على رضي الله عنه ليكون خليفة من بعده ، وأن الصعبة
 وجميع المسلمون اتفقوا على على هذا العهد الذي عاهد رسول الله إليهم بتعيين على خليفة من
 بعده ، لأنه قد نزل أولاد المهاجرين من العرب ، كما نزل أقارب بعض الصعبة ، فكونوا

(١) ابن حزم : الفصل - ج - من ١٦٨ - ١٦٩ .

١- انظر : اللؤلؤ ، الأحكام السلطانية - ص ١٠ ، الإلهام ، أصول الدين - ص ٢٨٠ - ٢٨١ ، أو
 كتاب الإمامة - ضمن كتاب نفوس الفقه الجليلي الإسلامي ، الإمامة عند السنة ليوسف
 ٢- بيروت - ١٩٦٦ - ص ٢١٢ - ٢١٣ ، القاضى عبد الجليل : الفتوى - ج ٢ - ٢ - ٢ -

على التواتر .
 ابن - دار الطائفة
 ص ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ .

وتولد له بذلك خلق في قلوب جاشنة من الصلابة ، ولذلك انزعوا عنه ولم يولدوا
هذا الدعوى ان علياً قد أسك عن ذي النضر خوفاً من الموت ؟!

م ادعائهم بالهدوء من الحجج وهي :

١- اعتد عليها الشيعة في مناجيهم ، أحاديث موضوعة مكنونة ،
صحة بعضها مثل قول الرسول لعلي أنت مني بمنزلة هارون من
موسى ابن جعفر أن هذا الحديث صحيح ، ولكن لا يوجب لعلي
إمامة بعد الرسول الحسين ، الأول : لأن هارون لم يزل أبو
الأنور بعد رسول الله أبو بكر الصديق ، والسبب
أن جعفر استخلف على الكوفة في غزوة تبوك
وعلى الكوفة في أسفاره ، ولذا لم يزل هذا
الأمر بعد رسول الله عليه السلام .

٢- ادعوا رسول الله عليه السلام إليهم فلا

١٦ ولا يوجد سبب يجعل

هذا أنهم ادعوا على

، ولم يذكر أن

ولدت
الصلوة
وهذا رد ابن جعفر
أن الأخاديع التي
ولكن يوافق ابن جعفر على
موسى إلا أنه لا يبي معنى "أنا
فضلاً على من مولد ولا استحقاق إلا
بني إسرائيل بعد موسى ، كما أنه قد ولي
الثاني : أن الرسول عليه السلام قد قال لعلي هذا القول
كما استخلف رجلاً كثيرين غيره قبل يومك ومعه
الاستحقاق لا يوجب لعلي فضلاً على غيره ولا مورا لوالده
ب- من المحال أن يمتنع جميع الصليق على من عهد عهد
توجد أية رواية من أحد بهذا النص الموعود إلا رواية واحدة ضعيفة
الأنبياء يحسن النص منذ مات الرسول إلى قتل عثمان ، والدليل على
ابن أبي طالب عثمان دعا إلى نفسه ، وبإيعاده جعفر أصبحت الخلافة من عند
أحد من الذين اعتنقوا إليه مما خلف من بعدهم أي بكر وعمر وعثمان .

١٦ استدل الزائغ على زعمهم بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة ، وقد فاضت كتبهم بذلك ، ومن الكتب
التي تناولت عقيدة التي عندهم ، القدر خلا : بحال الذين يؤمنون بن جعفر السلي ، منهاج الكرامة في
معرفة الإمامة - تحقيق : د. محمد رشاد سالم - مكتبة دار التوبة - القاهرة - ١٩٦٦ ، أبو جعفر الطوسي :
تلخيص الشافعي - تحقيق : جعفر الجعفر - طبعه النجف - ١٣٨٢ هـ ، وله أيضاً تفسير البيان -
تحقيق : أحمد شوقي الأتوني ، أحد جليل تفسير - مكتبة الأئمة - النجف الأشرف - د.ت ، أبو جعفر
القمي : دعائم الإسلام وذكر الخلافة والحكم والأحكام من الجليل رسول الله عليه وعليهم أفضل
السلام - تحقيق : أحمد بن علي الجعفر - دار الفوائد - القاهرة - ١٩٦١ ، عبد الحسين شرف الدين
الطوسي العاملي : الزايعات - مطبعة الوفاء - القاهرة - ١٩٦٦ ، علي بن الحسين الخواري الشرف
الروعي : الشافعي في الإمامة - تحقيق : السيد عبد الزمزم الحسيني الحلبي - مؤسسة الصادق للطباعة
الكتاب - طهران - إيران - ١٣٨٨ ، أبو جعفر الكليني : الأصول من الشافعي - تحقيق : علي أبو القاسم
الكتاب الإسلامي - طهران - ١٣٨٨ .

١٦ وأما الثاني فإن جعفر - فهو لعدم ظهوره في الخلافة الحديث - ج ٢ - ص ١٢٤ .

١٦ الفصل - ج ١ - ص ٩٦ .

١٦ وفي الصفحة .

١٠ - ١٠ - ١٠ .

١٦ إلى من
١٦ المصنف الثاني
١٦ المصنف الثاني

إذا كان الرسول قد نص على علي ، وكانت الخلافة من حقه ، فما الذي منعه من
 أن يعده واحداً للنبي الذي يتبعه الشيعة ، عندما مات عمر بن الخطاب وبقى
 أيام . ولم يكن في تلك الأيام ثلاثة سلطان يهاب ولا جند معد للقتل
 معه ، وإذا لم يطالب به بعده وود الظلم ، ألا يوجد في بني هاشم
 من الظلم قد زاد وأن الخلافة من حق علي أروى يوم المبيعة

ج-
 الكلام والمطالبة
 الثاني بل إبراهيم خاتمة
 فكيف سكت عن المطالبة
 أحاديثي الله عز وجل ويقول
 لم يشأ أحد إلى علي ١١٦

هو ذلك العهد ، فإن هذا عدل لأنه في هذه الحالة
 الذي كلهم نموه ١١٦

فتوا على جعد ذلك النبي وتمسكوا
 وانقض ومن خلفه إليهم ١١٦

في الخبر ، فكيف حل على
 من أمه ومجالد في
 وده ، طائفاً ،
 أن يشارك

د- إذا قالت الشيعة أن الصحابة قد سكتوا
 يعني أن يعني أي إنسان أنه منصرف من جيلهم وأن
 ه- إذا كان جميع أصحاب رسول الله ﷺ قد سكتوا
 وانقضت طاعتهم على نبياته ، فكيف وصل هذا النبي إلى أبو
 د- إذا كان على قدا يبيع أباهم طائفاً رغم تأوه عن بيعته من
 أن يبيع رجلاً لها كذا أو لها فاسق ، جاهد النبي رسول الله ، وبعثت
 مجالس ورواها إلى أن مات ، ثم يبيع بعد عمر بن الخطاب مبدلاً غير
 كما أعاد على أمه ، وأخذت عمر في العلوي أحد من رجال ، فكيف حل على
 نفسه في شري هذه وكذا واضح ١١٦

ز- بعد ولادة علي رضي الله عنه لم يغير حكم من أحكام أبي بكر وعمر وعثمان ، ولا
 أعطى عهداً من عهدهم ، ولو كان ذلك عنه باطلاً لما كان في سعة من أن يرفض الباطل ،
 وقد ارتفعت التوبة عنه ١١٦

١١٦ المصدر السابق : ص ١٠١

١١٦ المصدر السابق : ص ١٠١

المصدر السابق ونفس الصفحة

السابق : ص ١٠٦

ص ١١٠

يكون بمسك على من ذكر النبي وهو الشجاع الذي عرض نفسه للموت بين يدي رسول الله ﷺ ، ثم يوم الجمل وصفوا . كما الذي جنت بين غاتين الحاليتين ١١١ .

سبعة رضى وأهلهم هشام بن الحكم في أفعالهم يكتمان الصحابة للنبي ، قد اقتتلوا فيما بينهم وقتل بعضهم بعضاً ، فهل يحسن النبي بهم أن يتركهم ؟ ١١٢ .

أما جنة علي السبعة ، لأن علي بن أبي طالب رضى الله عنه ما يقال عن التتليف يقال في علي ولا فرق بين علي وبينهم قد قاتلوا على ما رأوا حقاً واطاعة لهم نعم نعم علي على أو عند واحد منهم قال والموت يومه ١١٣ .

أما علي ١١٤ ، وهو يؤيد علي حاشا من كان عنهم وأما رسول الله ﷺ ولا داعي

لـ
الله ﷺ
ي - استدلال النبي
بأنهم - أي الصحابة -
لا يحسنوا النبي على علي بن أبي

دود عليهم ابن مزم بأن هذا أعظم عند أوليها غاتين بين الفريقين ، فذكر ويدور سائر الصحابة في ذلك ، وكذلك بيني في منهم فقلت إذ لم توالى في القتال ، فإذا كان عند أظهره أو أظهر ، كما أظهر ما رأوا أن يذنبوا أنفسهم لله على جرح ابن مزم التي قد بعد الدعوات الشيعة بالنبي عليه وآله بالقول : إن رسول الله ﷺ مات وصيها الصحابة رضى الله عنهم في التواصي يعلم الظاهر الذين ، فما منهم أحد أشار إلى علي بكلمة يذكر فيه جرحاً فيه عليه ، ولا داعي ذلك على رضى الله عنه قط إلى ذلك الوقت ولا بعده ، له أحد في ذلك الوقت ولا بعد ١١٥ .

١١١ المصدر السابق ونفي الصنعة .

١١٢ ابن مزم ، الفصل - ج - ج ١٠١ .

١١٣ المصدر السابق : ج ١٠٦ .

أما من الكتب التي تناولت إبطال نقية النبي عنه الشيعة فهو الفصل ابن مزم : القاضي عبد الجبار : القاضي في أبواب التوحيد والعدل ، القاضي عبد الجبار : تثبيت دلائل النبوة - تحقيق : عبد القرم عثمان - ١٩٩٩ م عمود بن بحر الجاحظ : الضميمة - تحقيق : عبد السلام هارون - دار الكتاب العربي - ١٤٠٠ م ، الأزهري والجرجاني : التواقيع وشعرها ، الجرجاني : الإشارات إلى تواريخ الأئمة في أصول الدين علي : نظام الخلافة في الفكر الإسلامي - دار الأمل - ١٩٩٢ .

ج - ج ١٦٠ .

١١٤ ابن مزم : الفصل

قد أثار موقف الشيعة الذين حضروا النبي والوصية في أبناء علي بن أبي طالب ، وورد
أو مقارنته ، نوحنا من أهل السنة وأصحاب الحديث والطائفة الذين يمثلهم ابن
أحمد هناك نصاً وتعييناً من الأصول ^١ ، بخلافه أبي بكر بن سعد ، وخولاء
في الخلاف : الإجماع في البيعة ^٢ .

مع البيعة ، في الاستدلال على النص الذي يقولون بوجوه على
نصب أبي بكر خليفة ، قد تم بناء على قبيلهم الخلاف على
القبيل وخلافه ، لأن الخلاف في الأصل ، وإمامة الصلاة
ورفض كذلك الاستدلال بأحاديث الأئمة التي
في أبي بكر ، مثل حديث اتفقوا بالذين من
سلفنا الله من الصحابة بما لم يصح ^٣ .

وقد نصبت أبي بكر خليفة رسول
خليفة لا خلفاً ، يقول ابن حزم
على أمور الشاه نصاً
من هؤلاء الذين شهد
الله .. ومعنى
ليو هذا
يقول

ولكن ابن حزم يختلف
أبي بكر . فهو يرفض أن يكون
إمامة الصلاة التي قلها الرسول عليه
لزم عنها ، ولا يقبل الأصل على فوج
استندت إليها البيعة في القول بالنص على
بعض أبي بكر وهو " فيقول عنه أنه لم يصح ، ورفض
ونصه أئمة ابن حزم في نص الرسول على أبي بكر ،
الله ، إذ الخليفة لابد أن يختاره السابق عليه حتى يصدق كونه
في هذا ، قالت عائشة : نص رسول الله على استخلاف أبي بكر بعد
جلباً ، ومهنا نقول ، يوافق : أحدها : إيمان السابق . فقد أصح
الله لهم بالصدق ، وجميع إخوانهم من الأنصار ، على أن سوء خليفة رسول
الخليفة في اللقب هو الذي يستخلفه لا الذي يخلفه دون أن يستخلفه هو ، لا يجوز
البيعة في اللغة بلا خلاف ، تقول : استخلف فلان فلاناً استخلفه فهو خليفة ومستخلفه ،
فلم مكانه دون أن يستخلفه هو ، لم يقل إلا خلف فلان فلاناً يعني فهو خالف ^٤ .

يمكننا القول أن ابن حزم قد جازم الصحابة بأنهم إذا كان هناك نص ، فلم لم يذكروا أبو بكر
في السيرة عند الاختلاف أو لم وقع هذا الاختلاف
وإن حزم يجيب إجابة غير متفهمة فيقول : قلنا قالوا : لو كانت خلافة أبي بكر متصوماً
عليها من النبي ما اختلفوا فيها .. فيقال لهم : ولما اختلف الناس إلا في المنصوصات ؟

١١١ أبو محمد علي بن حزم ، الأحكام في أصول الأحكام - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار الأمان
٦ - بيروت - ١٩٨٢ - ج ١ - ص ١٨١ - ١٨٨ ، التوقيف بما يجب التمسكه - ص ٣٦ .
حزم ، الأحكام في أصول الأحكام - ج ١ - ص ١٢٥ .
الفصل - ج ١ - ص ١٠١ .
ص ١٠٢ .

الخطبة
١١١
١٢١ أبي حزم
١٢١ الخطبة الثانية

مختلف الثاني قط نصابا في شيء من الدين الا في مخصوص بين في الزمان والوقت .
ليس عليه العمل ، ومن قائل : هذا ملقى بخلاف ظاهره ، ومن قائل : هذا
باطل . هذا منسوخ ، ومن قائل : هذا تأويل ١١١ .

مختلفة ، لأن ما استشهد به ابن حزم يختلف الحال فيه عن الحال في
جذاذا كان الناس لم يختلفوا الا في الخصوصيات ، فإن الأمر في
تمام وجوده يختلف في دلالة والمأخوذ منه أما في قضية
لبن حزم الاستدلال بأحاديث الأحاد الواردة التي استندت
، رضى الاحتجاج بها ككتاب ١١٢ ، فإنه ليس
من أن نقول مضمون بالنص على أبي بكر

النا ابن حزم نستحق أن يستدل
حزم يصلح أن يكون دليلا

فقد أشار رد فعل
أن هناك نصا
من قال

إن هذه الإجمالية غير
القول بالنص على أبي بكر
هذا الحالة يكون خلافا حول نص
النص على أبي بكر ، وبعد أن رفض
إليها البركة في قوله بالنص على أبي بكر
حالك نص أصلا ، حتى يجيز الخلاف ، فضلا
الصديق كما زعم ابن حزم والبركة .

وهكذا ، فلا الأحاديث التي رويها البركة والتي نقلها
بها ، ولا هذا التوزيع القوي المستند إلى استنتاج كما فعل ابن
تطعن إليه النسي والفق في هذا الأمر العظيم .

وكما أنار موقف الشيعة فعل عند البركة ، وابن حزم من الظاهرية
إنما بين الشاهدين لقوة بين العباسي ، فظهرت قوة الإرواية التي قال أهلها
على العباس بن عبد المطلب ولده ، كما تكمن معهم أخلاق بعد الإرمول ١١٣ . ومنهم
إنها عنهم ولكن بالميواف ، ميواف العباسي ابن أخيه الإرمول ١١٤ . وليس بالنص ١١٥ .

لكي القول بأن طريق قوى أخلاق هو النص والوصية ، فإن الطالع المميز لتيار الشيعة في
الذي الإسلام ، بل على هذا الموقف نقطة التقاء الرئيسة التي قسمت أمم الإسلام أطوار
انقساماتها ، وعلى القول بالنص على جبهة لكل السنة سواء عند البركة أو الرواية
موقفا حاشيا لا يعد أن يكون رد فعل خالف الصوت ضعيف الأثر ، كما لا يمكن ملاحظا
في الصراع الذي حول هذا الموضوع .

الابن حزم : الإحكام في أصول الأحكام - ج ١ - ص ١١٦ .

حزم : الفصل - ج ١ - ص ١٠٨ .

أصول الدين - ١٢١ .

عبد الجبار : شرح الأصول الفقهية - ص ٧٤٤ .

وما
نصه قائل
خصوص ، ومن

إن هذه الإجمالية غير

القول بالنص على أبي بكر

هذا الحالة يكون خلافا حول نص

النص على أبي بكر ، وبعد أن رفض

إليها البركة في قوله بالنص على أبي بكر

حالك نص أصلا ، حتى يجيز الخلاف ، فضلا

الصديق كما زعم ابن حزم والبركة .

وهكذا ، فلا الأحاديث التي رويها البركة والتي نقلها

بها ، ولا هذا التوزيع القوي المستند إلى استنتاج كما فعل ابن

تطعن إليه النسي والفق في هذا الأمر العظيم .

وكما أنار موقف الشيعة فعل عند البركة ، وابن حزم من الظاهرية

إنما بين الشاهدين لقوة بين العباسي ، فظهرت قوة الإرواية التي قال أهلها

على العباس بن عبد المطلب ولده ، كما تكمن معهم أخلاق بعد الإرمول ١١٣ . ومنهم

إنها عنهم ولكن بالميواف ، ميواف العباسي ابن أخيه الإرمول ١١٤ . وليس بالنص ١١٥ .

لكي القول بأن طريق قوى أخلاق هو النص والوصية ، فإن الطالع المميز لتيار الشيعة في

الذي الإسلام ، بل على هذا الموقف نقطة التقاء الرئيسة التي قسمت أمم الإسلام أطوار

انقساماتها ، وعلى القول بالنص على جبهة لكل السنة سواء عند البركة أو الرواية

موقفا حاشيا لا يعد أن يكون رد فعل خالف الصوت ضعيف الأثر ، كما لا يمكن ملاحظا

في الصراع الذي حول هذا الموضوع .

١١٦

١١٧

١٢١

١٢٤

هولن تولية الإمام عند ابن حزم

أولى ولاية العهد

هذه الطريقة بأنها أول الطرق وأفضلها وأصحها ، وهي أن يعهد الإمام قبل
 أن يكون إماماً للسليق بعد موته ، ويقبل ذلك سواء في صحة أو في
 عدمه ولا إجماع على منع هذه الطريقة ، ويستشهد ابن حزم
 بول الله ﷻ بتولية العهد إلى أبي بكر ، وعائشة ، وأبي بكر
 بن سليمان بن عبد الملك بتولية عمرو بن عبد العزيز (١١)

فتابعها ابن حزم وبكره غيرها على حد قول (١٢)

في سائر الطرق الأخرى لعقد الإمامة ، لا

يفع ما يتخوف من الاختلاف والشغب

لأمر وأرشفاع الشغب وحلوت

في الدولة الأموية

عنه رضى الله

لا أن

ولم يفت ابن حزم أن السليق هو ولاية العهد لبعض من صاروا خلفاء

بهذه الطريق ، فأنشأ إلى ذلك رده عليه بقوله : إنما أنكر من أنكر من الصغر

عنهم ومن التابعين يصف يزيد بن معاوية والوليد وسليمان لأنهم كانوا غير ذوي

الإمام عهد إليهم في حياته (١٣)

وعلى عكس جميع العلماء الذين يعتبرون العهد طريقتاً ثالثاً لم يكن اختيار أهل الحل

والعقد ، فإنا نرى أن ابن حزم لا يفضل طريقتاً أخرى على طريقة العهد ، فيجعلها في المرتبة

الأولى بعد سائر الطرق ، وكما أن على هذا يقول المالكي : الإمامة تنقسم من وجوه : أحدها

باختيار أهل الحل والعقد والثاني بعقد الإمام من قبل (١٤)

(١١) ابن حزم : الفصل - ج١ - ص ١٦٩

(١٢) الفصل السابق ونحو الصفحة

الفصل السابق ونحو الصفحة

الفصل السابق ونحو الصفحة

في المطبوعة - ص ١٤

يستطيع القول أن كلام ابن حزم في هذا الوجه من وجوه عقد الإمامة ، يستطير على خطأ
تشرمي . الخطأ الثاني اعتباره تولية أبي بكر لأمر السليق نصاً من النبي ،
وأنه من السليق هذا البيعة الولاء على الشيعة .

والذي وقع فيه ابن حزم ، هو قوله بأنه لا يوجد نص ولا إجماع يمنع
عن علي بن أبي طالب أن يقيم حكمه في واجب الطائفة على عباده من المذبح ،
أما ما جعله أصح وأفضل الطريق الشرعية ، وأما ذلك فإن
من الشيء ، وأما عمل الصحابة الأولين ، وأما ما يفتق

والعقد الإمامة هو أصل الطريق على الجميع
سب الخليفة ، وجعل في غير الله ،
في الإسلام .

من الخليفة السابق ، بل إن
في أساس الاختيار
للعقد العقد يدك

بيعة

وعلمنا القول أن هذا الطريق الذي فضله ابن حزم
الإسلامي ، حيث يردى الصلح به إلى تواريخ هذا العقد
يوجب الحكم استبداداً وتغلب الشورى التي هي أصل الحكم
كما أننا مخالف ابن حزم في اعتبار عقد الإمامة بالاختيار هو
العقد هو بالبيعة نفسها ، فالصحيح أن هذا الخطأ الراسخ يجد أن البيعة
فأبو بكر لم يكن إماماً إلا بعد أن تقدم عمر وقال أبي بكر في سيرة بني
أبي بكر : «عندنا وبعد قام البيعة ، تولى أبو بكر أمر السليق .

وأما أبو بكر حينما عهد إلى عمر ، لم يتول الحكم حتى تمت البيعة من الصلح
وذلك كان الأمر بالنسبة لعثمان ، فإن عمر قد عهد إلى الستة لمختاراً من بينهم واحداً ،
ولذلك لما اختير عثمان لم يتم الأمر له إلا بعد أخذ البيعة ، وأما علي بن أبي طالب رضي
الله عنه لم يتول أمر السليق إلا بعد أخذ البيعة من أهل اللواتي ، الذين مايعوا من قبل أبا
بكر وعمر وعثمان ، فكانوا أهل الحل والعقد في أمة الإسلام .

ولكن وما وجد العذر ابن حزم في تفضيله لهذه الطريقة ، وذلك لتأوله بالأراضي السياسية
المعقدة في أقصى القسطنطينية والطوائف ، وهو تأويل جعله يؤيد الوحدة مع التولي معهد ، على
القوى مع الشورى بمصالحها الواضح الذي يرضى عنه ابن حزم ، ولعلنا هنا المصح أيضاً كانوا
أسلوب حكم الدولة الأموية ومخالف في الأصل ، وهو الأسلوب الذي قام على ولاية
أولاد إلى استنوار وإدخال الأمة .

والذي
تأويله
وذلك عالم
أما الخطأ
الاستبداد
وإذا كانت
طريقة ولاية العهد
استعملها معاوية في الإسلام .

والذي
الإسلامي
يوجب الحكم
كما أننا
العقد هو
فأبو بكر
أبي بكر

والذي
وذلك كان
ولذلك لما
الله عنه
بكر وعمر
ولكن وما
المعقدة
القوى مع
أسلوب حكم
أولاد إلى

فإن كان ابن حزم الطريقة التي يوضحها وذكرها ، وهي طريقة دعوة العبد ، وفي
 من طرق عقد الإمامة ، وهي طريقة الدعوة إلى الله وهي : إن كان
 ، فيمكن أن يستقيم رجل بعد في نفسه أنه يستحق الإمامة ،
 يدعو إلى نفسه ، وفي هذه الحالة لا يجب أن ينافسه أحد على
 حب على السليق حيث أنبأه والافتقار له ومبايعته ،

كما يجب طاعتها .

سار الخليفة ، بما فعله بعض الصعوبة ، كفضل
 الأمير ، ومات عند خالد بن الوليد ، عندما
 طالب وعبد الله بن رواحة ، فأنه
 الله صوته ورائي عليه ، كما

والمستشهد ابن حزم على هذه الطريقة في اختيار
 على بن أبي طالب عند مقتل عثمان ، وكما فعل ابن
 قتيل أمراء جيش بؤنة الثلاثة : زيد بن حارثة وجعفر بن أبي
 خالد الزبارة وتولى قيادة الجيش ، وما وصل فيه هذا الفعل لم يزل
 ملأه جميع السليق خالد بن الوليد في هذا .

ذلك يجوز الإمامة
 ، لأن
 فأن

وإذا كان هذا الذي يقوم يدعو نفسه عند موت الخليفة تنفذ إرادته ، فذلك
 من يدعو نفسه عند شيوخ الشيوخ ، فتقام معارضة على أبو التنوير والابن الثاني
 ذلك معارضة على الإمام والمعاون وقد قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا
 على الإثم والعدوان . ١٦٨ . والمستشهد ابن حزم على طريقة الدعوة للنفس عند شيخ الشيوخ
 فعند زاهد بن الوليد ومحمد بن عازم المديني .

وإذا كان ابن حزم في هذا الطريق أن الذين قاموا يدعون لأنفسهم في وقت واحد ، وفي هذه
 الحالة لا يجعل ابن حزم الحكم في يد أحد أكثر ، وتأليفاً من جمهور أكبر ، بل يجعل الأمر
 للذين ، نفس بين يدعو له ولو بطريقة غير قلم وكان الثاني مانعاً ، ولو كان أفضل من الأول

١٦٨ إلى حزم والتنوير - ج ١ - ص ١٦٨ .

في السابق وفي الصفحة .

١٦٩ - ج ١ - ص ١٦٩ .

١٧٠ - ج ١ - ص ١٧٠ .

بعد أن يرى
 أن الطريقة الثانية
 الإمام ولم يزل أحدًا بعد
 يستطيع تولى أمر السليق ،
 هذا النصب لأنه هو السابق له ،
 كما يجب طاعتها .

والمستشهد ابن حزم على هذه الطريقة في اختيار
 على بن أبي طالب عند مقتل عثمان ، وكما فعل ابن
 قتيل أمراء جيش بؤنة الثلاثة : زيد بن حارثة وجعفر بن أبي
 خالد الزبارة وتولى قيادة الجيش ، وما وصل فيه هذا الفعل لم يزل
 ملأه جميع السليق خالد بن الوليد في هذا .

وإذا كان هذا الذي يقوم يدعو نفسه عند موت الخليفة تنفذ إرادته ، فذلك
 من يدعو نفسه عند شيوخ الشيوخ ، فتقام معارضة على أبو التنوير والابن الثاني
 ذلك معارضة على الإمام والمعاون وقد قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا
 على الإثم والعدوان . ١٦٨ . والمستشهد ابن حزم على طريقة الدعوة للنفس عند شيخ الشيوخ
 فعند زاهد بن الوليد ومحمد بن عازم المديني .

وإذا كان ابن حزم في هذا الطريق أن الذين قاموا يدعون لأنفسهم في وقت واحد ، وفي هذه
 الحالة لا يجعل ابن حزم الحكم في يد أحد أكثر ، وتأليفاً من جمهور أكبر ، بل يجعل الأمر
 للذين ، نفس بين يدعو له ولو بطريقة غير قلم وكان الثاني مانعاً ، ولو كان أفضل من الأول

١٦٨ إلى حزم والتنوير - ج ١ - ص ١٦٨ .

في السابق وفي الصفحة .

١٦٩ - ج ١ - ص ١٦٩ .

١٧٠ - ج ١ - ص ١٧٠ .

أو دون ، فمن جاء بملازمة شعوب عنه كانت آمن كان ، استناد القول الرسول ﷺ :
قال فالأول من جاء بملازمة فاضربوا عنه كانت آمن كان ١١٨.

ومن جاء بملازمة فاضربوا عنه كانت آمن كان ١١٨.
استناد القول الله تعالى : وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا

، فلم الأمومي وإن كان أمي فضلاً ، ولكن يشترط أن
يكون ، مستوراً بالصفاء ١١٩. وعلى ابن حزم تفضيله
السياسة والقوة على القيام بالأمر - وعندما
يتم بالبيعة أو ينشأ في غيره.

قال ابن حزم : وعلى إمامين على عبادة هذا
الذي في الدين من مخرج ١٢٠

وإذا تساوى الاثنان في الفضل
فيكون مؤيداً للواقع والصدق ، معتباً لل
للأمومي ، بأن منصب الحقيقة يتطلب حسن
يتساوى الاثنان في السياسة والفضل يتم الاختيار بين
ويبدو أن ابن حزم قد عجز عن التمييز فقال : فإن
الضيق واليه فنفهم على هذا الحرج قوله تعالى : (إذ جاءكم طلبة

أعظم الحرج ١٢١)

ملاحظ أن دليل ابن حزم في ثبوتية هذا القول هو النص ، ويبدو ذلك

أولاً : في القول رسول الله ﷺ لما فعله خالد بن الوليد عندما تولى أمراء
الثلاثة فنبأ خالد بعبادة الجبل.

ثانياً : في ذلك النص التواتر الجامع وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم

والعنوان ١٢٢.

١١١) الصدور السابق ونسب الصفحة. والمليح رواه مسلم - كتاب الإمارة - باب الأمر بالولاء يسعة

المطبعة الأولى.

١١٢) سورة الفلق - آية ٩.

١١٣) الصدور السابق ونسب الصفحة.

سورة الفلق - آية ١٨.

الطابق ص ١٢١.

١٢٤)

١٢٥) الصدور
١٢٦) سورة الفلق - آية ١٨.

أول طريق التصديق لا يدل على وجوب هذا الطريق ، إنما كل ما يدل عليه هو السامع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل إن هذا الفعل من رسول الله لا يبلغ مبلغ التكليف ، وإنما يدل
على العمل . وأما الدليل الثاني فإنه نص عام جامع يصلح كدليل على صحة هذا
الدليل على صحة غيره من الطرق .

أن يجيبوا ابن حزم خلافة من تصدى للأمر ففعلوا لنفسه ، فالتفتت
من الفتاوى الثاني ليست ابتداءً من دعوة من نزلت أحوالها .
فوجه في موافقة الأحكام لصح طريق التولية بالاختيار ،
فإن ابن حزم ، ينقض وثقاً أحد وجوه بصحة
الولاية والاختيار ليست ، وهي النتيجة
فختار ابن حزم الدعوة ودعوة من صاحبها ،
فليس وأما قوله ١١١ .

فجاءه كذا إلى أن عجل
عد مقتله عثمان وبن
العمل فقبل أحد
ابن حزم لم
قال إن

والاقتداء به
نقط على إباحة
الطريق ، كما يصلح
ثم أنه من جود القول
الثاني ليست دلالته ، وبطلان
ولو تتبعنا منبع ابن حزم ومصادره التي
فاتباع الدليل وهو مصدر صحيح للأحكام
التولية عن طريق أهل الحل والعقد ، إذ أن ابن
القصود من الدعوة للنفس ، فتحق في التولية بالاختيار
فإن معنى لزم للنفس الذي يدل عليه طريق الدعوة تلك
ولأنه أن نشير إلى أن كلام ابن حزم ينطوي على أخطاء ثلاثة
نصب نفسه خليفة ، بينما أنه إلى الله الثاني من كل جانب يعلمونه
إكراه من أحد ، وأنه كان أولى ، بل إن حزم أن بعد هذا أصبح طرق البيعة ،
الباحثين على هذه الطريقة يمكن حقاً عندما قال : إن الوجه الثاني الذي اختار
بأنه أخيراً علماً على الجماعة الإسلامية من سابقه ، بل أنه القوض في ذاته ، كجف
كل من يدعو لنفسه في مستوى شروط الخلافة ، وكل مدعى يزعم في نفسه أنه استوفىها ،
عققت له الجماعة بهذا الألاعاء ما دام قد سبق غيره بالألاعاء ولو بطرفة عين ، فإنه يمكن الإجماع
لأن غيره ، ولو كان غيره أفضل منه ، بل أنه لم يزعم أنه إن التفت حول الثاني فضلاء الأمة
فإنهم آمنوا ، ولعله يستند على حديث الرسول : (من جاءكم وأوكمكم على رجل واحد يروا أن
ينزلوا جحشكم فالتزموا) ١١٢ وإنما هذا اقتداء على غيره معتد ، لأن الحديث موضوعه أن
يمكن أو المسلمين على رجل واحد ، وعلى يمكن أو المسلمين على رجل يروى الدعوة لنفسه
إلى ذلك قريب في باب ١١٦ .

١١١ في قوله التولية عن ابن حزم في كتابه : الأحكام - ج ١ - ص ١٠٨ - ١٠٩ .
١١٢ صحيح مسلم
١١٣ أبو ذؤيب : ابن حزم ، ص ١٢٢ .
١١٤ - ص ١٢٢ .

بقية الثالثة : العهد إلى وجه ثقة اختيار الإمام الجليل

الخير من طرق عقد الإمامة عند أبي حمزة ، هي أن يكلف الإمام عند وفاته رجلاً
أحد اختيار خليفة المسلمين ، وذلك كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله

عنه عنده الموت .
ومضى هذا الوجه يريد أن يرى
عليه الصلاة ، فإباحتهم صحة
وليس عندنا في هذا الوجه إلا التسليم .
وهذا الجدل أن دليل أبي حمزة على صحة هذا
وإن كان لزوماً لهذا الطريق ، فليس بالدليل الشرعي
اختار هذا الطريق في التولية ، لم يكن إمام إجماع أو نحو
بجارية أخرى لم يكن هناك نص ولا إجماع يفرق عليه اللجوء .
ومضى هذا الوجه ، يرى أبي حمزة ، أنه لا يجوز التولية في اختيار الإمام
والإمامة على تلك الدليل لا يجرى ، استناداً لحديث الرسول ، " من مات لم يكن له ولي " .
فإن مبني الجاهلية .
واعتقاداً أيضاً على أن المسلمين قد أجمعوا على ذلك
على أكثر من هذا الوجه .

حكم أبي حمزة الطريق تولية الإمام في ثلاثة :

بعد أن عرض أبي حمزة الطريق عقد الإمامة التي يراها ، وهي العهد بالولاية ، والتولية
للنفس ، والعهد إلى ثقة ، عرضاً يبين فيه كيفية إجراء كل منها وسنده في ذلك ، قرر حكم
هذه الطرق ، وعدم صحة تولية الخليفة بنفسها ، فيقول : " فبأحد هذه الوجوه تصح الإمامة
ولا تصح بغير هذه الوجوه البتة " .

١١١/١ أبي حمزة ، الفصل - ح - في - ١٢ -
١١١/٢ المصدر السابق ونفس الصفحة .
١١١/٣ مسلم - باب الإمامة .
١١١/٤ نفس الصفحة .
١١١/٥ نفس الصفحة .

الطريق
الثقة أو أكثر من واحد
عنه عنده الموت .

ومضى هذا الوجه يريد أن يرى
عليه الصلاة ، فإباحتهم صحة
وليس عندنا في هذا الوجه إلا التسليم .
وهذا الجدل أن دليل أبي حمزة على صحة هذا
وإن كان لزوماً لهذا الطريق ، فليس بالدليل الشرعي
اختار هذا الطريق في التولية ، لم يكن إمام إجماع أو نحو
بجارية أخرى لم يكن هناك نص ولا إجماع يفرق عليه اللجوء .

ومضى هذا الوجه ، يرى أبي حمزة ، أنه لا يجوز التولية في اختيار الإمام
والإمامة على تلك الدليل لا يجرى ، استناداً لحديث الرسول ، " من مات لم يكن له ولي " .
فإن مبني الجاهلية .
واعتقاداً أيضاً على أن المسلمين قد أجمعوا على ذلك
على أكثر من هذا الوجه .

بعد أن عرض أبي حمزة الطريق عقد الإمامة التي يراها ، وهي العهد بالولاية ، والتولية
للنفس ، والعهد إلى ثقة ، عرضاً يبين فيه كيفية إجراء كل منها وسنده في ذلك ، قرر حكم
هذه الطرق ، وعدم صحة تولية الخليفة بنفسها ، فيقول : " فبأحد هذه الوجوه تصح الإمامة
ولا تصح بغير هذه الوجوه البتة " .

١١١/١
١١١/٢
١١١/٣
١١١/٤
١١١/٥

الفصل الثالث واجبات الإمام وحقوقه وعزله

الثاني: حق الإمام عند ابن حزم.

أولاً: واجبات الإمام عند

الثاني: حق الإمام عند ابن حزم.

أولاً: واجبات الإمام:

إذا تولى الإمام الحكم، فلا بد من قيامه

بمجالات كالتالي:

١- تعيين أجهزة الدولة

من أول الواجبات التي ينبغي للإمام القيام بها بعد توليه

الدولة من وراء دولته وتعيينهم، لمساعدته على تحقيق مهامه الإدارية

من المسلمين وأهل الدين، ويوجب ابن حزم هذه الضرورة إلى أن الإمام لا يملك

المسلمين، وحتى لا يستغل في تغيير المهام القطعية التي وكلت إليه واختص

بمؤولة لابد من استئذان الأئمة وتقليد الصحابة، فيما يفوض إليهم من الأعمال

إليهم من الأموال، لتكون الأعمال بالأحكام مضبوطة والأموال بالأئمة مضبوطة^{١١٦}.

ولابد عند ابن حزم من الفحص الدقيق في اختيار الإمام لمعاونيه من الولاة، فالولاية

لا تمنح بمعا إلا من قوى عليها، حتى يستمكن من إدارتها ومعالجة الظالمين، وأخذ الحق

للضعيف من القوى، فولاية الضعيف منبى عنها فقد منع الرسول ﷺ إياها من الغفاري من

تحمل الولاية تكون ضعيفاً فقال له: إنما إياها من أنك ضعيف لا تكمل على النبي، ولا تولى

ما لم يتم^{١١٧}.

١١٦ ابن حزم: ملوك من كتاب الإنشاء والبشارة - ص ١١٦.

١١٧ السابق: ص ١١٦.

لا يجب على الإمام أن يختار من أفضل الكتاب والأخبار والعلماء والقضاة والأقراء
من ذوي الآراء السديدة وكأني السوء ، ومن خدم زواجده ، بحضور مجلس
يؤيدو جميع ما قلده الله تعالى من أمور عباده ١١١ .

الثاني عشر عملاً يجب على الإمام اختيار معاونين له لأعماله وهذه

أن يولي الصلاة وجلالة القرآن حافظاً له عالماً بأحكام
فصبغاً موعظاً ، فليعلم في جميع ذلك ١١٢ .

ثالثاً على الإمام أن يخرج لكل جهة من يكتفي
بالحاجة مستعيناً به على عمله ، ولا يكون من
أهل الصفات عابثاً بها ومن يؤخذ

في تجويز الجيوش ، وأخذ
في إيفاء التخصيص
بما هو مأمور به ، أو

مجموعه
ولا يكون في ذلك
وقد حذر ابن حزم
الأعمال بالاهمال : ١١٣

- الصلاة : ينبغي على الإمام

الصلاة والطهارة فاضلاً في دينه خليفاً

- لبعض الزكاة والخزينة وتوزعها : بموجب

بصلاوات أهلها ، ويخرج معه من الأئمة والأولياء

يتولى ذلك إلا على أحكام الصلوات ومقاديرها ونصابها

وكيف تؤخذ ، حليماً غير عاتق متبسطاً غير مغفل ١١٤ .

- ولاية الجيوش وتجهيز الحروب : إذا أن يدين الإمام معاونين له

المعظم وتخصيصها وتجهيزها ، وما صار من التوكلين إلى السلطان وعلمه

الصفير بالعدة الملائمة والقوة الدافعة حتى لا يظنوا الأعداء بغفلة يستعينون به

يستطيعون فيها المسلم أو يقاتله دماً ١١٥ .

- الأهلية : يجب أن يتولى الإمام تعيين القضاة بنفسه ، وفي هذا الصدد يرى ابن حزم

أنه لا يعمل أن يولى القضاء وأحكام في شيء من أمور السليبي وأهل الفقه ، إلا حصل بالغ

عائلاً عالم بأحكام القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ، وناسخ ذلك ومنسوخه ، وما

كان من النصوص مضموماً بمن أمرو صحيح ١١٦ .

١١١ إلى حزم : شذرات من كتاب الإحاطة - ص ١١٩ .

١١٢ إلى حزم : شذرات من كتاب الإحاطة - ص ١٢٠ - ١٢١ .

١١٣ النظر السابق - ص ١٠٠ .

١١٤ النظر السابق - ص ١٠٢ .

١١٥ النظر السابق - ص ١١٩ .

١١٦ - ص ١٢٢ .

أنه عند أن نرى المواد الحكم المتضام ، وكذلك العدد دولة الزنى . ولا يجوز الحكم إلا
لم الزنى الواجبة طاعة . فإن لم يقدر على ذلك ، حكمي من أنط حاكمي نالذ .
و هو قوله (١١٠)

بحكم الاتجا أنوال الله تعالى على لسان رسول الله ، وهو الحق ربي
على الحكم به ، ونسحق لهذا إذا حكم به حاكم . كما لا يصلح الحكم
أن ولا يقول أحد من دين رسول الله أن يوافق قرائنا أو

سنة صحيح (١١٠)

الإمام على إقامة الحدود . تصان محارم الله
لا . كما يساعد في تنفيذ الأحكام بين
الصفة ، فلا يتعدى ظالم ولا يضعف

- إقامة الحدود : لابد من تعيين من يساعد
تعالى عن الاستهك ، وحفظ الأمة عن اتلاف واسته
الشعاري . وقطع الصلوة بين المتلادين ، حتى يتم
حظيهم (١١٠)

الحماية للوجبة وخاصة
و ينفي أو حال (١١٠)
حق ، ويستقد
وقت من

- الشبهة : ينبغي على الإمام أن يعين جهرا للشبهة . لتوفيق
الحرم ، لينصرف الناس في العبادي ، وتستوداني الأملاك أتيق من نفوس
ويجب على الإمام أن يبعد إلى من قلده ولاية من الولايات أن يكون لهم
أخوان جميعهم ، ويجعل الإمام لأهل السجن إماما يصل بهم الجمعة والوافي و
يست حال المسلمين (١١٠)

- المحبة .

- الخيانة .

- العداية .

(١١١) المصنف السابق : ص ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ .

(١١٢) المصنف السابق : ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .

و هم : عنوان من كتاب الإمامة - ص ٩١ .

سابق ونفي الصلوة .

ص ١٠٦ .

(١١٣) المصنف السابق : ص ١٢٩ .

العلماء : يجب على الإمام أن يربح ثوباً من ثوبان الجنة ، ويقدم عليهم رجلاً منهم
 من أهل السياسة والدلالة في الطرق والنبوءات البشائية ، ومنه في أرض العلم ،
 في كل شاعرة من تواضع بلاده ، فإذا مات خبر أو يكون أمير ، يجب على
 من بعده ، أو يجب على بعض دلائل إعلام الإمام ، ومقتضى الإمام أو
 النعماء إلى المكان الذي يجب إعلامه إليهم ١ - ١ - واستفاد الإمام
 من الطرق وأحوال الناس فيها ١١٢.

موتوا قدامه
 ويمكنون من يديها
 الإمام إعلام بعض أمير
 الأمير بعض ذلك القوم
 الأولى عليهم . ويستفاد من أحد
 - الاختلاف : ينبغي على الإمام أن يربح
 ما يربح على الإمام من الأموال ويخرج منها شيء
 نظراً وجوازي يجوز من الأموال فلا تضيق أو تنقص
 خزائنها للسلطان ١١٢.

خلفه خزائناً مئة عشرين متروكة ضابطها ، يحتفظ على
 ثلث الأثر علم الإمام أو ما هو منه ، ويمكن له
 في موضع موضعها ، كما يستفاد الإمام

- القاطعة المجمع :

هذه هي الأعمال التي عدها ابن حزم لساعات الإمام ، فإن رأى
 الأعمال في كل بلد وعلى عدة أرجال ، فهذا حسن ، وذلك كما عرفت رسول
 رضى الله عنه قاضياً للبين وقاضياً للأخصام ، ومعت خالدين الوليد إليها متولياً ،
 ومعت معاذاً وأبا موسى الأشعري إليها مطيعين للثواني وأحكام الدين وبعض الصدقات ، وروى
 أعمالها جماعة غير هؤلاء . وأما إن رأى الإمام أن يجمع على هذه الأعمال أو بعضها لواحد
 في بلد واحد ، فهذا أيضاً حسن . استأذنا العمل بالموال كجمله جنباً جمع البين على إبدان ،
 وجمع عدان كله لعمود بن العاص ١١٢.

ولكن مع وجود معاريف الإمام في الأعمال التي عدها ابن حزم ، فإنه يرى أنه يجب على
 الإمام أن يباشر بنفسه الإدارة شؤون الدولة ويستفاد أحوالها ١١٢.

١١٢
 ١١٢
 ١١٢
 ١١٢

١١٢
 ١١٢
 ١١٢
 ١١٢

أما كل من الماردي وأبي يعلى القزويني على ضرورة أن يبايع الإمام بنفسه مشاركة
في الأحوال ، لينهل سياسة الأمة وحاسمة الملة ، ولا يمول على التلويح تشاغلا
قد يعجز الأئمة ويغفل الناصح ١١١

في الصلوة : أنه لابد أن يكون القائم بالأحكام والحدود وقبض الزكاة
والذي يكلف الإمام بمصلها ، أما إذا أقامها غيره الإمام أو
أولياؤه ، لأنه أقامها من لم يؤمر بإقامتها ، ولا خلاف بين أحد
من عملي ومول الله سبحانه عمل الصحابة رضي الله

عنه .

أن توافي القزويني والست والأئمة مودود ،
فأجابوه رد : ١١٢ أن لم يفتقر عليها
أولهم الله تعالى لما بان فكون

توابعه بالقطر ١١٣

وقد أوضح ابن موم عدة أمور يجب أن يراعيها الإمام نحو الولايات والعمال
١- يجب أن لا يطول الإمام مدة أمير بلد في الحكم خاصة البعيدة عنه ، أو أن
فيها القلاع البعيدة والحدود العجيبة ، أو التي فيها المال الكثير ، بل يجعل يوزع على أمير
حيثما من ذلك ، وإن كان عدلا فاضل السيرة ، فيؤليه الإمام بلد آخر من بلادهم بمصلحة
وحسن سيرته ما أمكنه من بلاد رعيته ، ومنهم أهلهم في الرجوع إلى البلاد التي غلبوا
عنها ، ولا يخفى بوالأمر بل ما ، وأما سائر البلاد فيعقل ذلك ، لا يمول عنهم أحد إلا من
جود ظاهرا أو خائفا بيمينه ١١٤

١١١ أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ج ٢ ، الماردي : الأحكام السلطانية - ج ١٨ .

١١٢ رداه سلم ، وأما الحديث من مودود عاتق في كتاب الأنصبة ، باب نفق الأحكام الباطلة ورد

الفصل - ج ١ - ص ١١٩-١٢٨ .

من كتاب السياسة - ج ١ - ص ١٠ .

ك

الأمر وتصل
بلدة أو جلالة ،

دوى ابن موم في
وعنيها ، أما الإمام أو واليه
مساعدته في كل ما مودود ولا يعمل
من الأمة على هذا إلى ، وعلى هذا في
عنه .

وإن أقام هذه الأعمال الإمام أو مساعد ، فلا بد
استئذان الحديث الإمول في عمل عملائهم عليه أمور
الإمام أو مساعد ، فكل من قام بشئ من الخي جنته فقد فسد
توابعه بالقطر ١١٣

وقد أوضح ابن موم عدة أمور يجب أن يراعيها الإمام نحو الولايات والعمال

١- يجب أن لا يطول الإمام مدة أمير بلد في الحكم خاصة البعيدة عنه ، أو أن
فيها القلاع البعيدة والحدود العجيبة ، أو التي فيها المال الكثير ، بل يجعل يوزع على أمير
حيثما من ذلك ، وإن كان عدلا فاضل السيرة ، فيؤليه الإمام بلد آخر من بلادهم بمصلحة
وحسن سيرته ما أمكنه من بلاد رعيته ، ومنهم أهلهم في الرجوع إلى البلاد التي غلبوا
عنها ، ولا يخفى بوالأمر بل ما ، وأما سائر البلاد فيعقل ذلك ، لا يمول عنهم أحد إلا من
جود ظاهرا أو خائفا بيمينه ١١٤

محطات

١٢١ ابن موم

١٢٢ ابن موم

إذا استعصى الظالمون في السلطة لإمام من أميرهم ، فيجب أن يستحق الإمام في
إذا صادقت ، قول الأمير ، وإن كذب وظلم على الأمير عيوباً بالصين
الإمام ١١١

أن يوزن أمراء النواحي وزناً واسعاً يقوم بهم ويؤتاهم ، على الصفة
مما أخذ من أعلى عليهم ، ووزن من لهم من الأموال والغنائم
ويعتقدون به عن مآثر الكسب الشاغل لهم عما هم بسبيله
الإمام ، أن يجعل لأولي الخراج ، ما يقوم به ويحتمل
فإن لم يكن الإمام مالا يفضي لذلك لمعنتهم

لما عودهم على القيام بمهامهم حتى
إن عاند أو أبغى ذلك ١١٢

أن ينفذ عليه من خيارهم
صلهم كما كان يفعل
نقل على الحق

٤- الواجبات الدينية :

حدد ابن خزم مجموعة من الواجبات الدينية لئلا أن يقوم بها الإمام ومن أول هذه الواجبات
حفظ الدين وتضمن حنا مشيئة :

أ- أن يطبق الإمام أحكام الدين التي جاءت في كتاب الله تعالى وحسن تبيينه ، يقول ابن
خزم في هذا : إنما الحاجة إلى توثيق الإمامة ، لتنفذ الإمام عهد الله تعالى ، الواردة علينا

١١١ الصلح السابق ونظر الصفحة .

١١٢ ابن خزم : خلاص من كتاب الإمامة - ص ١٠١ ، ١٠٢ .

١١٣ الصلح السابق : ص ١٠٢ .

١١٤ السابق : ص ١٠١ .

١١٥ نفس الصفحة .

نقط . لا مان بأنى الناس مالا يشاءون في موطنه من الدين الذى أتاهم به رسول الله
فطيفة الإمام عند ابن حزم تقوم أساساً على تنفيذ أوامر الله وأتباعها . وهو
حله نصب الإمام .

اللعنى نفسه يقول : إن جميع الولايات في الإسلام ، مقصودها أن
تكون كلمة الله في العليا ، فإن الله سبحانه وتعالى ، إنما خلق
أولئى الأئمة ، وعليه جاهد الرسول والمؤمنين .

حكماً أو منتهى الدين ، فيرجع عن خطئه ، أو
يصلح بشئ الوصاى على أن يكون الدين
الحفاظ على الأصول وإجماع السلف
الدين ، فإن الإمام من واجبه أن
يلجأ عليه من واجبات وما
من زكى .

المسلمون فروع
على المسلم
مبادئ

ج . ومن واجبات الإمام الدينية أيضاً عند ابن حزم ، أن يهتم بعلمائه
ودينهم ، كالصلاة والصيام والزكاة والعبادة وكيف يتوزأ كل ذلك ، وأيضاً ما يه
وعايعهم عليه ، سواء أكان ذكراً أم أنثى ، حراً أو عبداً ، ويدبر الإمام أوضاع النساء
الأزقاء على تعليمهم هذه الأشياء ، وإما بأنفسهم وإما بالإتاحة لهم لقاء من يعلمهم ، ويؤخر
على الإمام أن يأخذ الناس بذلك وأن يوجب الأوامر لتعليم الجهال .

ومضيف ابن حزم لواجبات الإمام الدينية ، تولية والى الصلاة ويمكن زجلاً خائراً للفقراء
حافظاً له ، عالماً بأحكام الصلاة والعبادة فاضلاً فى دينه خطيباً ، فصيحاً موعظاً ، قتيلاً فى

١١١ إلى حزم ، الفصل - ج ١ - ص ٩٥ .

١١٢ إلى الدين من نية : الحسنى الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية - مطبعة الزيت - القاهرة -
ص ٩ - ١٠ .

شؤون من كتاب الإمامة - ص ٩٤ .

على فى أصول الأخلاق - ج ٥ - ص ١١٦ .

من عند
ص ١١٨ .
الفرق الذى من ابن
دمعير ابن تيمية عن
يكون الدين كله لله ، وأن تكون
الحق لذلك ، وه أوام الكتاب ، وه

ب - على الإمام أن يواظب على من يغيب
بذلك ما لموه الله تعالى به من العقوبات ،
مصوراً على كل ما يسى إليه ، ومصل أيضاً على
الصالح ، فإذا ظهر ما من شأن أن يكون ملحقاً أو مشبهاً فى
يقوم ويوضح للمخفى . بالحجة مقار خطئه ويبنى له الصواب .
بأنه من حق وحده ، ليكون الدين محروساً من خلل والآفة مؤثرة

ج . من واجبات الإمام الدينية أيضاً عند ابن حزم ، أن يهتم بعلمائه
ودينهم ، كالصلاة والصيام والزكاة والعبادة وكيف يتوزأ كل ذلك ، وأيضاً ما يه
وعايعهم عليه ، سواء أكان ذكراً أم أنثى ، حراً أو عبداً ، ويدبر الإمام أوضاع النساء
الأزقاء على تعليمهم هذه الأشياء ، وإما بأنفسهم وإما بالإتاحة لهم لقاء من يعلمهم ، ويؤخر
على الإمام أن يأخذ الناس بذلك وأن يوجب الأوامر لتعليم الجهال .

ومضيف ابن حزم لواجبات الإمام الدينية ، تولية والى الصلاة ويمكن زجلاً خائراً للفقراء
حافظاً له ، عالماً بأحكام الصلاة والعبادة فاضلاً فى دينه خطيباً ، فصيحاً موعظاً ، قتيلاً فى

١١٠ -

١١١ إلى حزم .

١١٢ إلى حزم : الإمام

ذلك ١١٥. ويجب على الإمام ، التوسعة على هذا الرجل ، وعلى معاونيه من المؤذنين ، حتى لا يحتاجوا إلى الشغل فيخلوا بمؤزم المسجد أوقات الصلوات ١١٦.

وإن حزم على الواجبات الدينية للإمام ، وعلى هذه الواجبات الغرض الذي على ما وصل إليه أمراء الطوائف من أعمال الشغل ، وبينهم والدفاع ، إسماعيل بن التفرقة اليهودي ، تأليف رسالة في الإسلام ، رأى أن التواني ، رأى تقتصر بالوسم بن حبيب أمير غوناظ في

من الدين ، بيد أنه ألتجأ إلى ذكر بالوسم دين غيره ، بعد أن علمهم بنقل الإمام إليه ، فهم جميعاً في

صونه ببناء القصور والشئون الغاية بقول :

لشأننا بدينهم عن إقامة دينهم ، ومعارضة

في معارضة ودار قوارم ، وجميع

لهم ، عن مخالطة ملهم التي

٢- الواجبات الاقتصادية :

وتشمل عدة أمور :

أ- استيفاء الحقوق المالية ، فالأموال التي يتسلمها أشبه المسلمين في الزكاة والخص والصدقات وغيره من موارد ، وهي أسماء مرحلة يجمع على واحد منها أنوعاً من المال ، وهذه الأموال والإيرادات المالية الأخرى هي عصب الدولة التي تعالج مشاكلها ، من إعداده عسكري ومعالجة شئون القراء والسالكين والأصناف الأخرى من المستحقين للمال ، إلى غير ذلك مما تتطلبه الصحة العامة . ومعبور ابن حزم عن هذا الواجب قائلاً : تجب على الصدقات على ما أوجبه الشرع ، نصاً أو اجتهاداً ١١٧.

١١٦ ابن حزم : مخطوطات من كتاب الإلهام - ص ١٠٠.

١١٧ المصدر السابق : ص ١٠١.

معبود على ابن حزم : رسالة الرد على ابن التفرقة - تحقيق : إسماعيل جباري - مكتبة دار

١١٨ - ١١٩٠ - ص ١٤٥.

١١٩ من كتاب الإلهام - ص ١١٤.

جميع
عائلاً فتراهم
بمنصع من ذوي
من أجله نصب الإمام
عنه ، والدليل على هذا تجرد
بها ابن حزم طعناً في بعض أئمة
روى عنه ابن التفرقة ، وفي الدفاع
وإنما يرجع إلى مخالطة أمراء الطوائف جميع
نظره مقصود في حق دينهم ولدى الشائعات عن
اللهيم ، إننا نشكر إليك تشاغل أهل الممالك من أهل
نفسه يزكو بها عما قرب ، عن عمارة توهمهم الأئمة لهم
أموال وما كانت سبباً إلى التواضع أعمارهم وعوناً لأعمالهم على
بها توارثي عاجلهم وبها يوجون الفؤاد في أجلتهم ١١٨.

١٢٠
العمدة القاطنة
أما ابن حزم : مخطوطات

يجب على الإمام في هذا الصدد أن ينصب للمواضع التي لا مستحق لها رجلاً أميناً
مأموراً بالوفاء وتسميتها ، يحصل ما يجب من ذلك في زمانه ، ويرفع المال إلى
ملك وضعه الله عز وجل ١١٦

الإمام الثاني على الفوس والزراعة ، وعلىهم الأراضي الزراعية البور ،
تسميها ، ثم يعينهم على تلك المستطاعات من أراضي موات ،
تسكن والحيوان ، وتزاد الأجر ، ومكسب الأغنياء ، ومكسب

أول الدولة في وجوبها ، يقول ابن حزم في هذا
مرفوع لا يقتبر ، ودفعه في وقت لا تقبل
أشياء ، وقت احتياج هذا الشيء يور
يقسم هذه الأمانة بما يرضاه الله

الإمام الثاني والثالثة ، ولكن
الأول في عهد

على

كما
في كل بلد
الإمام ، ليضاه
ب- يجب أن يشجع
وشجعهم على استصلاح
حتى ترضى الأشجار ، ويعين
حاجب فيه الزكاة ١١٧

ج- يجب على الإمام أن يحرص على إيراد
تقدير العطاء وما يستحق من بيت المال ، من غير
فيه ولا تأخير ١١٨ وصفه الإمام هنا في صفة الأئمة على
إلى صاحب ، فالإمام أمين الأمة على أموالها ، وعليه أن
تعالى .

د- يجب أن يشجع الإمام البنين الواضع ، وأن يبلغ به صاحب غلبة
ينفع من التوفيق والوفقة وما أشبهه ١١٩ وفي هذا ينصح تأويل ابن حزم بقول
فقد بالغ أمراء الطوائف في بناء الجاني ذات التعاليف الباهظة وكثرة الوخوة .

هـ- إذا لم تنف أموال الدولة باحتياجات جميع الناس ، فيجب أن يرفع الإمام
الأغنياء ، مساعداً للفقراء ، لأن في المال حقاً سوى الزكاة . ومعه ابن حزم عن هذا الواجب
فأقول : ونزحني على الأغنياء من أهل كل بلد ، أن يقرعوا بفقرتهم ، ويعيرون السطبان على
ذلك ، إن لم يتم الزكوات بهم ، ولا في مائة أموال المسلمين بهم ، فيقدم لهم بما يكون من
القول الذي أبد منه ، ومن البلايا للشقاء والصيف بقل ذلك ، وممكن يحكمهم من الخيل
والصيف والسهم ويعين للملك ١٢٠

١١٦ الخطوط السابق : ص ١٠٩

١١٧ الخطوط السابق : ص ١٠٠

١١٨ الخطوط السابق : ص ١٠١

١١٩ السابق : ص ١٠٠

١٢٠ ج ١ - ص ١٠١

١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠

هذا الواجب على الإجماع أن يفتى به ، إذا لم تكن الدولة بما يجيبه من موارد الزكاة ،
محدودة الأثرى ، فادارة على تحقيق هذه الكفاية ، فمن حق الدولة المسلمة أن تنزع
ما يستلزمها على تحقيق الكفاية المشروطة لأن في المال حدا سوى الزكاة ومن
ألا غير الزكاة ، فقد قال الباقلي والبرهان على صحة قوله من نعم ولا

في الفتوى في أموال الأثنياء ، بلادة من القرآن والسنة والآثار

وقد دلتا ابن حزم على أحقية
المؤمنة من كبار الصحابة والتابعين ،
أولاً : القرآن الكريم : ١١١

هذا عليها ابن حزم في إثبات صحته وإليه ، من

الشمس القرآن الكريم على إبدان محبوبة ، افت

هذا الإثبات :

- قول الله تعالى : وَأَتَىٰ ذَا الْقَرْيَةِ هَدًى وَالسَّبِيلَ وَالَّذِينَ
- قول الله تعالى : وَمَالُوا الَّذِينَ أَحْسَنُوا مَالِي الْقَرْيَةِ وَالَّذِينَ
الْقَرْيَةِ ، وَالْجَارَ الْجَنِبَ وَالصَّاحِبَ بِالْجَنبِ ، وَالَّذِينَ السَّبِيلَ ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُ
وهذه الإثبات كما يرى ابن حزم توجب حق المسكين وابن السبيل وما مَلَكَتْ
ذي الْقَرْيَةِ ، كما نغتنق من الإثبات الإحسان إلى الأئمة وذو الْقَرْيَةِ وَالسَّابِقِينَ وَالْجَارَ
السَّبِيلَ .

السبيل ١١٦ .

على السابقين ، والجار ذي
القيم ١١١ .

ان السبق مع حق
وما مَلَكَتْ

- قول الله تعالى : مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فِي سَبْعَةِ آفَافٍ ، لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَطْلُوعِ وَلَمْ يَكُنْ نَعْتَمِ
السبيل ١١٦ ، فنحن الله تعالى أعطاهم المسكين بوجوب الصلاة .

فأما : السنة النبوية : ١١٦

وهو ابن حزم على رأيه بأحجية الفتوى في أموال الأثنياء ، إذا لم تنف الزكاة بمطالعتهم
بألسنة الشرفعة ومهما :

١١١ الحد السابق ص ١٥٩ .

١١١ انظر أدناه ابن حزم من القرآن الكريم في : الحد السابق ص ١٥٦ - ١٥٧ .

حدود الإجماع - آية ٦٦ .

النساء - آية ٦٦ .

- آية ١٩ - أسلم .

- ج ٢ - ص ١٥٩ - ١٥٨ .

١١٦
أما حدود الفتوى
١١٦
١١٦ ابن حزم : السبيل

قال رسول الله ﷺ: من لا يؤم الناس يؤم الله ١١٨. دوى ابن حزم أن رحمة الله
على من صلى معه يد العون إلى فراقهم ومساكنهم
ومن هنا كان تعقيب ابن حزم على الحديث النبوي السابق بقوله: ومن كان
أخاه جائعا عوفان مثاقا فلم يغتصمه ، فما رحمة بل الله .

كان عند طعام النبي عليه السلام بثلاث ، ومن كان عند طعام

سلم لا يظلمه ولا يسله ١١٩

توكل بهجج وهو خادر على إطفاء

وهذا ابن حزم على هذا الحديث بالقول :
ومعناه ، فقد سلمه .

على من لا يظلم له ، ومن كان له
أشياء المال ، ما لا يؤمن

- قول رسول الله ﷺ: من كان معه فضل ظهر فليعد به
فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له فذاك أن النبي من
وأما أن لا يؤمن لأحد من أتى فضل ١٢٠

- قول رسول الله ﷺ: إلهيوا الجائع وضيء العاني ١٢١

ثالثا : أوالأ وأعمال الصالحة والتأجيل : ١٢٢

من الآثار التي يستدل بها ابن حزم في تشجيع رأيه :

- قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لو استقبلت من أمري ما استقبلت لأخذت فضول
أموال الأمتهاء تقسمتها على الفقراء المهاجرين .

١١٨ زاد مسلم في باب القضاء ٦٦ ، الترمذي باب ١٠ ، بخارى باب ١٨ ، ١٩ .

١١٩ زاد البخارى في باب الوافيت ١١ ، الثالب ٦٥ .

١٢٠ زاد البخارى باب القام ٦ .

١٢١ زاد أبو داود في باب الزكاة ٢٩ ، مسلم في باب القام ١٨ ، أحمد بن حنبل في مسنده ٢٤ ، ٢٥ .

١٢٢ في باب الأحكام ١٢ ، المجموع ١٢١ ، التلخيص ١٢١ .

- ج٢ - ص ١٨٨ .

- قول
تتوكل في
وأرداب حاجاتهم
على فضله رأى المسلم

- قول رسول الله ﷺ: من

أربعة قبله بخاص أو صا من ١٢٣

- قول رسول الله ﷺ: المسلم أخو المسلم

وهذا ابن حزم على هذا الحديث بالقول :

- قول رسول الله ﷺ: من كان معه فضل ظهر فليعد به

فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له فذاك أن النبي من
وأما أن لا يؤمن لأحد من أتى فضل ١٢٠

- قول رسول الله ﷺ: إلهيوا الجائع وضيء العاني ١٢١

ثالثا : أوالأ وأعمال الصالحة والتأجيل : ١٢٢

من الآثار التي يستدل بها ابن حزم في تشجيع رأيه :

- قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لو استقبلت من أمري ما استقبلت لأخذت فضول
أموال الأمتهاء تقسمتها على الفقراء المهاجرين .

١٢٣ زاد أبو داود في باب الزكاة ٢٩ ، مسلم في باب القام ١٨ ، أحمد بن حنبل في مسنده ٢٤ ، ٢٥ .

١٢٤ زاد البخارى في باب الأحكام ١٢ ، المجموع ١٢١ ، التلخيص ١٢١ .

- ج٢ - ص ١٨٨ .

١٢٥ زاد البخارى في باب الأحكام ١٢ ، المجموع ١٢١ ، التلخيص ١٢١ .

قوله على من أبي طالب رضي الله عنه : إن الله تعالى يرضى على الانتباه في أموالهم
في خلوهم ، فإن جاءوا أو عودا وجعلوا ، يفتح الانتباه ، وحق على الله تعالى ،
القيامه ، وبعينهم عليه .

قوله مالك بن مولى الزكاة .

من على وأبي عمر بن مالك ، إن كنت تسألني دم مبيع ، أو
حب حلك .

قوله من الصعبة رضي الله عنهم ، إن زلهم نبي ،
وجعل يوتهم إياها على السواء .

نهم ، لا مخالف لهم منهم ، فلي المال في

أموال الانتباه ، فلي

المنفعة من أجل
أولها الآخر

في إجابة مطالبه ، يقول أبي حنيفة في هذا :

أرجو لسم أضل ، أن يملك بيت أو لم حنيفة ، وهو بعد طهارة في فضل من صاحبه
لسم أو لسمي ، لأن فضاء على صاحب الطعام الطعام الجائع ، فإذا كان ذلك كذلك ، فليس
يحضر إلى البيت ولا إلى لم حنيفة ، وله أن يقتل من ذلك ، فإن فعل فعله التو
وإن فعل المانع فلي لعن الله ، لأنه منع حله ، وهو طائفة بانفسه ، كما تعالى : فإن كنت
أصلها على الأخرى فتأخذ التي تبني حتى تقي ، إلى أم الله ، ومانع الحق مانع على أخيه
الذي له الحق . وهذا قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه مانع الزكاة .

في الواجبات الجاهلية

في أبي حنيفة مبيوع من الواجبات الجاهلية يجب أن يقوم بها الإمام ، والجهد عند أرملة
والغير المسلمون ، قتال أهل الردة ، قتال أهل البغي ، قتال المارقين أو قطاع

والإشهاد الثلاثة الأخيرة لا تعتبر حروماً دولية ، لأن الموثقين والبغاة وكذلك المعادين ،
وعباد الدولة الإسلامية ، وكلهم يقدرون أمن الدولة في الداخل ، ولذا سول
الأول وأوجب الإمام الجهادية ، أما بعدد غير المسلمين فيؤد له فضلاً
علاقة المسلمين بالحريين .

وي ابن حزم أن من أوجب الإمام الجهادية ، قتال أهل الردة .
الآن على :

في الإسلام إلى دين كتابي آخر ، أو إلى غير دين ١١١
بمختاراً معارفاً أو لا أمراً من المسلمين ، فهو
بالتفصيل حتى لا يرب عليه ، ومن إباحة ماله ،

كأن من الملائكة أو استهوا أبه ، أو
استهوا أبها ، فهو بذلك كافر

الفرق
يعنيون من
تتبع من لهم من
كافة أئمة الحديث على

أما قتال أهل الردة فهو
ويمكن المسلم من قتالهم ثلاث مرات

الأولى : إذا كان مسلماً ، ثم تحول

الثانية : إذا حل المسلم بدار الكفر والجهنم

بعدها الفعل مرتد له أحكام الردة كلها ، من وجوب

والنضاح نكاحه ، وغير ذلك ١١١ .

الثالثة : إذا صلب الله تعالى أو استهوا أبه ، أو صلب

صبيته من الأنبياء أو استهوا أبه ، أو صلب أبه من إمام الله أو

مرتد له حكم الردة ١١١ .

الحكم الواجب تعليل على الردة عند ابن حزم :

يؤي ابن حزم أنه إذا تحول المسلم إلى الشرك فقد حل دمه ١١١ ، والواجب إقامته

بقتله ، إذا لم يعد إلى الإسلام ، والواجب دعاء واستنابته ١١١ ، أما ما نقل من ماله ،

حال المسلمين ، سواء رجع إلى الإسلام أو مات مرتداً أو قتل أو حل بدار الجوب ١١١ ، وأما من

بدل من الكفار دمه بدين غيره فلا يجهل من الرجوع إلى الدين الذي خرج عنه ، ولا بد له من

الإسلام أو البسب ١١١ .

١١١ ابن حزم ، المحلى - ج ١ - ص ١١٨ .

١١١ المحلى السابق : ص ١١٨ .

١١١ المحلى السابق : ص ١١٣ .

١١١ المحلى السابق : ص ١١٤ ، ص ١١٥ .

١١١ السابق : ص ١١٤ .

١١١ ابن حزم - ج ٢ ، ج ١ - ص ١١٤ .

١١١ - ص ١١٤ .

١١١

١١١ المحلى

١١١ المحلى السابق

١١١ المحلى السابق : ج ٢

قال أبو البقي :

أو البغاة : هم الذين يخرجون على الإمام يومئذ خلفه ، أو من الدخول في
 يومئذ ، هم قوم يرون أنه على ما فعلوا كذا أو معصية يوجب قتاله تعالى عليهم ،
 كنهم إلى الجيش والقتال ١١٦ .

تفسيره :

الذين ضلوا عن الحق ، كالخوارج ومن جوى مجرأهم من

عن .

أبو البقي استند القول الله تعالى :
 وإحداهما على الأخرى فتكبرا

لأن قتالهم مختلف
 الفئة الباغية

وهي .

١- علم قتال أمري البغاة ، فلا يعلم أن يقتل منهم أمير المؤمنين لا يصح عن الرسول ﷺ
 قال : لا يقتل دم أموي ، مسلم إلا بإحدى ثلاث : كذا بعد إيمان ، أو ذنبي بعد إعصان ، أو
 نفس بنفس ١١٧ . وأباح الله تعالى دم العاربي . وأباح رسول الله ﷺ دم من عدني الحوتم
 شربها . فكل من زاد نفس بإحداهما فهو مباح الدم ، وكل من لم يبيع الله تعالى دما

١١٦ راجع : أبو محمد عبد الله بن قدامة : المغني - تحقيق : محمد رشيد رضا - دار الفکر - ١٤٢٧ هـ -

ج ١ - ص ١٠٠ - وأما بعد ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الإمام الحنفی : التبع الكبير - مطبعة

الدار - ١٤٢٠ هـ - ج ٢ - ص ٩٩ - وأما بعد ، أبو بكر القرطبي : الأحكام السلطانية - ص ٥٩ .

عن قوم : المغني - ج ١ - ص ١١٦ .

يعني : الآية ٩ .

فتح الباري - ج ١٦ - ص ٩٠ .

بج
 أمي البغي
 طائفة ، ومباراة
 دينهم منفعة ، ومحتاج في
 ولقد قسم ابن عمر البغاة إلى

١- قوم خرجوا على تأويل في
 مختلف الأقوال المخالفة للحق .

٢- قوم أرادوا لأنفسهم دنيا فخرجوا على إمام

دوى ابن عمر أن من واجبات الإمام الجهادية قتال
 فإن طائفتان من المؤمنين قتلتا فاطصوا بينهما ، فإن بغا
 التي يغني حتى تنفي ، إلى أبو الله ١١٦ .

ولكن هناك مجموعة من الضوابط حددها ابن عمر قتال الفئة الباغية
 عن قتال الخوارج ، وهذه الضوابط عبارة عن شروط يلتزم بها الإمام عند قتاله

١- علم قتال أمري البغاة ، فلا يعلم أن يقتل منهم أمير المؤمنين لا يصح عن الرسول ﷺ
 قال : لا يقتل دم أموي ، مسلم إلا بإحدى ثلاث : كذا بعد إيمان ، أو ذنبي بعد إعصان ، أو
 نفس بنفس ١١٧ . وأباح الله تعالى دم العاربي . وأباح رسول الله ﷺ دم من عدني الحوتم
 شربها . فكل من زاد نفس بإحداهما فهو مباح الدم ، وكل من لم يبيع الله تعالى دما

المجلد
 (١٢١)

١٢١ سورة البقرة

١٢١ سورة البقرة

١١٠- استناد قول الله تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ" ، وقول رسول
الله ﷺ: "إِنَّ هَذَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ" .

١١١- على وجه البغاة ، استناد الفعل على بن أبي طالب جنسا فهو مخالف
لما انفك على جريح ولا يقتل أمير ولا يتبع حديد .

١١٢- إذا كانوا تاركين للقتال ندبا منصرفين إلى بيوتهم ، أما إذا
مضوا ليحاربوا فجهيز أنفسهم ، أو حاربوا من الغالبين لهم
الليلي ثم يعودون إلى معارضة القتال ، فقتلوا
حتى يقتلوا إلى أمر الله تعالى ، فبذلك فاعوا

فيهم واجتمعوا إلى قتالهم أو متفرقين معا
من خلفهم ، وإذا هم قتلهم
مقتلوا من غلبة أهل الحق وهم
الله ﷻ .

١١٣- عندنا ، لا نقول
الله ﷻ: "إِنَّ

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ" .

١١٤- بالنسبة لما أحياه الباقى من دم أو مال أو نوح ، فإن ابن حزم يرى أن من جعل حرام
شيء من الشريعة ، فهو غير حراة بما لا يفي ضمان ما الظف من حال فقط ، لأنه استهلكه
غير حق ، فعليه متى علم أن يرد إلى صاحبه إن أمكن ، والأبعد على ما قلنا وهو يعلم .

١١٥- حرة النساء : آية ٦٩ .

١١٦- ابن حزم : المحلى - ج ١ - ص ١٠٠ . والمختار والله أعلم في كتاب الفتا - راجع فتح الباري

١١٧- وهو جزء من حلت طوبى .

١١٨- الصلح السابق : ج ١ - ص ١٠١ .

١١٩- من السابق ومنه الصلحة .

١٢٠- السابق : ج ١ - ص ١٠٥ . والمختار والله أعلم في كتاب الفتا - راجع فتح الباري :

١٢١- ١٢٢

الذينة في ذلك ، فهي على يمت المال ، استنادا لحديث الرسول : إنكم معصو خيركم
القتيل من هذيل وأنا عاتله ، نعم قتلا له بعد مقتلني هذا قتيل ، فاعلموا
ما أخذوا القتل ويوم أن يقتلوا ١١١

١- أهل البقي ، فإن ابن حزم يرى أنه يجب على الإمام أن يحكم فيها
لأن صدقة يومه أو يقيم حادونه أو يحكم يوم الدين يوم ١١٢
مشرك أو معاهد أو دمي ، وإن جاز أن يستعان بهؤلاء على

١- صانعة أهل البقي ، وإنقاذهم من أهل الذمة
١١٣ أنهم مسلمون ١١٤

البقي ، نعمى تركوا القتال يوم
في ، فلا يحمل المسلم إعطاهم
الأمان ١١٥

ج- قتال المحاربين

يرى ابن حزم : أنه يجب على الإمام قتال المحاربين أنقطع الحرق ، فإن جزم
جريمة خطية لما فيها من الجاهلية بالإجماع ، وترويع الناس وأخذ أموالهم بالثورة
وعاقبتهم على ذلك كله من إخلال خطير بأمن الدولة .

وقد عرف ابن حزم المحارب بأنه : هو المكابرة الخيف لأهل الطولين ، النفس في جيبها
الأرض ، سواء بسلاح أو بلا سلاح ، سواء ليل أو نهار ، في مصر أو في فلاة ، في نصر
المخيف أو الجاهل ، سواء قعدوا على أنفسهم إلهاماً أو لم يقعدوا سوى الخيف نفس ، فعلم
ذلك بجند أو غيرة ، مستغلين في الصواء أو أهل قرية ، مسكنات في دواعم أو أهل حصن

١١٦ الصور السابق : ج ١ - ص ١٠١ ، والحديث من الإمام أحمد بن حنبل .

١١٧ الصور السابق : ص ١١١ .

صور السابق : ص ١١٢ .

سابق : ص ١١٣ .

فمن الضميمة .

١١٨

١١٩ الصور السابق

١٢٠ الصور السابق

أو أهل مدينة عظيمة أو غير عظيمة ، كذلك وأما كان أو أئمة ، على من حارب المأ
ل ، يقتلهم أو أخذ مال ، أو جراحة أو انتهاك فرج ، فهو محارب ، عليه
القتل ، حكم الحاردين ١١٠

ابن حزم : أن من واجبات الإجماع الدفاع عن الحرم ، حتى يضمن كل
المسلم مطلقاً ، من تغريب بنفس أو مال . وفي هذا الواجب
الآمن لكل مسلم وحايته والدفاع عنه ، حتى يستطيع كل
نفسه وأهله وماله ١١١

حزم قول الله تعالى : قلنا جوزوا الذين يحارون
أو يصلون ، أو تقطع أيوبهم وأرجلهم من

كتاب هذه الجريدة ، ولكنك لا يسوي
الآية السابقة ، أما إذا
لا يجوز الاقتل أو

الإسلام ١١٢

يظهر من مرض ابن حزم على ضرورة قتال الإجماع للحاردين ، على ما لهذه الجريدة
ظهر على المجتمع ، وما وصل إليه الأشمل على عهد من فوضى واضطراب ، نتيجة
الفتنة . ولهذا ما دعا ابن حزم إلى اعتقاد قتال الحاردين منع من الجهاد ، الذي يجب على
الإجماع أن يقوم به .

يقول ابن حزم وأما الفتنة : وأما ما سلم عنه من أمر هذه الفتنة ، وملازمة الناس بها ،
مع ما يظهر من حرص بعضهم بعض ، فقلنا أمر انتخابه ، نسأل الله السلامة ، وهي فتنة
هو . أهلك الأديان ، إلا من وفق الله تعالى من دعوه كبره يقول لها الخطاب ، وعنده ذلك

١١١ الفصل السابق : ج ١ - ص ٢٠

ابن حزم : اختلاف في كتاب الإجماع - ص ٩٩

الطحاوي - ج ١١ - ص ٢٠٠ ، والآية من سورة التوبة - رقم ٣٦

ج ٢ - ص ١٠

كذلك ،
وأما السبب
وعليهم ، فتروا أو

وفي هذا الصلة ، يرى
مسلم على أهله وبسته فيمنع
فلحقه ابن حزم ويمنع على توقيف
فرد أن يتصرف إلى سبيل حيث أضاف
والأصل في عقوبة هذه الجريمة كما يرى ابن
الله ورسوله ، وسعون في الأرض فسداً ، أن يقتلوا
خلالاً ، أو ينشأ من الأرض ١١٣

وسوى ابن حزم بين السلم والقتل ، في ضرورة عقوبة مرتكب
يسبها في طبيعة العقوبة ، فإذا ارتكبها مسلم فعقوبت ميتة
ارتكبها نفي فهو ليس محارباً حيث ، لكنه ناقض لعقد الدفاع
الإسلام ١١٤

يظهر من مرض ابن حزم على ضرورة قتال الإجماع للحاردين ، على ما لهذه الجريدة
ظهر على المجتمع ، وما وصل إليه الأشمل على عهد من فوضى واضطراب ، نتيجة
الفتنة . ولهذا ما دعا ابن حزم إلى اعتقاد قتال الحاردين منع من الجهاد ، الذي يجب على
الإجماع أن يقوم به .

يقول ابن حزم وأما الفتنة : وأما ما سلم عنه من أمر هذه الفتنة ، وملازمة الناس بها ،
مع ما يظهر من حرص بعضهم بعض ، فقلنا أمر انتخابه ، نسأل الله السلامة ، وهي فتنة
هو . أهلك الأديان ، إلا من وفق الله تعالى من دعوه كبره يقول لها الخطاب ، وعنده ذلك

١١٢
١١٣
١١٤
١١٥

أن على
رسوله ، و
السلطان من الإعي
الجمعة التي يقضى على
للبيوت على فوائده طرق الم
بضرورة لا يتبع ما هم الله ، فوضهم
أقارب السجدة غداً ابن حزم

مديون مدينة أو حصن في شيء من أنفسنا هذه ، أولها على أنوها ، معاريف الله تعالى
ساح في الأرض بمفسد ، والذي تروثه عبادنا ، من منهم الغارات على أموال
، التي تكون في ملك من ضارهم ، وإذا احتهم بينهم قطع الطريق على
أهلها . ضاربون للحمى والجور على رقاب السليق ، مسلمون
سليق ، في أخذ الجزية والضريبة من أهل الإسلام ، معتزون
ببها الاستقام غداً أمهم ونبيهم ١١٥.

هناك مجموعة من النصوص بطلبها ابن حزم
١- يجب أن يجعل الإمام يوماً في الجمعة يركب
هناك كلاً من كان ، ويجعل سائر أيامه للخطب في الأمور
لما آتت إليه الخلافة في عصر ابن حزم ، حيث كانت الولايات والحو
وغيرهم التحكم إلى الناس باسم الخليفة الذي لا يراه أحد
٢- يجب على الإمام أن يفتح أهل الفضل ، من الوصول إليه وملازمة داره و
لا يكون في مجلس من لا يحدى عليه مصلحة في دين ولا دنياه ، وليقتل الباب
جلسة فلا يطلع أحد في الوصول إليه لغو معنى ١١٦.

الإمام ، وبوضعها لائحة الإيجاب والحق .
فيه فتواه العامة كلها ، ولا يمنع من
١١٧. وهذه النصيحة لها ما يبررها
في البلاها ، والأداء المعبود

٣- يجب على الإمام أن يجعل في عشى نهاره ، اجلاساً أهل العلم والفضل والفقير وحين
التبليغ ، لينصرف معهم في الفتاوى سائر العلوم الشرعية ، وفي مظافة السجدة وأخبار
الناس من السليق ، فقد كان رسول الله ﷺ يجلس مع أصحابه ومناكرهم ومشاورهم
وعظيهم ، وكذلك كان أحفادهم بعدة ١١٨.

يجلس ، حتى
من ذلك

١١١ ابن حزم ، رحالة الشافعي لوجود التعليق - ص ١٤٢ - ١٤٤.

ابن حزم : فتاوى من كتاب السجدة والإمامة - ص ٩٨.

السليق : وفي الصفحة .

ص ٩٨ - ٩٩.

لا يجب أن يوب السلطان التتويج له قلائد ، فمن عليه من كرامة التتويج هو إليه ،
لم بما لا يظلمهم فيه ، فإن لم يفعل شغلوا بما يظلمونه فيه ، وأما موب أعداء

فإن أن لا يستمع التهمة تصاني جميع العالم أنمو من الشام (١٠٠)
تت الملك ، ولا صفت السماء ظلماً ، ولا تكت الأشرار ، بغير
نضار إلا بهما ، ثم لا يحق صاحبهما إلا بالفت والحز

بها بقى ، أى ليس له سند من قرآن أو سنة أو
عنده فوجاً من ذلك ، وشاور فى الحروب
تلك على رأى أحد ، ولا يظلمهم على
جميع منهم ، أو من رأى نفسه إن

هذا الجدا على إخلاله

والفاجئة بقبلي حماه

على الأعداء
من

أ- أنه قصر الشورى على الأمور التي لم يرد فيها نص ، فالشورى مقصورة على
المباحة من شئون الحياة والأمور الدنيا ، دون الأمور الشرعية التي ورد بشأنها نص أو دليل
الأداة الشرعية .

ب- إن عهد الشورى لم يرد عند ابن عزم على سبيل الوجوب وإنما على سبيل التماس ، فلم
يمكن هذا الجدا من الجاهل ، التي يلتزم بها الحكام والأنوار الأمة ، كما هو الحال فى الأنظمة
التيقراطية العزيمية ، وإنما هو عمل مندوب ، إن قام به الحاكم أو المحكومون ، استحقوا عليه
التوب فى الآخرة والشكر فى الدنيا إلها .

(١١١) ابن عزم ، الأخلاق والسير - ص ١١١ .

ابن عزم : شواهد من كتاب الإخلاص - ص ١٠٢ .

ابن السلطان - ص ١٠٠ - ١٠١ .

ابن الشارح - ص ١٠٠ : مختصر إبطال التماس والوفى والاستحسان والتشديد

والشكر - ص ١٠٢ .

هذا
الإمامة
رواية جندة ، وإن
السياسي والأخلاق
المعروف من أدباء وفلاسفة
الكلوك .

ثانياً : حقوق الإمام :

إذا قام الإمام بما عليه من الواجبات ، فإن
أ- من الطائفة : إذا قام الإمام بالتزامات تجاه
كانت واجبات الإمام لصحة السليبي ، فلا بد أن يطاع
العامه ، وجب اتبعه على جميع السليبي ، إلا أن هذه الطائفة
أ- إذا كان عمل الإمام مطابقاً للشرع ، أما إذا كان فاسداً
ليسا يتعلق بالأمر العامة ، لم يتعد أمره لأمر لم يوافق الشرع بل خالفه
الغنى يقول : الإمام واجبة طاعت ، ما قلنا بمكتاب الله تعالى وصار
أمر الكتاب بما فيها ، فإن زاع عن شي . فمهما ، منع من ذلك وأقيم عليه الحد والحد
يؤمى أن لا لا يعلفه خلق ولا شيء ١١٨ .

٦- أن تكون هذه الطائفة في الخير ، فكل داع دعاً إلى خير ، من صلاح أو حج أو جهاد أو
تعالى على به وتقوى ، ففرض إجابته وعمل ذلك الخير معه ، لقول الله تعالى : (أو تعاونوا
على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) ١١٩ لأن كل داع دعاً إلى شر فلا يجوز
إجابته ، بل فرفض وقاطعه ومنعه ١٢٠ .

أدلة وجوب طاعة الإمام عند أبي حمز :

تفاضلت الأدلة في مصادر الشريعة ، على بيوت الطائفة المذكورة الأولى الأمر الذي هو
الإمام أو من يوبى عنه ، ينص على طاعته سواء في التواني التزم أو الست النبوية الشريفة .

هذا ويعلمنا التواتر أن تقديم النص هو السمة الغالبة على الأئمة على ما بين من كتاب
هم ، فهو ما يفتاح الإمام على انتفاء الزور اللانق ، وعلى مشاركة أصحاب
بشجع العمارة والفلاحة ، ويستغنى عنه الصلاة . هذا اللون من التفكير
الذي تغطي عليه النفعة الوعظية والصحية ، كان شاعراً لدى مفكرى
خصوصاً في التوفيق الرابع والخامس الهجريين تحت اسم تصبحة

أدلة حقوق على الأئمة عند أبي حمز يسامى :
الأئمة ، فإن طاعت واجبة على أفرادها ، ولما
، فإن أمر يسي ، فندب أمرت المصلحة
في منوعة بما يلي :

أعلى مصلحت الشخصية
ويؤكد ابن حمز هذا
مؤكد في حق النبي
التي ، فإن لم

القول الشريف : قوله تبارك وتعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ
عَلَيْكُمْ ١١٠

١١٠ : السمع والطاعة على الله . المسلم فيما أحب وكره ، عالم يوم
السمع والطاعة ١١١

١١١ : من طاعة ، تلقى الله يوم القيامة لأجرك ١١٢
وعيا بأبواب إمامها وطاعته في كل شؤون الحياة
والقياد لأوامره ، بشرط مطابقتها للشريعة

ب- حق الإمام

١١٢ : من الخارجين ، تلقى هذه
الطاعة حتى يلقوا إلى

الحق .

الاعتقالات

أمر

الله ١١٣

من حقوق الإمام على الأمة أيضا نصرت ، فإذا أبقت عليه طاعة
الحالة ، يجب على الأمة أن تقف إلى جانبه في قتال هذه الطائفة ، وذلك

وذلك البغاة واجب في الشريعة الإسلامية لقوله تعالى : وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
فَاضْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِي إِلَى
اللَّهِ ١١٤

١١٤ : المصدر السابق : ص ١١٩ ، والآية من سورة النساء - رقم ١١٩ .

١١٥ : ابن عزم : المحلى - ج ١ - ص ٣١١ . والمحلى رواية البخاري في باب الأحكام ، ورواه الترمذي في
١١٦ : وابن عزم في الجهاد .

١١٧ : السابق : ج ١ - ص ١١٦ ، والمحلى صحيح مسلم كتاب الإمامة - باب وجوب علامة جماعة

١١٨ : ج ١ - ص ١١٦ ، والآية من سورة المجاد - رقم ١١٨ .

عن

وأولى الأمر

ومن السنة التي

- قول رسول الله ﷺ

بعضها فإذا أمر بمعضية ، فلا

- قول رسول الله ﷺ من طاع

ينضع عما تقدم ، أن الأمة ملزمة بالإمام

وأن أهم حق من حقوق الإمام ، هو الطاعة له

وختيمها مصلحة الأمة .

من حقوق الإمام على الأمة أيضا نصرت ، فإذا أبقت عليه طاعة

الحالة ، يجب على الأمة أن تقف إلى جانبه في قتال هذه الطائفة ، وذلك

الحق .

وذلك البغاة واجب في الشريعة الإسلامية لقوله تعالى : وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
فَاضْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِي إِلَى
اللَّهِ ١١٤

الجهاد

١١٧ : المصدر

السلفي .

أما المصدر السابق .

ثالثاً : قول الإمام عطاء ابن حزم

قوله الإمام من التصديق الخطيئة التي اختلف حولها العلماء المسلمون وعلى بهذا
 قولنا لا بأس به :

المتصديق : يرى هذا القول أن الإمام إذا خرج من الحق ، فهو مستحق
 ذلك .

ويستحق هذا القول قول الإمام الجائر . ونسب الأشعري هذا
 إلى : السيف ، باطلاً ولو قلت الرجال وميقت الغزوة ، وأن
 وليس لنا إلا الله وإن كان فاسداً ، وأنكروا الخروج
 من كثير من الحديث والفتنة ، أنهم كانوا
 كان فيه من عدل أو جود ، ولا يخرج على
 نفس الأولى ونسب إلى أهل الإيمان
 نسب إلى الصبر على الإمام وعدم
 في عتقه بعد ما كانت
 الرسول : فمن خرج من
 ومن خرج على
 للبلد على
 وجعل

قضية
 الصلة كبيرة فلا
 الأولى : القول على
 القول ، ولكن إذا تدر على
 الثاني : الصبر على الإمام
 الأولى إلى أصحاب الحديث فلا
 الإمام قد يكون عدلاً أو يكون غير عدل
 على السلطان ولم يرد^{١٦٨} كما يروي المتصديق
 ينبغي إلى : " الصبر تحت لواء السلطان على ما
 الأئمة بالسيف وإن جازوا^{١٦٩} . كما أشار البخاري إلى
 الصفاتية والشيعة^{١٧٠} . وهو رأى ابن تيمية أيضاً ، حيث
 معارضة ، واستند على ذلك بحديث الرسول : " من مات وليس
 جالطه^{١٧١} على عدم مشروعية الخروج على أمراء الجور . وحديث :
 الطاعة فإذن الجاعة ثم مات ، مات ميتة جاهلية ، ومن تنكث فتنكه ، جاهلية
 أمضى يضرب بوجهه واجرها ، ولا تتحاشى من مؤمنها ولا تفرق بين عهد عهده
 رست منه^{١٧٢} ، فلم يرموا في هذا الحديث ، الخروج عن الطاعة ومعارضة الجاعة
 ذلك ميتة جاهلية ، لأن أهل الجاهلية لم يخرج لهم رأس يجمعهم^{١٧٣} .

١٦٨ انظر آراء هذا القول في : التتاراني : شرح العقائد الشيعة - ص ١٠١ . الجوزي : الإيضاح -
 ص ١٦٥ - ١٦٦ ، الأبيي والجوزي : الزايف وشبهها - ج ١ - ص ٢٤٢ .

١٦٩ الأشعري : مقالات الإسلاميين - ج ٢ - ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

١٧٠ محمد بن أحمد المتصديق : التنبؤ والإله على أهل الأئمة والبيع - تحقيق : محمد زاهد النوراني -
 مكتبة نشر الثقافة - القاهرة - ١٩٦٩ - ص ١٦٦ - ١٦٧ .

١٧١ أبو بكر محمد بن العلي البخاري : التنبؤ - تحقيق : الأبد تشاور يومئذ مكتوفي اليسرى -
 مكتبة التراثية - بيروت - ١٩٦٩ - ص ١٦٦ - ١٦٧ .

١٧٢ إمامنا مسلم : أمم العجم الذين لا طاعة للحديث - ج ١ - ص ٣٦١ .

١٧٣ مسلم والنسائي وابن عسلى - أمم العجم الذين لا طاعة للحديث النبوي - ج ١ - ص ١٢٤ .

١٦٨
 ج ١ - ص ١٢٤ .

١٦٩
 ج ١ - ص ١٢٤ .

١٧٠
 ج ١ - ص ١٢٤ .

١٧١ : محتاج السنة النبوية التي تقتضي كلام الشيعة القتل - تحقيق : د. محمد رشاد
 - القاهرة - ١٩٦٩ - ج ١ - ص ٢٨٦ .

١١٠ - نزل الله في قوله: ﴿وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ﴾

أولئك التي ذكرها ابن خزم كإثباته تدعيمية استدلالها أنها التامة على مواقفهم ، عليه السلام ، أو الخروج عليه بالقرعة السلطنة رغم طلبه واستناده على حقن الدماء .

تواضطرب الأحوال، الاعتداء على الحقوق واستحالة الأمور إلى
الحوم ومنك الدعاء وأخذ الأموال ومنك الأضرار وانتشار
بالعروف والنهي عن الشكر والاستنكار القبيح أو
القتال، ومطالبون الجمعية بالطاعة والإبقاء على
ما قد تشاءت إليه الجوارح إلى العنف في عزم

هذه الآية
عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعمل أهل البيت
أما المؤمن من حديث الله
فدعى ، ولأن في التيام إباحة
الأمر ١١١. فلم يؤخذ أن وجوب الأمر
باللحان ، إن فو على ذلك دون من الجف
الحاكم ونم التهام للمؤمن ، مخالفة الواجب
الحاكم الحاكم .

والصالحين الذين ذكروهم
الذين اختاروا عثمان
لأجل النفاق عنه.

الحمد لله

الملك، المخرج، والعملة، القوة، وضع هذا النوع الخواص والزيادة وكذلك القوة. قد
في الخواص أن الإجماع إذا غلب السبوق جاز، وجب أن يكون أو يقتل أو يند الخواص

۱۱۱-۱۱۲-۱۱۳-۱۱۴-۱۱۵-۱۱۶

1911/12: 100 - 100 - 100

(١٦) المجلد السابق، نفس الصفحة.

(١) المبدأ الثاني ونفس الصنعة. وبعد ذلك أتى الثاني من معجم جهود الفارابي الإسلامي للثقافة، وأخيراً في هذا الشكر إلى العلاقة والتعبير بأمر الواقع، حيث يمكن بالقلب واليد أن يكون اليد مثلاً الأمر والحوادث والشيء من الشكر. لذلك فقد أخذت كتاباتهم في السبيل من هذه الصناعات والواجبات. فبما يجب التمسك بالواقع مع حاليتهم ولا يفهم. وما يجب أن يكون في التعامل مع الملوك. وما يجب على الرجل من الطاعة للملوك.

117-14444

استخدام
التي تم لل
أجاب في التحلل
(1) التوسيع

والفرق في القول بالخروج على البغاة من الخلفاء والولاة ، أما الزبيري فإنها تروى
 سيف والفرق على أشعة الجود ، وإزالة الظلم وإقامة الحق ، وأمر إمام من أئمتهم
 كتاب السنة وتحدي الظلمة ، وجب على السيف معه ، وهي بأجمعها لا تروى
 أما المصنوعة فإنهم يوجبون الخروج على أشعة الجود ، على رواية نصره

في أشعة
 بأجمعها
 خرج يدعو إلى
 الصلاة خلف الطالب
 الخاريجي عليهم السلام

والفرق السابقة ، مسألة طويلة من أسماء الصحابة والتابعين
 أبي طالب وكل من معه من الصحابة ، وهو قول أم
 معهم من الصحابة ، وقول معاوية وعمرو والنعمان
 من الله عنهم أجمعين ، وهو قول عبد الله بن
 المهاجرين والأنصار ، القائم في يوم الحرة

كما ذكر ابن عزم بالإضافة إلى
 من أنصار هذا المذهب ، منهم على بن
 المؤمنين عائشة وطلحة والزبير وكل من كان
 ابن بشير ، ويغيرهم من معهم من الصحابة رضي
 الزبير ومحمد والحسين بن علي ، وبقية الصحابة من
 رضي الله عنهم أجمعين

حنيفة والحسين بن علي وشريك
 ، إمامنا في ذلك في

كما أن القول بالخروج هو ما نقل عليه أقوال المتقدمين ، كما في
 ومالك والشافعي ودواد وأصحابهم ، فإن كل من ذكرنا من التابعين وغيرهم
 فتدله ، وإنما فاعل ذلك على سيف في الكلام ما رواه متروكا

مقابل
 والائتلاف
 الدولة

وتتجلى أهمية هذا الرأي ، في أن أصحابه الذين ذكرهم ابن عزم ، كان بين
 الأمن وتوجيه الدولة الإسلامية قولا راعيا ، وإسهاماتهم في بناء الدولة في كل وجه
 وأولائهم للفتوى الإسلامية ، وعلمهم بالنقد ، وصحتهم للأموال ، ومعاشرتهم
 الواسعين ، هنا ما يجعل هذا الاتجاه أقوى وأحق بالإرجاع من الاتجاه الآخر .

نقد ابن عزم لموقف أهل السنة السلبى تجاه الحاكم الجائر :

يقول البدء في بيان موقف ابن عزم من قضية قول الحاكم الجائر ، والإسهام في البعثة في ذلك
 لابد من بيان النقد الذى وجهه لأهل السنة لموقفهم السلبى تجاه الحاكم الجائر ، والتصور والإيقاع
 عليه رغم ارتكابه للمعصيات والإفراط بمصالح الدولة الإسلامية .

١١١ الأثرى ، مقالات إسلامية - ج ١ - ص ١٤٤ .

١١٢ ابن أبي الحديد ، شرح نفع الألفاظ - ج ٥ - ص ١٨١ - ١٨٢ ، القاضى عبد الجبار ، القاضى - ج ٢ -
 ١٢٠ - ج ١ ، ص ١١٩ ، القاضى عبد الجبار ، تهذيب أئمة الدولة - ج ١ - ص ١٨١ - ١٨٢ .
 الفصل - ج ١ - ص ١٨١ - ١٨٢ .
 ص ١٨٢ .

١١١
 ق ١ - ص ٢٠
 ١٢١ ابن عزم
 ١٢٢ المصطلح السابق

وقد

أوجب الصبر

يوم أن أمر الرسول

بأن لا يكون في هذه

الحالة أوجب الصبر بكل حال

ومن ناحية أخرى ، فإن ابن عمر

أوجب الصبر على ذلك ثم وعده أن

وأما فاضلهم يوم عليكم

وفي الوقت نفسه ، فإن ابن عمر يرى أن المسلم

وجه من الوجوه ، ولم يفعل ، فإنه يكون في هذه الحالة

وهذا يوم يرى قول الله تعالى : ولا تعجزوا على الإثم والعنوت

أما سائر الأحاديث ، ونص ابن آدم ، التي مستند بها أهل السنة

ليس لهم حجة في شيء منها

كما يورد ابن عمر حجة أهل السنة أدركهم التفتيش باليد ، لما أوجب على ذلك

الفتنة واضطراب الأحوال وإذاعة الحروب وسفك الدماء وأخذ الأموال وهتك الأضداد ، وقد

ابن عمر هذه الحجة وحصلها بالعديد من الحجج

أولها : إن الذي يتوهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لا يجوز أن يفعل شيئاً من هذا

الشعائر ، المشتقة في إباحة الحروب وسفك الدماء أو هتك الأضداد أو أخذ الأموال ،

١١١ أراد مسلم ، بحسب إسناده - حيث رقم - ١٦٠

١٦١ ابن عمر ، الفضل - ج١ - ص ١٦٦ - ١٦٧

١٦٢ المصدر السابق - ص ١٦٦ ، والحديث رواه البخاري في كتاب الفتا ، وأجمع فتح الباري ج ٢ -

١٦٣ وهو جزء من حيث هو

١٦٤ السابق ونفس الصفحة

١٦٥ السابق ونفس الصفحة

١٦٦ ص ١٦٥

من

١٦٧

١٦٨

١٦٩

ثانيها: ان قتال أهل الشرك من يفعلون ما سبق ذكره ، هو واجب على القائم بالأمر
الذي من الشرك ، وان عرفت ان الشرك ضد هؤلاء القاتلين ، هو من الشرك الذي
يجوز تغييره .

والثالث ما ذكره أهل السنة من جميع فتح استخدام القوة لتغيير الشرك
ما علم من قتال من يعتد على السليق من القتل أو غيره ،
على الرغم من أن الدفاع والتصلب للعدو قد يجرى السليق
منع الأعداء ، فلا يفر في استخدام القوة في مواجهة
العداء ، فهو كما جهاد ودعاء إلى التوكل والسنة .

في بحث على الخروج وعلى التغيير باليد في
أن رأيه هذا العمل لا يمتدح برهان ،
وهو في زمان دون زمان ، والإدعاء
الرسول ﷺ هي :

لله السلام : لا تعصا .
فإن تعصا ؟ قال :

فأنت في الجنة أو كلاً ما هذا معناه ١١٦

٢- حديث الرسول ﷺ السليم أو السلام لإسلامه وإبطله ١١٧

٣- حديث الرسول ﷺ حينما قال في الزكاة : من سألها على وجهها فليعطها ، ومن
سألها على غير وجهها فلا يعطها ١١٨

وهذه الأحاديث كلها يروي ابن حزم : أنها تنطلق زعم من قول أحاديث القتال عن المال على
الصوص دون السلطان ، لأن الصوص لا يعطون الزكاة وإنما يعطها السلطان ، فانصر عليه
السلام معاً إذا سألها على غير ما أمر به عليه السلام ولو اجتمع أهل الحق ما قادهم أهل
الباطل ١١٩

أرواه مسلم في كتاب الإيمان ،

الإمام أبو بكر بن أبي خنيس : باب إبطال السلام وإبطله :

في كتاب الزكاة باب زكاة النعم .

١- ج ١ - ص ١١٦

وذلك

بالصور وال

يكون القتال من

فأولها ، أنه لو كان

ماتعاً بحق ، لكان مثله أبداً

وهذا حاله لا يقر به عقل ولا ضمير

إلى صفه الدعاء والشعر في الألو أو

الحاكم الظالم ، واستخدمها في مواجهة

أهل بالنسبة طجة أهل السنة بأن الأحاديث التي

الصوص دون السلطان ، فقد ردّها ابن حزم فتعجب إلى

فلا أحد يستطيع الادعاء بأن تلك الأحاديث في قوم دون قوم

دون برهان لا يجوز ، وقد استدلى ابن حزم على رأيه بعدة أحاديث

١- قول الرسول ﷺ من سأل ما سأل عن طلب ما لم يغير حق فقال عليه

قال : فإن فأنش ؟ قال : فأنش . قال : فإن فأنش ؟ قال : إلى النار ، قال :

فأنت في الجنة أو كلاً ما هذا معناه ١١٦

٢- حديث الرسول ﷺ السليم أو السلام لإسلامه وإبطله ١١٧

٣- حديث الرسول ﷺ حينما قال في الزكاة : من سألها على وجهها فليعطها ، ومن

سألها على غير وجهها فلا يعطها ١١٨

وهذه الأحاديث كلها يروي ابن حزم : أنها تنطلق زعم من قول أحاديث القتال عن المال على

الصوص دون السلطان ، لأن الصوص لا يعطون الزكاة وإنما يعطها السلطان ، فانصر عليه

السلام معاً إذا سألها على غير ما أمر به عليه السلام ولو اجتمع أهل الحق ما قادهم أهل

الباطل ١١٩

أرواه مسلم في كتاب الإيمان ،

الإمام أبو بكر بن أبي خنيس : باب إبطال السلام وإبطله :

في كتاب الزكاة باب زكاة النعم .

١- ج ١ - ص ١١٦

٢- حديث الرسول ﷺ السليم أو السلام لإسلامه وإبطله ١١٧

٣- حديث الرسول ﷺ حينما قال في الزكاة : من سألها على وجهها فليعطها ، ومن

سألها على غير وجهها فلا يعطها ١١٨

قيل ابن حزم في قول الحاكم الجائر وأنت على ذلك :

قيل أهل السنة يرون أن الإمام لا يجب قوله مهاجر ما دام يقوم بالأداء الصلاة ،
وقال الإمام عند ارتكابه للحرمان حتى وإن كان لم يدع الصلاة ، لأن الإمام
مات وتشيعه الناس فهو بالإسلام معلق به لا بدع الصلاة ١١٦.

في تخرج الإمام من إمامته : علم الحاكم بالكتاب والسنة ،
أن مقتضى الحكم على الإمام وطاعت ، كتاب اللدونة
يجب طاعته ، وإن راف عن شيء منها منع من
الأوامر الجارية على رضى غيره ١١٧.

والنصارى من أمير المسلمين ، وانعازهم
إدانة السلطات لولا ، حتى الجيف
لهم ، والإعتناء على أموال

المسلمين ١١٨.

أدلة ابن حزم على القول بالخروج :

استند ابن حزم لبيان مشروعية الخروج والقائمة باليد ، إلى أن القول بالخروج
النبوة ، عند أوجب على الأمة متضافات ومتكافئة ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
واستخدام القوة لتغيير المنكر ، كمنفصل أولاً ، ويستند ابن حزم ومن قال بالخروج إلى عدم
الأدلة العقلية على ١١٩.

- قوله تعالى : وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأطيعوا أصحابه وأطيعوا
السلطان الذي

١١٦ الفصل السابق : ص ١١٥.

١١٧ الفصل السابق : ص ١٠٩.

١١٨ ابن حزم : الفصل - ج ١ - ص ١١٥.

١١٩ السابق : ص ١١٦ ، الفصل - ج ١ - ص ٣٦١.

١٢٠ : ص ١٠٤.

الإيمان : حجة : من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن
لم يستطع فبقلبه .

الطاعة في معصية ، إذا الطاعة في الطاعة ، وعلى أحدهم السمع
فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة .

أذن ملك فهو شهيد ، والمفتول دون دست شهيد ، والفتول

المتهم عن الشرك ، أو لعنكم الله بعباد من

عنه .

قوله -
لم يستطع فبقلبه
قوله عليه السلام
والطاعة عالم بربوبه بمعصية
قوله الإيمان حجة : من فتن
دون مغلطة شهيد .

قوله الإيمان حجة : فتن من الملوك ، و
عنه .

شرك من الإيمان .

أن الحديث ليس هو قوة واحدة
التي . وليس تقديم
طلب للسمع إلى
التي . فتن
أذن

١١١) إذا سلم في صحيحه في كتاب الإيمان ، يجب قول النبي عن الله
يستقيم ابن آدم على ما اعتدلت للتخلي على الطاعة باليد وسبل السيف . مع
من الطاعة والتأخير في طاعة من : الإتيان الفعلي والإتيان القولي والإتيان
الإتيان باليد على الإتيان باللسان والتكلم بموجب اليد ، في القيام بهذا الواجب ، فذلك
وعلى الصورة السوية ، كما ما علة في الحديث الشريف مع شافعي في الصحيح في النبي عن
بأن من لم يستطع العمل مع غيره بالإتيان بالقلب ودوناً في معنى ذلك أضعف الإيمان . أي أضعف
الإيمان ، إذا لم كان إيماناً أحياناً فحينئذ هو على الإتيان القولي أو الفعلي . وأما ما علة في الإتيان
ومسألة في تغيير الفكر إلى الوجهة الثانية لها مع قولنا الاستطاعة وقد هو الحديث عن ذلك يقول فإن
لم يستطع رأى ذلك ببيان أن فتن الاستطاعة هو السمع الذي يسمع المؤمن أن يقول فيغير الفكر باليد
ومع من ذلك باللسان أو يقول فيغيره على الإتيان بالقلب . وحكاية أن الحديث الذي استند
عليه ابن آدم في قوله فيغير الفكر والاعتصام على طاعة واحدة في التنبؤ باليد . واستند في
الحديث عن وسائل قول العالم أن ابن آدم نفس قد حده وسأل عليه في الهداية قبل استنظام اليد في تغيير
الفكر وقول العالم باليد .

١١٢) إذا أذن في باب الأحكام ، ورد التزم في الجهاد . ١١٢ . وابن ماجه في الجهاد .

١١٣) سلم في الإيمان : ١١٣ . وأبو داود في السنن : ١١٣٦ . في كتاب الصوم .

١١٤) في كتاب الأيمان : ١١٤ . وأبو داود في السنن : ١١٤٦ . وأحمد

١١٥) في كتاب الأيمان : ١١٥ . وأبو داود في السنن : ١١٥٦ . وأحمد
بن حنبل : ١١٥٦ .

في هذه الأحاديث التي اعتمد بها ابن حزم والقائلان بالخروج على عدة أمور هي :

١- الخروج بشبه الحيوان لإزالة الظلم وتقرير الحقوق من الغرض الدينية التي يجب حوز لهم التخلي عنه أو التهاون فيها .

٢- إدامة الشكوى لا يسقط عن الجملته ، فإذا لم تنو على معالجة الشكوى بما أوجبه ، كالتقاضي باللسان أو الإلتكاف التلوي ، إلى أن يعودوا على

باعتبار من صميم كيان الدولة في الإقدام ، وهو الأمر من عواميل قوة الدولة ، ومصدر بنائها على عناصر

هذا الواجب ، بعذاب الله لهم ، لعظم

من الشكوى على القوي والسنة ،

من عود الحاكم ، فتوقف

والتي اعتمد عليها

معالجة التضييق

بالضيق ،

والذي

٣- ربط الخروج على الظلم ، بواجب بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذي يعتبر صحيحاً قضياً لما للقرآن الاستمرار ،

٤- تنوع هذه الأحاديث التفصيلية عن أداء ما ينشأ عن هذا التفاضي من أمور تلحق بالأمة ، وكما اعتمد ابن حزم في حديثه عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فقد اعتمد أيضاً على أعمال الصحابة ، في رصد المواقف المختلفة للصحابة من الحاكم الجائر ، يعتبر أصلاً من الأصول بعد القرآن والسنة ، العلماء والفقهاء في التعبير عن آرائهم بشأن هذه القضية . والنتيجة ملاب الله للفتوى والعمل معاً ، يرى وجود اتجاهين غير عنهما ابن حزم ، الأول : ملاب القائلين وقد عبر عنه ابن حزم وأورد أدلتهم ورد عليها ، والثاني : ملاب القائلين بالخروج ، وقد عبر عنه والذي عليه كما أوضحنا في الصفحات السابقة .

وصالى حول الحاكم عند ابن حزم :

مع إيمان ابن حزم بوجوب التغيير ، باليد مع أهلاً عزلاء الحاكم ، فإنه يرى أن هناك بعض أساليب المقاومة الجادة بأن كان متعزلاً أهلاً عزلاء الحاكم ، وهذه الأساليب هي :

١- معاملة عزلاء الحاكم ونصحهم إن وقع عن من الجور والظلم ، حتى وإن كان قبيحاً .

٢- إذا لم يمكن معاملةهم ونصحهم ، وجب الإمساك لأكثر مدة واحدة ، إلا عن الأمر والتمسك عن المنكر وتم جسيمهم .

بالفرد

(١١) ابن حزم

(١٢) أمرو رسالة الشافعي

بالفرد - ج - ص ١٦٦

فمن لوجو التخليص - ص ١٦٦

من عجز عن ذلك نفسه القليلة مع أن هذا الجوز ، لأن الناس إذا انكسرت الشريعة
 فانه لا يتغير وظل كما هو ١١١ وقد قال الرسول في رأى حاتم منكم اقبلوه
 فبطلانه فإن لم يستطع فبقبله وذلك أضعف الإيمان ١١٢ وقال أيضاً قتادون
 بنوكم أو يعضنكم الله بعباب من عند ١١٣

١٢
 بالطلب فقط
 يده فإن لم يستطع
 بالمعروف والنهي عن المنكر

المخرج والمقارعة باليد ، عندما تغشى الوساخ السلبية لإعادة
 السلبية ، والإقلاع عن الجور والتظلم ، فإن امتنع الإمام عن
 ما وظف الإمام المسلمون ، أما إذا امتنع عن القيام
 بغيره من يقوم بالحق ، وذلك استناداً لقوله
 الإمام والعبدان ١١٤ فلا يجوز التفرط في

ولكن ابن خزيمة يدعو إلى
 حولا الحكم إلى حطية الشريعة إلى
 الظلم يرجع إلى الحق ، فلا سبيل إلى حط
 بواجبات ولم يرجع إلى الحق رجب ظلمه والظلم
 تعالى : وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على
 واجب من الواجبات التي كلف الله بها الإمام ١١٥

من يرى وجوب قتال كل من
 يظلم ظلم خلق من نفسه
 وعلى الأثرى يوق
 إلى أبو الله

وتبناها على القضية السابقة وهي بولاء الإمام الجائر ، فإن ابن
 يعتقد على حقوق غيره حتى ولو كان السلطان ، يقول : وهكذا إذا كان
 سواء أراد الإمام أو غيره ، لأن الله تعالى لم يفرق في قتال الفئة الباغية
 سلطان وغيره ، بل أمر تعالى بمقتل من يفر على أئمة المسلم عموماً حتى يفر
 تعالى ١١٦

والله لم يستطع المسلم القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإنه يجب أن لا يعوق ذلك
 على ظلم يده ولا يفسد ، ولا أن يفرق له فعله ومصوب شوه ، وأن يعاونه بيمينه ولسانه عند
 من يفرق فيه وأمن على نفسه عنه ، فإن اضطر للمعامل مع الظالم فيجب أن يعامله

١١٦ الخبر السابق ونفس الصفحة.

١١٦ رواه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان - باب يقاتل من الناس من المنكر من الإيمان.

١١٦ رواه أبو داود في كتاب الملاحم وفي ١١٦ باب الأمر والنهي ، ورواه الترمذي في الفتاوى ١٠ ، وأحمد

١١٦/١٠

١١٦/١٠

١١٦/١٠

١١٦/١٠

١١٦/١٠

١١٦/١٠
 ١١٦/١٠
 ١١٦/١٠
 ١١٦/١٠

نصو ما يعضو المسلم لعامة اليهود والنصارى ، فلا يثبت له شيء من أموالهم ولا يعذب
إن أحكمه وعقده خلعاً ١١٠

في النصارى وما نصو من الصبر والمخرج :

يقول بالصبر ونصو يقول بالمخرج ، فإن ابن حزم غلبنا لإيه الذي
في الأحاديث التي تنصى بالقناعة والتغيب ، هي الأثر في ذلك
ما ، وإن الأحاديث التي تأمر بالصبر وتنهى عن الثورة
المسألة والصبر على الكثرة والإبادة ، وقد نسخ
في وجوب إزالة الشرك ، لأن المسلمين قد عيروا
بإعمال الشرك بالأحاديث التي تدل على
منع من لم ينسج فهو الباطل خلافه

بإسناده ١١١

أما إيهما ، فإن يفت
الطريق في إقامة
م ١١٢
حكم ١١٣

على
والإلهام
دلى ابن حزم
إذا كان هناك نصو
يقول بالمخرج ، فقد أدى إلى
السرعة والأكثر تعبيراً عن روحه
والصف ، تنبو عن الاتجاه الإسلامي الآن
هذه الأحاديث بالأحاديث التي تحث على القناعة
بوجه القناعة والصف إلى موجه الكثرة والقوة ، فلا
الصبر ١١١ كما أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بان
بإسناده ١١٢

كما اعتبر ابن حزم الآية زلزالاً فانتقل من المومنين انتقلوا ، فاص
إحداها على الأخرى ، فقاتلوا التي تنهى عن نفى ، إلى الأمام في
في تلك الأحاديث ، فما كان موافقاً لها فهو الناصح الثابت والمخالف لها هو الشو
دوى أن رأى ابن حزم في النسخ لإيهما وإيه في كتاب الإحكام في أصول الأحكام
التي يقول له : إذا تعارض الحديثان أو الآية والحديث ، فهو على كل مسلم
استعمال كل ذلك ، لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض ، والأحاديث الواردة في
حيث أتت مثله ، ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثله ، وكل من عتد الله بوجه
وكل حواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال والافق ١١٤

١١١ ابن حزم رسالة الفتن في وجوه الضلوع - ص ١١٤

١١٢ ابن حزم ، الضلوع - ج ١ - ص ١١٢-١١٤

١١٣ ابن حزم ، الضلوع - ج ١ - ص ١١٢

١١٤ ابن حزم ، الآية ١١

١١٥ ابن حزم ، الضلوع - ج ١ - ص ١١٢

١١٦ ابن حزم ، الإحكام - ج ١ - ص ١١

الإمام
أما ابن حزم
١١٦ ابن حزم ، الإحكام

أخبرني أن حلي هذا التعارض بين الأحاديث التي تحث على الصبر والأحاديث التي تحث
على الخروج من غير رئيس الثورة أو ضاده ، منه ما يكون بسيروا بحيث يسهل علاجه بالنقد
ومن ثم يجب الصبر عليه ، ومنه ما لا يستقيم معه الأمر إلا بالسيف ومن
الثورة الصلحة .

كما
على الخروج
والصلح والإرشاد
ثم يجب على والقيام بال
وتوزيع هذا الفهم على الأ
وتلك التي تنتمي إلى الخروج عليه
الخروج المقتول فيما يبدو أنه تعارض في
القول بالصلح .

أحاديث التي يدعو بعضها إلى الصبر وعدم مخالفة الحاكم ،
على السيف أو الثورة ، بقصد أعمالها جميعاً ، ربما كان
أبسطها ، وربما كان الأخرى مما ذهب إليه ابن خزم من

الأحاديث ، بلناجد فيها أن الأمر يقتال
تة ، فحدد موقف المصلحين فيما إذا
تتبع من أفراد المصلحين ، أو
من نائب وراثة النساء
القتال المباشر ضد
منه وهي التي
والقتال

كما أن الآية التي جعلها ابن خزم حائصة في تلك
الفئة الثانية لا تستلزم له بهذا الصلة ، ذلك لأن هذه الآية
تشب قتال الذين طائفين منهم ، سواء كانوا إحدى طائفتي الطائفتين
سواء أكان هؤلاء الأتوال من أمراء العدل أو أمراء الجور ، فالقتال
والدعة ، ومن ثم يتوقف على المصلحين أن يتدخلوا أولاً بالصلح ، وليس
الأمراء ، وإن كانوا إحدى الطائفتين ، ثم إذا لم يتم الصلح يجب قتال الفئة الباغية
بأب الصلح ، ولما هو هنا من القتال فقد وقع حائطي الله عنه من فتنة وراثة دماء ،
هذا لا يعتبر فتنة لأنه مفروض في الجحيم ومنع الفتنة .

والحق أن هذه الآية لو كانت تشهد إحدى المجموعتين من النصوص ، فهي أكثر شهادة
لعدم المعارضة منها لتعجيب النكوي بطلب الصلح أولاً وليس القتال .

الباب الثاني

علاقة السليق بغير السليق عند ابن

عزم

الفصل الأول : أحكام أهل الفقة عند ابن عزم .

الفصل الثاني : حدود العلاقة السياسية بين السليق والحليفة عند ابن عزم .

الفصل الأول

أحكام أهل الذمة عند ابن حزم

أهل الذمة عند ابن حزم . ثانياً : حقوق أهل الذمة عند ابن حزم .
أهل الذمة عند ابن حزم . وإجمالاً : نفق على أهل الذمة عند ابن حزم .

في قضية العلاقات بين المسلمين وبين الطوائف المختلفة
على تسميتهم بـ "الذميين" ، وهم أهل الكتاب من
أهل من الجاهليين .

على درجة من الأهلية والمطوعة أكثر
من تلك تمتع بحضرة قوي وفعلاني
في أحيان كثيرة تستجد بالمرور
في من هذا الكتاب .

يجب أن

أولاً : مكان أهل الذمة :

قبل عرضنا لقضايا أهل الذمة التي تتصلح بعناية الدولة الإسلامية عند ابن
حزم معي الذمة لغة واصطلاحاً .

الذمة في اللغة تعني : العهد والأمان والعكالة والمخن والحرمه^(١) . أما في الاصطلاح
فيفصده أهل الذمة : غير المسلمين من يقرمون بالأمان الجزية ، وغالباً لهم دعة مؤجلة ، يقتضي
التزامهم بأحكام القانون الإسلامي ، لأنهم يقيمون إقامة دائمة في المدا التي يجري عليها
حكم الله ورسوله ، ومن ثم فإن النظام العام للدولة يحتم مواءمة القانون الإسلامي عليهم^(٢) .
وبذلك فهم يعدون من مواضع الدولة الإسلامية ، نصف المواضع تنصب على السلم والتمسك
على حد سواء .

(١) المعجم الوسيط : قام بإخراجه : إبراهيم مصطفى وأخرون - القاهرة - ١٩٢٩ - ج١ - مادة : ذمة -

فيهم الجزية : أحكام أهل الذمة - تحقيق : مكي الصالح - مطبعة جامعة دمشق - دمشق -

في ١٩٤٥ - ١٩٦٦ .

أولاً : مكان

ثالثاً : واجبات أهل

ثانياً :

يتعلق هذا الفصل بأهل الذمة
غير الإسلامية ، في تعارف المسلمين
اليهود والنصارى ، ومن لهم شبهة بأهل الكتاب
دونى من جانبنا أن آراء ابن حزم في هذه القضية
من أي غيبة أو غفلة ميسرة آخر ، نظراً لأنها تتعلق بـ
الائتمار على عهد ابن حزم ، كما حظيت بـ مكانة جعلتها
المسلمين ، وتحاول تقويض دولتهم ، كما أومضنا في الفصل السهيد

في

الجزء

- ١٩٦٦ - ج٢ -

في هذا الصدد ، فإننا لا نوافق على التعريف الذي قدمه أحد الباحثين ، بأن أهل اللغة
من النصارى واليهود وغيرهم من يقيم في دار الإسلام ، لأن هذا التعريف
يقتضي وأهل اللغة ، كما أنه لا يجوز من يقيم إقامة دائمة وهو الذي
هو المستثنى أو الدائم .

والذي يمكن لهذا الحق في التصريح بعبارة الدولة الإسلامية وحليتها ،
وإرجاع هذا الخلاف إلى الفقهاء ، هو اختلاف النيبين في
رأيهما في هذا الكلام . بل إن ابن حزم عقلاً ما يرى
القبيلة المختلفة .

١١١

وجب مع اللغة لهم ، استناداً إلى الجزية ،
سليق ، تقول الآية : قاتلوا الذين
يؤفكوا ، ولا يجتنبون دين الحق ،

المعجوس ، فهم وإن

تولى الصلح

الجزية من

روا

١- أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، ودولهم

التي تنص صراحة على عقد اللغة لأهل الكتاب من غير

الذين يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يعترفون بحرم الله

من الذين أوتوا الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون .

٢- المعجوس : اللغة الثانية من كتاب أهل اللغة عند ابن حزم هي لغة

كتاب من غير أهل الكتاب - كما هو الأمر في اللغة الأولى - إلا أن اللغة

الثاني من التشريع الإسلامي - تروت هذا الحق - فقد صح أنه عليه السلام أخذ

معجوس جاز ، وصح أنهم من أهل الكتاب ، ولولا ذلك ما خالف رسول الله ﷺ كتاب

تعالى .

أما بالنسبة للمصريين ، فقد اختلف الفقهاء . صدد دخولهم في اللغة من علماء ، بعضهم
يناهى إلى علم جاز منهم اللغة ، وغفل هذا القول ابن حزم ، فيرى أنه لا يجوز عقد اللغة

١١١١ . عبد الكريم زيمان ، أحكام اللغويين والشعبيين - مشهورات جامعة بغداد - ١٩٦٦ - ص ٢٩ .

١١١٢ . ابن حزم : المعلى - ج ١ - ص ٢٦٠ ، وشاهد ابن حزم أن في إعطاء اللغة لنفس أهل الكتاب

المعجوس ، جميع الفقهاء بكافة مذاهبهم . انظر على سبيل المثال : ابن القيم المعلى : فتح القدر - ج ٢ -

١١١٣ . ابن حزم : المعلى - ج ١ - ص ١٦٦ ، أبو إسحاق إبراهيم النجاشي : الغلب في لغة ملجأ الإجماع

دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة ١٩٩٦ - ج ١ - ص ٢٦٦ .

١١١٤ - لغة ١١٩ .

١١١٥ - ج ١ - ص ٢٦٦ .

١١١٦ . ابن حزم : المعلى

أخذ الجزية عنهم ، وفأبى وجوب قتلهم اعتقاداً على قوله تعالى : قاتلوا المشركين
قوله ١١١ . وقول الرسول الله ﷺ : أئوت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا
الله ، فإني قاتلهم .

لهم أن
جنت وجنت
الله ، فإن قالوا

قوله جواز منح الذمة لجميع غير المسلمين ، فيما عدا عبد الأوثان من
ملك يأخذ الرسول الجزية من الجوس ، فذلك على جواز الاعتوان
من الذمة لعبد الأوثان من العرب ، فقد براء هذا القول بأن
السيف ، كما يستدلون بقوله تعالى قاتلواهم حيث

ويؤى البعض الآخر
العرب ، ويستدلون على ذلك
لغيرهم بها . أما إنكارهم من
الرسول لم يقبل منهم إلا الإسلام أو
وخلعهم ١١٢ .

ولجميع غير المسلمين ، وشيخ كانوا أو غير

ويؤى البعض الثالث جواز الاعتوان بالذمة
وشيخ ، من العرب أو من غير العرب ١١٣ .

ثانياً : حقوق أهل الذمة عند ابن حزم :

لهم حقوقاً ولو من عليهم
في أربعة حقوق هي :

إن عقد الذمة الذي يعقده أهل الذمة مع المسلمين ، يثبت
واجبات ، ومول تتلخص أولاً هي حقوق أهل الذمة التي حددها ابن حزم
١ - حمة الاعتقالات :

يكتفل القانون الإسلامي لأهل الذمة - إذا ما التزموا بأداء الجزية وقبول
القانون الإسلامي عليهم - حمة معتقاتهم ، وعلى المسلمين ألا يتعرضوا لهم فيها ، ولا
أن يعقروا الذمى في دمه ، أو ينقصوا من حقوقه ، عالم يرتكب ما يخالف بالقانون الإسلامي ١١٤

بأن أحكام
الجزية

١١١ حمة النية - آية ٥ .

١١٦ ابن حزم : الحلى - ج ٢ - ص ٢٤٥ ، واللبث ، ص ١٤١ ، ج ١ - ص ١٨٩ ، والى نفس الوأى
يلعب ابن قتادة القتي - ج ١ - ص ٢٠٠ ، محمد بن أحمد الشربيني الشلب : حنى الصالح إلى شرح
الصالح ، صلب على حق الصالح القوي - صلبه الحلى - القلم ٦ - ١١٣٣ - ج ١ - ص ٢٤١ .
١١٦ القز على سبيل المثال : ابن الصام الحنى : فتح القرو - ج ١ - ص ١٢٠ ، وآية من سورة المائد -
آية ٨١ .

إذا انظر على سبيل المثال : محمد بن عبد الصلوى ، حلبة الصلوى على الشيخ الجيد - مؤلفه
لى - ص ٩٢ - ص ٩٠ .

الباب
١١٠ ابن
جاء صالح أمه أبو
لهم ، عالم يعتقدوا

أحكام أهل الذمة - ج ٢ - ص ١١٨ ، حيث يذكر حيث ابن حزم أن رسول الله
أن ، وكان من يؤمنه هذا الصالح أن يلزم لهم حمة ، وأخرج لهم من ، وأبطلت من
أو ما كذا الآية .

لما يتهدد من كمالهم ومعابدهم - على اختلاف في التفاصيل بين القوى والمذاهب -
التي وعازمة شعائرهم الدينية ، بما ليس متعلقا بالسلب ، باستبعاد الأخيرة من
قوة الإسلامية .

الإسلامية ، يؤكد ابن خزم هذه الحقبة لأن الإسلام أتوها ، بمعنى أنه
لهم وإن كان يسمى إليه ، وهذا الحق واضح إذ لو لم يكن متروكا
للذمة ولما جاز ، لأن عقد الذمة يتضمن إقرار الذمي على

على الإسلام ولا على الصلاة ولا على الزكاة
حكما عليه بحكم الإسلام .

هذه الحقبة بعدة شروط ، وهي ألا
معارضة ، ولا إبداءا ما
تسببه السلطان ، ولا

ليؤمنوا بدين

فيهم

وحدة العقيدة التي يؤكد ابن خزم ، يرى أنها أصل الذمة فقط ، الذين
كتابي من اليهود والنصارى أو المجوس ، أما إذا كانوا الإيزميين ، يدين كتابي أو من
المجوس ، فإن ابن خزم يرى إجماعهم على الدخول في الإسلام أو معارضة كتابي أو من
غير دين الإسلام إلا من صح النص على الإدلاء وأن النبي عليه السلام أتوهم من النص

١١١) الملاحق : الأحكام السلطانية - ص ١٨٦ ، أبو علي : الأحكام السلطانية - ص ١٦٨ ، شمس

الدين الرضوي : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - الطبعة الثانية - ١٣٠٤ هـ - ج ١ - ص ١٦٦ ،

القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم : المحرر - تحقيق : إحسان علي - دار التراث - بيروت والقاهرة -

١١٨٠ - ص ٢٦٤ - وما بعدها .

ابن خزم : المحلى - ج ١١ - ص ١٦٠ .

الشافعي : ج ١ - ص ٢٤٦ .

مقام في أصول الأحكام - ج ١ - ص ١١٦ .

١٦
تقدم
ولهم في التواضع
النظام العام في التواضع

واستناد لهذه البراءة
لا يبري ، الذي على اعتناق الإسلام
مضمونا لأصل الذمة كما في عقد
عقيدت وعدم التعرض له بسبب دوائه .

يقول ابن خزم في هذا ، ثماني أصل الكتاب
ولا على الصيام ولا الحج ، لكن متى كان لهم حكم ،

ورغم وحدة العقيدة التي يؤكد ابن خزم ، إلا أنه يفتي
بيني المؤمنين في عديتهم ولا ما حولها دواء ولا تكسية ولا ص
خوب من الكتابي الموجودة ، ولا يصحوا ما توسلوا الاضياء خفيفا
بولوا أصواتهم بالتواضع في كتابهم في شيء من حقبة المسلمين .

وحدة العقيدة التي يؤكد ابن خزم ، يرى أنها أصل الذمة فقط ، الذين

كتابي من اليهود والنصارى أو المجوس ، أما إذا كانوا الإيزميين ، يدين كتابي أو من
المجوس ، فإن ابن خزم يرى إجماعهم على الدخول في الإسلام أو معارضة كتابي أو من
غير دين الإسلام إلا من صح النص على الإدلاء وأن النبي عليه السلام أتوهم من النص

١٦١

١٣٦

١٤١

و داخلي في قوله تعالى (قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم و اخرجوهم من البلد) .
 و قالوا (قاتلوا المشركين و اتوا الزكاة فقاتلوا سيئهم) (١١٠).

و قيل جواز أحكام القانون الإسلامي عليه ، فيجب إجماع المحابة
 جميع الفقهاء (١١١).

و هذه المحابة تشمل : محاباتهم من كل عنوان خارجي ،
 و من كل ظلم داخلي .

أما المحابة من الاعتناء الخارجي ، فيجب
 الأمر ، أن يكون لهم هذه المحابة . فيقول ابن حزم : **قال**
 بلأدنا مقصودنا ، و جب علينا أن نخرج لقتالهم بالبر و
 حر في ذمة الله تعالى و ذمة رسوله ، فإن تسليحه دون ذلك اعتداء

أما المحابة من الظلم الداخلي ، فيقول ابن حزم يرى أنه يجب
 مقتصب لأتظلمهم و أموالهم ، فلا يعمل ما لا يرضى إلا بما أباح الله عز و جل
 و السنة ، استناداً لقوله تعالى : **فَاتَّقُوا اللَّهَ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** (١١٢)
 عنكم (١١٣) و قول رسول الله : **إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ** (١١٤).

١١١ المصدر السابق : ص ١١٢ . والآية من سورة التوبة - رقم ٥ .

١١٢ النظر على ميسيل الشافعي ، ابن شداد ، القتيبي - ج ١ - ص ١٠١ - السبكي - حاشية السبكي على

الشرح الكبير - ج ٢ - ص ١٠٠ - ١٠١ - الشبراوي ، المذهب - ج ٢ - ص ٢٦٦ .

١١٣ ربح أن هذا العبارة مأخوذة من نسخة المطبوعة حالياً لمصنف ابن حزم ، مراتب الإجماع في المعادلات

و المعادلات و الاعتقادات - مكتبة التفتي - القاهرة - ١٩٢٨ ، فإن لمّا التفتي أحد من الراس التفتي ، و

أبو داود في كتاب : الفرق - الطبعة الثانية - تونس - ١٩٨٤ - ج ٢ - ص ٩٠ على أنه قولاً في كتاب

الإجماع المتداول في عصره ، و هذا يدل على أن يد النسخ امتدت إلى أكثر من موضع من هذا الكتاب

و العهد - آية ٢٦١ .

١١٤ ج ١ - ص ١٦٦ - ١٦٨ ، و أخيراً زاد البخاري في كتاب الفقه ، وهو جزء من

حديث جابر .

م : أن لأهل الذمة ، الحق في حرة العمل ومباشرة النشاط الاقتصادي الذي
في ذلك شأن المسلمين . يقول : لا يعمل للمنى من البيع والشراء ، إلا
أن تولى ولاسته بالبيع من ذلك ١١٦ .
سلم " فلا يمانى من مشاركة المسلم للمنى ، إذا كانت الدواع عند

م والشراكة للمنى ، بعمل الأموال تحت نقد
س ، وإيضاً قد ابتاع رسول الله طعاماً من
أوهى رعى عنه ، فتجارهم جائزة

م : معاملات الربا ، فهي
على أحدها يقر المسلم
١١٧ .

بوى ابن حزم
يونجيون فيه ، شأنهم
مبايعي المسلم ، لأنه لم
كما يحق للمنى مشاركة المسلم
المسلم وتولى العمل بماله ١١٨ .

وقد احتد ابن حزم في رأيه بحرية العمل
عالم أهل خيبر - وهم يهود - في الزواج والنكاح
يهودى بالثبوت ، ودعت دواعه ، فسات عليه المسلم
ومعاهلهم جائزة ، ومن خالف هذا فلا يؤخذ به ١١٩ .

والحق رغم حرة العمل للمنى ، إلا أن هناك محظورات أهمها
محظورة عليه كما هي محظورة على المسلم . يقول ابن حزم : الربا في
والذنى ، وبيع المسلم والحرى ، وبيع النعيق ، كما هي يقره المسلم ولا تؤق
كما أن لا يجوز للمنيق بيع العود والشاذو في أعصار المسلمين ١٢٠ .

وهناك محظور آخر ذكره ابن حزم وهو : إذا استصلح ذى أرض موات فلا تملك
وأن يملكها فلا تكون الأرض بالإحياء ، إلا المسلم ، وأما الذنى فلا ، لقول الله تعالى :

١١١ ابن حزم : المحلى - ج ١ - ص ١٦٥ .

١١٢ الصور نفسها ونفس الصفحة . وإلى نفس الأى يلعب المظلة نتجوز عندهم الشراكة ، انظر ، ابن
قضاءه ، المنق - ج ٥ - ص ١ - ٢ . وخالف رأى ابن حزم والمظلة رأى الشافعية ، لعدم بقاء المسلم أن
يشترك غير المسلم في المعاملات المالية ، انظر محمد بن يوسف الشافعى : الأم - المطبعة الأيوبية - بولاق -
١٣٠٠ - ج ٥ - ص ١ - ٢ .

ابن حزم : المحلى - ج ١ - ص ١٦٥ .

الشافعى : ص ١١٤ .

ج ١ - ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥

الأرض لله يورثها من يشاء من عباده ۝ الذين آمنوا واتبعتهم أحباؤهم يأمنون الله وكهلاً ولجئناهم إلى الله وإلى ربهم عز وجل ۝

تعداد الحوادث

يجوز كسرة أهل الذمة وأهلناهم إذا كانوا معاكين ، وذلك من كفارة
تخصيم المسلمين بها .

بوي أنه لا يعطى كأنه صدقة، مستشهداً بحديث الرسول،

هـ : قال لهم أن الله اتفق على عليهم حيلة تؤخذ من
أخبارهم الرسول لقراء المسلمين فقط ١١١

فقد جاء النص فيها أن يؤخذ من الجنب
اليمين ١١٦.

الحاصلون
١- على

بوی این خدمت آنکه
الیهین، انکه کم بخت منی

ولیکن در غم حلاوتان این دو مرد

جئنا بعت معاذنا إلى اليمن وقال

أشقيائهم ويؤدوني فتواتهم ١٠١٠ فالصدق:

حسابی کہ نہ لایعجز: اعطاء اللہ ہی میں الہی کہ

المسكين في غداكم ، فلا يحسن منها على احد

11/11/12

1111

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ

...

١٩٦٦. أبحاث الخصاله فان النفر ملك الاراد

له : وكان الشكك عن طريق إجماع المذاهب

الأخرى. انظر: ابن خلدون، ص ١٠٠ -

أهـ فيما بعد اتبعنا نوب من الصوان.

جبل - جنة السعداء -

11/14

من فقهاء السلف

والخطاب : مؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الثاني : وإيجابات أهل اللغة عند ابن خزم :

عوم ثلاثا وإيجاب على الذي أن يقوم بهادى :

١١٦

والأولى : الذين يكتفون القانون الإسلامى للذى ، وهو ما توره أحد
- أى الإمام - بطلها حقان : أحدهما : الكف عنهم . والثانى :
والحماية مجرمين^{١١٦} .

والثاني : حقوقهم وأموالهم ، وحمايتهم تقتضى قتالة
أهل الدولة الإسلامية أو خارجها ، بحيث إذا لم
الجزء منهم لانتقام القاتل لها .

والثالث : الوليد مع أهل الجيرة ، حيث
لهم ما للمعاقد وعلمنا التبع

الى : قالوا الذين

الحق من الذين

قال

حد ابن

١- أهله الجزية

الجزية عقيل الحماية

القتل بموتهم : وتمنهم لهم

الحماية لهم ، ليسكنوا بالكف أخيراً

فالكف عنهم بمعنى : علم الناس بحقوقهم

النافعة عنهم عند أى انتفاء يقع عليهم من داء

يستطيع المصلحون توفير الحماية لهم فلا يجوز استيفاء

وعاينوا أن الجزية عقيل الحماية ، ما ورد فى صلح

ورده فى هذا الصلح التزمنا على أهل الشام ، إن أدوها فم

لهم^{١١٦} .

وقد ثبتت الجزية عند ابن خزم بالكاتب والسنة ، فمن الكتاب قوله تعالى

الذين آمنوا بالله ولا يلزمهم الأمر ولا يعجزون ما حرم الله ورسوله ولا يؤمنون ديناً

أولوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون^{١١٦} .

١١٦ هناك العديد من النواصير العامة التى تناولت مسألة الجزية ، ولعل أبرزها : دراسة داهيل ديمت ،

الجزية والإسلام - ترجمة : نوري جاد الله - دار الحماية - بالاشتراك مع مؤسسة فرانكفون - بيروت -

نيويورك - ١٩٦٠ ، والتى قد فيها لأ.أ. بوليس فلها وزن فى كتاب : الدولة العميلة وسوقها - ترجمة

يوسف القس - دمشق ١٩٨٦ ، الذى زعم فيه ، أن الجزية والحراج مجردة بالذات فرفضها العرب وقت الفتح

على غير المسلمين ، مما ساعد على سقوط الدولة العميلة الإسلامية . انظر تفاصيل هذا لأ.أ. داهيل

ديمت عليها فى كتاب : الجزية والإسلام - ص ٢٩ وما بعدها .

١١٦ أ.أ. الدردى : الأحكام السلطانية - ص ١٨٣ .

أ.أ. يوسف الحراج - ص ٢٠ .

١١٦

أما ابن خزم

ابن خزم هو : أن

الإسلام : أ.أ. الدردى

الصلح - ص ٢٠ - ٢١ ، والآية من سورة التوبة - آ ٢٩ ، وحتى الضمان كما هو

على حكم الإسلام على الكفار ، ولا يظهر أن شيئاً من كفرهم ، ولا ما حرم فى دين

الدين - ص ٢١٦ .

والله

ومن الأئمة

حالم وحالته . من

ومن كتاب رسول الله

الإمام علي بن أبي طالب ، وعليه

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب الذي يجب عليها الجزية عنه

بواسط الشريعة الإسلامية فتواتر أهل الله

وجوب الجزية على الشيعة الفاطمي واليهودي والألماني

حتى لو كانوا يهودين . ويضع ابن القيم أسس هذه

نقضي الأوجب الجزية على عابري لثوبه تعالى : لا يكلف

واجب مع عبود ولا حرام مع عبودية

التي فقد ثبت عن الرسول صلى الله عليه وآله أنه أخذ الجزية من مجوس

أخذاً أن رسول الله قد بعث مفاوضين جليل إلى اليمن ، وأخبره أن يأخذ من كل

أهل الأمانة ديناراً أو قيمته من العاقرة

التي إلى أهل اليمن : فمن كره الإسلام من يهودي أو نصراني ، فإنه

جزية ، على كل حال دية أو شيء ، هو أو عبده ، ويشاركه من

أهل حرم :

منه الخليفة ، ومن هذا الطلاق تواتر بين القيم : علم

المؤمن الذي أوجب عتقاً ، وذلك العقل ،

الفاصلة بقوله : تواضع الشريعة كلها

الله نفسه إلا ما أتاه الله ، ولا

أهل التي بأولها ،

السلطانية -

أو جبه

التي -

وقد نص بعض الفقهاء معنى كلمة "الغنيمة" التي وردت في آية الجزية بقوله : التي

مغنون ، والغنائم ، والنسيب في المغنمات ، وفيه السلبيات . أمثلة : الغنائم : الأحكام

من ١١٢ - ١١٣ ، ابن خلدون : المغني - ج ١ - ص ١٢٦ ، النجاشي : المغني - ج ١ - ص ١٢٦

الكتاب من كلام : الأموال - ج ١ - ص ١٢٦ ، محمد خليل بن علي - مكتبة الأئمة - دار الفكر -

١١٢٦ - ص ١٢٦ وما بعدها .

وقد ذكر ابن القيم الفحول الثاني في تفسير الصغار التي يكون عليه النبي وقت أداء الجزية ، فقال

عكرمة : أن يصفها هو قائم ، ويكون أئمة جالساً ، وذلك طائفة ، أن يدعى بها منصف عابداً لا راجعاً ،

وهذا وقد عتد إجماعاً بها ، ويؤيد إلى الواقع الذي توخاه من المنصف ، ثم لم يوجد منصف .

وقد ذكر ابن القيم هذه التعارض وقال : التعارض في آية الصغار هو التواضع بين من أحكام الله عليهم ،

والمطاع الجزية ، فإن التزام ذلك هو الصغار " أمثلة : أحكام أهل اللغة - ج ١ - ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١

جانب الفئات السابقة التي تعفى من أداء الجزية ، ينزوي بعض الفقهاء عدم وجوبها
 على يديهم من أهل الذمة ، كالإيمان في الصوامع والديارات ، لأنهم ليسوا من أهل
 الدين ، لا يقاتلون ، ولا يقاتلون ، كما لا يجب على الفقهاء عنهم . وفتح الذمة
 ولو بذل الجزية قوة الدين ١١١ . وذلك انحصرت الجزية فيمن يستطيع
 أن كان يجب عليهم الجهاد لو كانوا مسلمين .

الفقهاء الذين رأوا إعفاء بعض الفئات من الجزية . فعند
 ١٢٠ . ولم يفرقوا بين أو عبد ودين غني أو فقير ، ودين
 فالكل عند موافق في وجوب دفع الجزية وخاصة
 الجزية عن يديهم صانعون ١٢١ فلم يجد
 الفقهاء من يرى إعفاء بعض الفئات من

والذي
 على غير الله
 القتال ، والفلاحين
 النساء من غير جزية ،
 القتال من غير السليق ،
 وقد رجع ابن حزم التمسك ببعض
 أنها يجب على أهل الكتاب واليهود
 ذكر أو أنثى ، أو يفرق أو غير رهاب ،
 من البالغين استناداً لقول الله تعالى : - حتى يعطوا
 الآية فتمعت من أهل الذمة ، ولهذا فقد رجع ابن حزم
 الجزية ، وذلك على النحو التالي :

أ- قد بين حزم في الفتاوى المذكورة في دفع الجزية :

رد ابن حزم آراء من اشتبهوا الذميرة في دفع الجزية ، بأن الدين لازم للنساء
 ولم يأت نص بالتفريق بينهما في دفع الجزية .
 وأما القول بأن الجزية لا تؤخذ من النساء ، لأنهن ليس من أهل القتال فلا يجب
 الجزية ، فإن ابن حزم رد ذلك إذا لم تؤخذ جزية من النساء فيمكن ألا تؤخذ من الوصي ولا من
 أهل بيته من بلاد الكفر لربما يؤمنهم وأموالهم ولم يقاتلوا مسلماً ، لأن محله لا لم
 يحاربوا ، فيجب أن يقاتل أهل الأمان على الإسلام ، ومقاتل أهل الكتاب على الجزية . وهذا
 عام للرجال والنساء ، والتفريق بينهما في وجوب دفع الجزية لا يجوز ، وأيضاً لا يعمل أن يبنى

١١١ المأثور : الأحكام السلطانية - ص ١٨٢ ، أبو علي : الأحكام السلطانية - ص ١٨٩ ، فتح الدين

الفتوح : منتهى الإشارات في جمع المنافع النفع وبنه - تحقيق : عبد الفتى عبد الحافظ - مكتبة دار
 دولة - القاهرة - ١٩٦١ - ج ١ - ص ٣٣٠ ، ابن شامة : المقتضى - ج ٨ - ص ٨٠٩ ، وأما هذا ، أبو
 الخوارزمي - ص ١٢٩ ، وأما هذا ،

العلمي - ج ١ - ص ٢٤٥ .

العلمي
 ج ١ - ص ١٢١
 حوزة النجف : ١٣٦١

مخاطبة

أخذه في أن

الكتاب فغير قتل

أن لا إله إلا الله وأني

فعلوا ذلك عصوا مني دعاء

أن هذه اللواتم كلها على النساء

الرجال ، ولعلنا لا نعصم دعائهم وأموالهم

الإسلام أو الجوزة إن هي مكليات ١٦٦.

كما رد على احتجاج من يقول بعدم أخذ الجوزة

والصبيان ، استناداً للنبي عمر بن الخطاب عن أخذ الجوزة

خالفتم هذا الحكم فاستقطم الجوزة من المستيقن والرجل رغم قو

الجميع عاصوا النساء . كما أنه لا حجة في أخذ غير رسول الله ﷺ

بعث معاذ بن جبل إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ من كل عالم وحالة من أموال

يخضع من المظفر ١٦٦.

بـ فقد أقر يوم من الفتوح الحوية في دفع الجوزة :

رد ابن حزم جميع الفقهاء الذين اشتروا الحوية في دفع الذم للجوزة ، بأن عمر بن

عبد العزيز أخذ الجوزة من عشقاه المسلمين من اليهود والنصارى ، كما وأيضاً كتب رسول الله

ﷺ إلى أهل اليمن : من دى الإسلام من يهودي أو نصراني فذاك لا يجوز من دين وعليه

الجوزة ، من كل عالم ذكر أو أنثى حر أو عبد ، ويأخذ من يرضى المظفر أو غيره ١٦٦.

مختلف للإسلام ولا يؤخذ الجوزة ولا يقتل ، لأنها خلاف القرآن والسنة . ولا خلاف بين

النساء مكلفات باستئذان الإسلام مثلما يؤم الرجال ، وأيضاً لا يجوز إيقادهم على

الجوزة . وقد صح عن النبي أنه قال : تكون أن أقاتل الناس حتى يشهدوا

رسول الله ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويؤمنوا بما أرسلت ، فإذا

هم وأموالهم إلا بعتها ، وحاصلهم على الله ١٦٦ ولا خلاف في

أمنى على الرجال ، وأن أموالهم في الكتاب مضمونة كالأموال

للنساء ، إلا بما يعصم الرجال به أموالهم وأعراضهم ، من

من النساء وأخطأ من كل عاصها النساء

من النساء لا يقول لهم : أنتم من

الذين عصى من الخطاب وأخطأ من

الذين لا يؤمن برسول الله

الامة ، ويأخذوا أو

١٦٦ فتح الباري : ج ١ - ص ١٨٨ ، حاشية السلي - ج ١ - ص ١٦٦.

١٦٦ ابن حزم : المحلى - ج ١٠ - ص ١٦٦ - ١٦٧.

المحلى : ص ١٦٦.

السلي : نفس الصفحة.

: ص ١٦٦.

نقد ابن حزم في اشتراط التوبة في دفع الجزية :

جاء الذين اشتروا التوبة الثالثة للذي حتى يدفع الجزية ، وقال بصورة أخذ
تفتيح ، معتصدا على أعمال الرسل ، الذي لم يفرق في أخذ الجزية بين أحد
ولكن اشتراط فقط على المسلم ١١١ .

د الإيهان من دفع الجزية :

الاجان من دفع الجزية ، وقال بوجوب الجزية على الزاهد
من جند التوبة ، أنه نوع من الجزية على وجان التوبات

في بعض الحالات من دفع الجزية ، واشتراطها

مكون واجب . أما ابن حزم فلم يستثن

تو دفعها بأن محمداً رسول الله

٢- التزام أحكام القانون الإسلامي :

من واجبات أهل السنة عند ابن حزم ، أن يلتزموا أحكام الإسلام التي تنطبق
لأنهم يقتضون عقد الذمة ، أصبحوا من أهل دار الإسلام فعليه أن يستقيموا بأحكام
الإسلامية ، خالف تلك القوانين التي لا تحمي عقائدهم وحرمتهم الدينية ، فليس عليه
تكاليف من التكاليف ذات الصبغة التعبدية أو الدينية ، مثل الزكاة التي هي ضريبة وعبادة
في الوقت نفسه ، وعلى الجهاد الذي هو خدمة عسكرية وخدمة إسلامية .

وبما هذا ذلك يلزمهم أن يستقيموا بأحكام الشريعة الإسلامية في اللباس والأموال
والأنواع ، أي في التواصي الدينية ، شأنهم في ذلك شأن المسلمين ، وقد استدل ابن حزم على
ذلك بقول الله تعالى : **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا حَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا** ١١٢ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا حَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا** ، وقال : **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا حَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا** ، وقال : **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا حَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا** .

١١١ المصطلح السابق : ص ٢١٩-٢٢٠ .

ابن حزم ، المحلى - ج ٢ - ص ٢١٩ .

السابق : ص ٢١٨ .

آية ٢٨ .

آية ١٥٨ .

ج -

وه ابن حزم
الجزية من الذي
غنيا كان أم فقيرا -

د - نقد ابن حزم في استبعاد

وه ابن حزم رأى من استبعد
تفتيح من أهل الذمة ، فقد صح عن عمر
على كل زاهد ديني ١١٦ .

هذا في ردود ابن حزم على التفتيح ، الذين أشبهوا
للذي دفع الجزية أن يكون رجلا حرا ، غنيا ، وألا
أحد من أهل الكتاب والمجوس من دفع الجزية ، واشتراط أن
الينا ، وألا يطعنوا فيه ، ولا في شيء من دين الإسلام ١١٦ .

على السلفين ،

أبناء التوبة

هم أي

أما

١١٦

المصطلح

أما صورة

١١١ سورة الأعراف :

و

السليق

والتهم

جائزهم المسلمون ولا يؤمن

كما يلزم ابن حزم إلى

تعالى "فأحكم بينهم أو أقرهم من بينهم"

خالف هذا فهو غلط

يعنون ١١١

واستدل ابن حزم على رأيه أيضا بقوله تعالى :

على الإثم والعنوان ١١٢ الذين ردهم إلى حكم القوم البدل

والفتوى بما أعال على الإثم والعنوان

واستدل أيضا بقوله الله تعالى "حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون"

جاء أحكامنا عليهم ، فإذا عاتروكم بعدكم فما أضغاث ذباب

ويؤيد ابن حزم رأيه في موضع آخر بقوله : "ويعلم على اليهود والنصارى"

يعلم أهل الإسلام ، في كل شيء ، وهو أم سفلوا ، أو فاء أو لم يأتونا ، ولا يعلى ردهم

حكم دينهم ولا حكمهم أهل ١١٣

١١١ ابن حزم ، الأحكام في أصول الأحكام - ج ١ - ص ١٠١ - ١١

١١٢ سورة المائدة : آية ١١

١١٣ سورة المائدة : آية ١٢

١١٤ الصلوة السابق ونحو الصلوات ، والآية من سورة المائدة - آية ١٠

١١٥ سورة المائدة : آية ١٢

سورة التوبة : آية ١١

١١٦ الفلق - ج ١ - ص ١٢٦

ص ١٢٥

١٦١

١١٢ ابن حزم

١١٣ الصلوة السابق

اتفق الفقهاء على ضرورة الحكم بين غير المسلمين ، بالسيرة الإسلامية ، وأن القانون هو القانون الإسلامي (١١).

قانون المسلمين :

عند ابن حزم ، أن يعتبروا شعور المسلمين الذين يعيشون معهم وفي اجتماع عما فيه غضاظة على المسلمين ، وانتقامي لديهم ، على قتله أو رسوله أو دينه بسوء ، لأن إظهار هذه الأفعال ، ضدتهم ، وطمس في الإسلام التي قامت عليه الدولة

مع شعور واختاري في أمصار المسلمين ، أو إذا من غير من الخطاب (١٢).

الذين عليهم
في أمصار

يجب على أهل اللغة
وعليتهم ، فيجب عليهم ألا
تأتي اللدس بحائنه وتعالى أو
استغفان بالمسلمين ، وأنزاع بعق
الإسلامية (١٣).

وأيضا على أهل اللغة ، الامتناع عن إظهار
إدخالها ليدها على وجه الشهوة والظهور ، ولها من الشو

والها : تنقض عقد اللغة عند ابن حزم :

يؤي ابن حزم أن الذي ينقض عقده بثلاثة أفعال يو تكلم في :

أ- إذا أعلن دمي سب الله تعالى أو سب رسول الله صلى الله عليه وسلم

مسلم من المسلمين ، فقد فارق الصغار ونكث بذلك عهده ونقض دمه ، و
وحسبه وأمواله (١٤).

من دين الإسلام ، أو
جسده يعني دمه

ب- إذا حارب النبي ، فإنه جسد ناقض للغة وليس محاربا ، لأنه قد فارق الصغار
فلا يجوز الإقتله أو إسلامه ، ولا يجب عليه شي . أصلا في حكم ما أصاب من دم أو نزع أو
مال ، إلا ما وجد في يده فقط لأنه حربي لا محارب (١٥).

فان
أ

(١١) انظر على سبيل المثال : المازدي - الأحكام السلطانية - ص ١٨٥ ، أبو يعلى - الأحكام السلطانية - ص ١٦٦ ، التبريزي ، المذهب - ج ٢ - ص ٦٢٢ .

(١٢) ابن حزم : المحلى - ج ١١ - ص ١٠٨ . رأي فقهاء الأولى بنحو ابن القيم ، أحكام أهل اللغة - ج ١ - ص ٨٠ - ٨١ ، المنتهى : منتهى الإرادات - ج ١ - ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ، المازدي - الأحكام السلطانية - ص ١٨٤ - ١٨٥ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ١٦٢ - ١٦٤ ، التبريزي ، المذهب - ص ٦٢٤ .

حزم : المحلى - ج ٢ - ص ٢٤٨ .

المنها : ج ١ - ص ٨٠ ، ص ٢١٥ .

الصلوة
ج ١ - ص ١٢١
أحكام الصلاة
أحكام الصلاة الثانية

إذا لم يرضع الناس المصغرة الذي يجمعه شوطها على نصارى
منه له ، وتنقض بهذا عقد ، ويحل للمسلمين منه ما يحل من أهل العائنة
شوطي :

أدوية جديدة ، وعدم تجديد القديم منها ، ولا يبيعوا المسلمين من

أول كتابهم واستضافتهم لغير

١- ألا يأتوا بأجساد على المسلمين

٢- ألا يبيعوا أولادهم التوت ، ولحم لا يبيعون

٣- ألا يبيعوا شوكا ، ولا يبيعون صليبا ولا

ولا يبيعون نالتوسا إلا خنقا ، ولا يبيعون أصواتهم
المسلمين ، ولا يبيعون في الاحتفال بأعيادهم ولا يبيعون الخنازير

٤- أن يحبوا المسلمين ويوتوهم ويؤمروا بهم من مجالسهم

ولا يستبشرون بهم في شيء من ملاسهم ، فيؤمروا بهم جنسا كانوا ، ولا يندبوا

ولا يتكلمون بكلامهم

٥- ألا يفتقدوا سببا ولا يتغفروا شيئا من الصلح

٦- ألا يرفعوا مع موتهم أصواتهم ، ولا يظهرون النيران معهم

هذا في شوطها التي ذكرها ابن حزم ، والتي يرى أن الناس إذا لم يرفعوا بها إبله

ناقض للمشهد ، ويضيف ابن حزم لها أيضا أنه من الصغار الأيوبي الذين مسلموا ولا

يستخفون ، ولا يتولى أحد منهم شيئا من أمور السلطان يجرى لهم فيه أمر على مسلم ^{١١١}

وعكس القول أن هذا التشدد في صياغة ابن حزم للأحكام الخائف بأهل الذمة يرجع إلى

الفصل الثاني

العلاقة السياسية بين المسلمين واليهود عند ابن حزم

ثانياً: حدود معاملات المسلمين مع اليهود.

حدود

أولاً: فروع الجهاد وال

ثالثاً: أحكام غنائم اليهود.

تقديم:

عالجنا في الفصل السابق موضوع العلاقة

بينهم وبين المسلمين عند ذمة، يثبت لهم حقوق

الفصل، كما أوضحنا أيضاً ما يستتبع به عقد الذمة بين

أما في هذا الفصل، فسوف نتناول موضوع العلاقة المسلم

من اليهود الذين لا يوسط بينهم وبين المسلمين عند ذمة، بل

يدخلوا في الإسلام أو يدخلوا في ذمة المسلمين.

وسوف نوضح في هذا الفصل، رأى ابن حزم في مجموعة من القضايا

بجهاد غير المسلمين، وآداب الجهاد معهم، وحدود معاملات المسلمين معهم، و

غنائم الحرب، إلى غير ذلك من القضايا المهمة في مجال الفكر السياسي الإسلامي.

أولاً: فروع الجهاد وآدابه:

١- فروع الجهاد

يرى ابن حزم أن الله قد أمر المسلمين بجهاد الكفار والمشركين، فالأصل في الرسالة أن

يدعى إليها على البدر. وقد استدل ابن حزم على رأيه في فروع الجهاد بالأية الزكية "فانظروا

الشركيين حيث وحلوتهم" ١١٠ وحدث الرسول ﷺ أن أنزل الله حتى يقولوا لا إله

إلا الله فإذا قالوها عصوا مني دعام وأموالهم إلا بجهادهم" ١١١ وهذا يعني في رأى ابن

حزم ضرورة قتال المشركين جميعاً إلا من جاء النص بتوحيدهم ١١٢.

ذمة الذمة - آية ٥.

أولاً: ص - ١٥، التسطي: ص - ٥٥، ص - ١١١، حقه السابق - ص - ١٥ - ص - ١٠٠، مجمع

الغنى: شرح البخاري - ص - ١٠١ - ص - ١١٥، ص - ١١٥، ص - ١١٦.

في أصول الأحكام - ص - ٥٥ - ص - ١١٩.

ص - ١١١

ص - ١١٦

الرواية: ص - ١١٦

ص - ١١٦، ص - ١١٦

أما قول في هذا : أن الأبيات والأحاديث قد جاءت عامة فيجوز معاملة النكاح ، غير
معمم أو اعتناء ، ولم يرد ما ينسخ هذه الأبيات أو يخصها ، إلا آية الجوزة في حق

من نكح نكاحاً على السليق ، إلا أن نكح نكاحاً في أحيان ، ونكح عوق
في النكاح الأخرى ؟

جوابه : كفاية ، فإذا قام به من يدفع الأعداء ، وغزوهم في عتو
أو فوضه على الباقين ، ^{١١١} استثنى الحديث الرسول ﷺ

أنه يرى أنه نكح عوق في حالتيه :

١- بلطيم ، ولم يكن من المستطاع رد الأ

عن غلظة ١١٢

على شعبة من

أن

وكان
مقتداً به
أهل الكتاب

لذا فالجهاد عند أبي
نبي أحيان أخرى ، وذلك عند

بوي أبي حنيفة أن الجهاد نكاح
دراهم ومحمي تغير السليق ، مستطاع
ليجبت من كل رجلين أحدهما والأخرى بينهما

وأنهم أن الجهاد عند أبي حنيفة نكاحاً ، وإن

الحالة الأولى : إذا جرم العدو على السليق ونزل
بانتواك جميع الجاهدين ، استأذنا لهذا آية مؤمنة :

١- قوله تعالى : قاتلوا الذين يؤمنونكم من الكفار وليجهدا فيكم

٢- قوله تعالى : آمنوا حقاً وأقوالاً واحداً بأمر الله وأنفسكم

٣- قوله الرسول ﷺ من مات ولم يغزو ولم يحدث به نفسه مات

فقاً ١١٣

وهذا خطاب موجه إلى كل مسلم ، فكل من أراد ما هو بالجهاد في هذه الحالة ، ويجب
بنتظر السلم أو الإتمام والقبول ، فلو أن إماماً أتى من قتال أهل الحرب لوجبت معصيته في
ذلك لأن أمر بمعية فلا يصح ولا طاعة ١١٤

١١١ ابن حزم : المحلى - ٥ - ص ٢٩١ . وقد اثنى الفقهاء المسلمون على أن الجهاد نكاحاً ، فهو
على سبيل المثال ، أبو الوليد سليمان بن خلف الدبسي : التتقى ، شرح مواعظ مالك - مطبعة السعادة -
القاهرة - ١٣٣٦ هـ - ٢ - ص ١١٩ ، الشيرازي : المذهب - ١ - ص ١١٢ ، ابن القيم : المنهاج : فتح
القدوس - ٥ - ص ١٣٦ وما بعدها ، ابن غلظة : المحلى - ١ - ص ٢٤٥ .

١١٢ البيهقي : السنة الكبرى - ٥ - ص ١٠ .

أخبار النبوة - ١٢٢ .

النبوة - ١٢١ .

السنن - ٢ - ص ٧٩ - دار الحديث - بيروت - د . ت .

ج ١ - ص ٢٤١ ، ٢٤١ .

١١٣

أما حرم

أهل البسايدي

١١٤ ابن حزم : المحلى

قَالَ الْمَكْتُوبَةُ: إِذَا اسْتَنْفِىَ الْخَلِيفَةُ خَصَاصَةَ مِنَ الْقَادِرِينَ ، فَمِنْ أَمْرِ الْإِسْلَامِ بِالْجِهَادِ إِلَى دَارِ
 مِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَطِيعَهُ فِي ذَلِكَ ، إِلَّا أَمِنْ لَهُ عَلَى قَاتِلِهِ ، اسْتَنْفَا الْقَوْلَ بِرَسُولِ الْأَجْمَةِ
 جِهَادَ رِبَةِ ، وَإِذَا اسْتَنْفِىَ فَانْفَرُوا ١١١.

عَلَى بَيْنِ حَزْمٍ

أَنْ يَنْتَزِمَ بِمَا أَسْلَمَ جُنْدًا يَنْزِعُ بِالْجِهَادِ الشَّرِيفِ ، وَتَدْعَاهُ بَيْنَ

الْحَبِيبِ ، فَمِنْ
 بَعْدَ الْفَتْحِ ، وَالْجِهَادِ
 ١٢- أَدْبَارُ الْجِهَادِ عَلَى

الْجِهَادِ أَذْيَاهُ الَّذِي يَجِبُ
 حَزْمٌ فِي مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْأَعْمَالِ فِي
 ١- إِنْزَالُ الْوَالِدَيْنِ

بَوَى ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ لَا يَدْعُو إِلَى إِنْزَالِ الْوَالِدَيْنِ فِي
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، جَاءَ رَجُلًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 السَّلَامُ : أَيُّي وَالدَّائِلُ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَنَبِيهَا يُجَاهِدُ

وَلَكِنْ يَجِبُ أَخْبَارُ ابْنِ الْوَالِدَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْعَدُوُّ قَدْ دَخَلَ أَرْضَهُ
 فَتَدْعُو الْجِهَادَ وَاجِبًا عَلَى كُلِّ قَادِرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَمَعْبُورُ ابْنِ حَزْمٍ
 الْجِهَادُ الْإِسْلَامِيُّ ، إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ الْعَدُوُّ بِقَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَيُفَوِّضَ
 إِيَّاهُمْ ، أَنْ يَنْصَلِمَ مِنْهُمْ لِهِمْ ، أَنَّ الْأَمْرَ أَوْلَى بِالْأَمْرِ ١١٢.

ب- عِلْمُ الْقَوَارِ فِي الْوَهْدِ

بَوَى ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْجَاهِلِينَ الْمُسْلِمِينَ ، التَّيَبُّاتُ أَعْلَمَ عَلَيْهِمْ أَثْنَاءَ الْقِتَالِ ، وَوَلَوْ
 كَثُرَ عَدُوُّهُمْ ، وَلَكِنْ إِذَا نَوَى الْمُجَاهِدُ مِنْ رُجُوعِهِ الْانْقِصَامَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَسْتَنْصِرُ بِهِ ،
 أَوْ يَنْوِي السَّكْرَ إِلَى الْقِتَالِ ، فَيُفَوِّضَ بِهِ ، أَوْ إِذَا لَمْ يَنْوِ الْإِقْبَالَ بِهِ عَارِيًا ، فَيُفَوِّضَ عَلَيْهِ
 نَبِيًا ١١٣.

وَقَدْ اسْتَنْفَا ابْنُ حَزْمٍ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ آيَةِ تَرْجِيهِ فِي : ١١٤

١١١- المصدر السابق : ج ٢ - ص ١١١ والمختار : صحيح البخاري : ١ - ص ١١٢ ، ج ٢ ص ٢٥٥ .

١١٢- ابن حزم : المحلى - ج ٢ - ص ١١٢ والمحيط براه البخاري وأبو داود والسنن والنوحي

في السابق وفتن الصلابة .

المحلى - ج ٢ - ص ٢٩٩ .

ص ٢٩٩ - ٢٩٩ .

١١٣- المحلى

المحلى : ج ٢ - ص ٢٩٩

المحلى : ج ٢ - ص ٢٩٩

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُتِلْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا رَحْمَةً فَلَا تُولَوْاهُمُ الْأَكْبَادَ . وَمَنْ
 أَدْرَاكُمْ مَتَىٰ يَأْتِيَنَّكُمْ أَوْ مَتَىٰ يُجِزِي إِلَىٰ قِتْلَةٍ ، فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَا لَهُ مِنْكُمْ
 : كَمِ مِنْ قِتْلَةٍ قَلِيلَةٍ ، غَلَبَتْ قِتْلَةُ كَيْدِهِمْ عَلَى اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ١٦٦ .
 يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لَا تَتَّبِعُوا آيَاتَ الْكُفَرِ ، وَأَعْلُوا إِلَهُ الْعَالَمِينَ ، فَإِذَا
 أَرَادَ جُنُودُ اللَّهِ أَنْ يُلَاقُوا السُّيُوفَ ١٦٧ .

الغالب :

نساء المشركين ، والقتل من لم يبلغ منهم ، استندوا
 النبي ﷺ مقبولة ، فأنكروا رسول الله ﷺ قتل

، ولم يكن المسلم مني منهم ، فقتل

، ووجه ابن عمر أن رسول
 نساءهم لا قتال : مع من

نساء النساء

للأخ

١- يوليه يومه
 ٢- قوله تعالى
 ٣- قول الرسول :
 ليعتصم فاصبروا واعلموا
 ج- لحوم قتل نساء المشركين
 يذهب ابن عمر ، إلى أنه لا يهل قتل
 للأخ ، فإن المؤذرحات في بعض مقامات
 النساء والصبيان ١٦٨ .

أما إذا اشترك النساء والصبيان في القتال مع قومهم
 أجاز ابن عمر قتلهم ١٦٩ . وقال بعض جهود الفقهاء ١٧٠ .
 ولكن إذا أصيبوا في الحرب عن غير قصد ، فلا حرج في ذلك
 الله ﷻ ينزل عن أهل الدارين عن المشركين فيصاب من ذراريهم
 بأنهم ١٧١ .

أما غير المقاتلة ، فيرى ابن عمر جواز قتلهم ، فقتله ، يجوز قتل كل ماء
 والصبيان من المشركين ، من مقاتل أو غير مقاتل ، أو ناجر أو أجير ، أو شيخ كبير أو
 أو أسقف أو قسيس أو راهب ، أو أمي أو مفقد ، وحائز عند استبصارهم أيضا محتجزون

١١١ حواشي القتال - آية ١٥ ، ١٦ .

١٦٦ حواشي آية - آية ١٦٩ .

١٦٦ صحيح البخاري : ج ١ - ص ١٢ ، شرح النووي : ج ١ - ص ٢٢٧ ، فتح الباري : ج ١ - ص ١١٧ ،
 حاشي على الآية ٢٥ - ص ١٨٨ .

١٦٧ ابن عمر : المصلي - ج ١ - ص ٢٢٦ .

١٦٨ الصلح الثاني : ص ٢٢٦ .

١٦٩ الشرح : ابن قدامة ، المغني : ج ١ - ص ١٧٨ ، ابن القيم ، المغني : فتح القدير - ج ١ -
 ص ١٨٨ ، الباقى المالكي : الشنقي - ج ٢ - ص ١٦٦ ، الشافعي : الأم - ج ١ - ص ١٨٨ ، عبد
 : البيان - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٣٩٦ - ج ٢ - ص ١٧٨ .

المصلي - ج ١ - ص ٢٢٦ ، والحبش جامع الترمذي - ج ٢ - ص ٢٢٦ ، المغني : شرح
 ٢٠٢

١٧١
 ص ١٨٨ -
 الوهاب الشافعي
 ١٧١ ابن عمر : المصلي
 البخاري - ج ١ - ص ١١٧

١٠٢ : حدود معاملات المسلمين مع الجويين :

التي تجار مع دار الحرب :

البيع أو التصدير لدار الحرب جائز ^{١١١} ولكن بشرطين :

١- أن لا ينافي دار الحرب ، فتجوز عليه أحكام الكفار استناداً لقول

إلى السلم وأنتم الأعلمون ^{١١٢} فاللغو في البيع ، بحيث تجوز

من ودعوة إلى الاستسلام . وأيضاً أن الإقامة في دار

التي يرى ، من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين ^{١١٣} .

فإن كانت موحدة مثلاً .

من صلاح وحيد وذو آب وغير ذلك ، فلا

تفصل : ولا تفاوضوا على الإسلام

سلمية . حرام وسنك من فعل

أهل البيت يؤيدون به عدو

م ، فلم يبرأ منهم بل

قد اتفق

ثانيه

١- حلال

بوي ابن حزم أن

أ- أن يفتي الكلبون

الله تعالى : فلا يفتوا ولا يفتوا

على الداخل أحكامهم ، ومن ومن

الشوك ، حرام استناداً لقول الرسول ﷺ

فمن دخل إليهم بغية جهاد أو رسالة من الأنبياء

ب- ألا يصعد إليهم ما يستقون به على المسلمين ،

يحل بيع شيء من ذلك لهم أيضاً ، استناداً لقول الله

والصديق ^{١١٤} المتقون بهم بالبيع وغيره ، مما يستقون به على الله

ذلك ^{١١٥} وأيضاً أن لا تعطيهم ما استطعن من قوة ومن ردة

الله وعدكم ^{١١٦} . فنقض علينا إلهناهم ، ومن أعانهم بما يحل إليهم

أعانهم على الإسلام والعقوبات ^{١١٧} .

هذه هي القيود التي وضعها ابن حزم على تصدير أي شيء إلى دار الحرب . و

بعض الفقهاء مع رأي ابن حزم على الأحكام السابقة التي تعتبر قيوداً على التصدير ^{١١٨} .

١١١ ابن حزم : المصلي - ج ١ - ص ٦٥ .

١١٢ سورة محمد - آية ٢٥ .

١١٣ صحيح مسلم - ج ٢ - ص ١١٤ .

١١٤ ابن حزم : المصلي - ج ١ - ص ١١٤ .

١١٥ سورة المائدة - آية ٢٤ .

١١٦ ابن حزم : المصلي - ج ١ - ص ١١٤ ، ج ٢ - ص ١١٤ .

١١٧ الأندلس - آية ٦ .

١١٨ ص ١٤ - ص ٢٥ .

١١٩ الكافي : ابن القيم الحنفى : فتح القدير - ج ٢ - ص ٤١٠ - ٤١١ .

١١٨

أما المصلي

١١٩ أنظر على سبيل

١- جواب التعريب في دار الحبيب :

عن ابن حزم أنه من الجائز تخويل أشجار المؤمنين وأهل بيتهم وزودهم وعلمهم وزودهم . ١١١

يرى ابن
وحجته في ذلك .
- قوله تعالى : وإله
صالح . ١١٢ .

فقطون : هو كذا ينفذ الكفار والاشقياء من عند يديهم إلا كتب لهم به على

أنه أخون نخل من التفسير - وهي في طرف دار الحبيبة -
عنه أو غيره .

هذا التعريب ، فإن ابن حزم يرى أنه من الجائز
تقطيعه من بيته أو تركه معاً قائمة على

- ومن سنة الرسول الفطرية ،
دفع عنه ما بها استصير للمسلمين في يوم
أما إذا لم يتوفروا مصلحة المسلمين في
توكلها ، وحجته في ذلك : قوله تعالى : فما
أموالنا بين يدي الله وليخزي الشاقيين . ١١٣ .

- ومن السنة الفطرية للاموال فتحه أنه لم يقطع نخل جنيوه

٢- إبطال العهود مع المشركين :

ذهب ابن حزم إلى بطلان العهود مع المشركين ، واعتما أن الله تعالى
مع المشركين ونسخه ، وقد استدل ابن حزم على ذلك بعدة آيات ، وهي :

الطعن العهد بأمر الله

١- قوله تعالى : يوأمن من الكفار رسولاً إلى الذين عاهدتم عن المشركين ، فسيبهم

الأرض أربعة أشهر . ١١٤ .

يؤاخذ

١١١ إلى حزم : الطعن - ج - ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

١١٢ سورة التوبة - آية ١٢ .

١١٣ سورة المائدة - آية ٥ .

١١٤ إلى حزم : الطعن - ج - ص ١٩٦ . وإلى نفس رأي ابن حزم يعقب المالكي والشافعية ، من أن

يجوز التعريب في دار الحبيب ، وإذا لم تتوفر المصلحة في هذا يجوز تركه . الطعن - الجاهلي ، الشافعي - ج -

١١٥ : الشافعي ، المالكي - ج - ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

أما ما يروى أنه لا يبيح ما قبله من التعريب ، لأن في ذلك فهو القتل وهو شرك ، الطعن :

أما
ابن القيم
والشافعي ، الطعن : الجاهلي ،
١١٦ سورة التوبة - آية ١٢ .

الطعن : فتح التفسير - ج - ص ١٩٦ . أما المالكي فيروى أنه يجوز التعريب والتسمير

من قبله : الفتى - ج - ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

قوله تعالى : كيف يكون للمؤمنين عهد عند الله وعند رسوله ، إلا الذين عاهدتم عند
الله أن لا يفعلوا شيئا من هذا الآية على عهد المؤمنين ، فاعلموا الذين عاهدوا المسلمين

الطريق
عند السجدة الأولى

فإذا أنسخ الإسلام الحزم فانتقلوا للمؤمنين حيث وجدتمهم وخذلتمهم
وخذلوا قلوبهم فليؤاخذوا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ١٦٦

- قوله تعالى :
واصبرهم وانفذوا لهم على

الذين آمنوا بالله ولا يبالون الآخر ، ولا يجرمون عاصم الله
فمن أدبوا الكتاب حتى ينفذوا الجزية عن يد وهم

- قوله تعالى : فاقبلوا الذين
قد أسلموا ولا يملكون دين الحق من غير
صانين ١٦٧

الله تعالى أبطل على عهد مع المؤمنين ولم
يأخذ الكتاب خاصة إعطاء الجزية وهم
وسيع المستجير كلام الله ، ثم
م لإعطاء الإغارة به لأنه خلاف

فإن حزم يرى يقتضي نفسه لهذه الآيات ، أن
يقول ، ولم يجعل للمؤمنين إلا القتلى أو الإسلام ، و
صانين ، وأمن المستجير ، والرسول حتى يؤتى رسالت
يؤذون إلى بلادهم ولا يؤذون ، فكل عهد غير هذا فهو باطل فليس
نوط الله عز وجل وخلاف قوله ١٦٨

يقول كما في حالة
أعند الكفار

ولم يكتف ابن حزم بهذا ، بل يرى أنه إذا اضطر المسلم أن يعاهد المشرك
الأمير مثلا ، فإن جعل له أن يقتضي ذلك العهد ، يقول ابن حزم : ومن كان أمير
فعاقدوا على القتلى والعتق ، فلا يجعل له أن يرجع إليهم ولا أن يعطيهم شيئا
وتلك العهود والأمان التي أعطاهم ، انتهى ، عليه فيها ، لأن مكره عليها ، إلا لا يسيل له
المخلص الإلهي ١٠٠٠ وهكذا على عهد أعطاهم ١٦٩

عكسنا القول أن رأى ابن حزم في إبطال العهود مع المشركين ، بعد رأينا غير ما من روح
الإسلام ، فقد كانت المعاهدات وما زالت هي الأداة الطبيعية للعلاقات السياسية الخارجية ،
وهي طريق تنظيم الشؤون الدولية ، وتعبير عن المصالح المتبادلة بين المجتمعات ، والإسلام
عند ، قد أبرح المعاهدات ، فلا يتم أن يتعامل مع غير المسلمين أن كان غنائمة غير المسلمين

١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

١١ سورة التوبة - آية ٦
١٢ سورة التوبة - آية ٥
١٣ سورة التوبة - آية ٢٩
١٤ سورة التوبة - آية ٢٩
١٥ سورة التوبة - آية ٢٩
١٦ سورة التوبة - آية ٢٩
١٧ سورة التوبة - آية ٢٩
١٨ سورة التوبة - آية ٢٩
١٩ سورة التوبة - آية ٢٩
٢٠ سورة التوبة - آية ٢٩
٢١ سورة التوبة - آية ٢٩
٢٢ سورة التوبة - آية ٢٩
٢٣ سورة التوبة - آية ٢٩
٢٤ سورة التوبة - آية ٢٩
٢٥ سورة التوبة - آية ٢٩
٢٦ سورة التوبة - آية ٢٩
٢٧ سورة التوبة - آية ٢٩
٢٨ سورة التوبة - آية ٢٩
٢٩ سورة التوبة - آية ٢٩
٣٠ سورة التوبة - آية ٢٩
٣١ سورة التوبة - آية ٢٩
٣٢ سورة التوبة - آية ٢٩
٣٣ سورة التوبة - آية ٢٩
٣٤ سورة التوبة - آية ٢٩
٣٥ سورة التوبة - آية ٢٩
٣٦ سورة التوبة - آية ٢٩
٣٧ سورة التوبة - آية ٢٩
٣٨ سورة التوبة - آية ٢٩
٣٩ سورة التوبة - آية ٢٩
٤٠ سورة التوبة - آية ٢٩
٤١ سورة التوبة - آية ٢٩
٤٢ سورة التوبة - آية ٢٩
٤٣ سورة التوبة - آية ٢٩
٤٤ سورة التوبة - آية ٢٩
٤٥ سورة التوبة - آية ٢٩
٤٦ سورة التوبة - آية ٢٩
٤٧ سورة التوبة - آية ٢٩
٤٨ سورة التوبة - آية ٢٩
٤٩ سورة التوبة - آية ٢٩
٥٠ سورة التوبة - آية ٢٩
٥١ سورة التوبة - آية ٢٩
٥٢ سورة التوبة - آية ٢٩
٥٣ سورة التوبة - آية ٢٩
٥٤ سورة التوبة - آية ٢٩
٥٥ سورة التوبة - آية ٢٩
٥٦ سورة التوبة - آية ٢٩
٥٧ سورة التوبة - آية ٢٩
٥٨ سورة التوبة - آية ٢٩
٥٩ سورة التوبة - آية ٢٩
٦٠ سورة التوبة - آية ٢٩
٦١ سورة التوبة - آية ٢٩
٦٢ سورة التوبة - آية ٢٩
٦٣ سورة التوبة - آية ٢٩
٦٤ سورة التوبة - آية ٢٩
٦٥ سورة التوبة - آية ٢٩
٦٦ سورة التوبة - آية ٢٩
٦٧ سورة التوبة - آية ٢٩
٦٨ سورة التوبة - آية ٢٩
٦٩ سورة التوبة - آية ٢٩
٧٠ سورة التوبة - آية ٢٩
٧١ سورة التوبة - آية ٢٩
٧٢ سورة التوبة - آية ٢٩
٧٣ سورة التوبة - آية ٢٩
٧٤ سورة التوبة - آية ٢٩
٧٥ سورة التوبة - آية ٢٩
٧٦ سورة التوبة - آية ٢٩
٧٧ سورة التوبة - آية ٢٩
٧٨ سورة التوبة - آية ٢٩
٧٩ سورة التوبة - آية ٢٩
٨٠ سورة التوبة - آية ٢٩
٨١ سورة التوبة - آية ٢٩
٨٢ سورة التوبة - آية ٢٩
٨٣ سورة التوبة - آية ٢٩
٨٤ سورة التوبة - آية ٢٩
٨٥ سورة التوبة - آية ٢٩
٨٦ سورة التوبة - آية ٢٩
٨٧ سورة التوبة - آية ٢٩
٨٨ سورة التوبة - آية ٢٩
٨٩ سورة التوبة - آية ٢٩
٩٠ سورة التوبة - آية ٢٩
٩١ سورة التوبة - آية ٢٩
٩٢ سورة التوبة - آية ٢٩
٩٣ سورة التوبة - آية ٢٩
٩٤ سورة التوبة - آية ٢٩
٩٥ سورة التوبة - آية ٢٩
٩٦ سورة التوبة - آية ٢٩
٩٧ سورة التوبة - آية ٢٩
٩٨ سورة التوبة - آية ٢٩
٩٩ سورة التوبة - آية ٢٩
١٠٠ سورة التوبة - آية ٢٩

في القرون الكريم كثيراً من الآيات التي فتو عنها المصنفات مع العبد ، قال الله
 ﷻ الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق : ﷻ إذا اعتبر الإسلام نقص
 من هذه المسلم أحلاً ، وأنه دليل على عدم استوار الدين في القلب . قال
 ابن القيم : الذين يؤمنون بالله ولا يفتنون الميثاق ﷻ إذا قالوا يؤمنون بمعهدهم

و
 تعالى :
 المصنفات ليس
 الله تعالى وأهله
 إذا علموا ﷻ

ومن السنة ، عن أمير المؤمنين
 أنه قال ، ولأولئك الذين لا يفتنون ﷻ
 رضي الله عنهم قال : قال رسول الله ﷺ
 إلا ولا غادر أعظم غلواً من أمير عامه ﷻ
 العهد هو الإيفاء لا الغلو ، والغلو من علامات الشرك

والله عنه قال : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : ﷻ إيمان بي ﷻ
 أوردني أحمد والطبراني والبخاري ومسلم عن أبي عمر
 : كل غادر لو أديم النجاسة يفرغ له بقدر غدره
 من غنا يطهو أن الإسلام اعتبر أن الأصل في

قال رسول الله ﷺ فيما روى البخاري ومسلم والبيهقي
 خلاصاً ، من إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر
 وليميز الآيات والأحاديث التي تترك مشروعية المصنفات في الإ
 النبوية ، أمثلة عملية وأصولاً شرعية المصنفات في الإسلام ، فقد
 الأولى والثانية من الأصول وأصل الحديث في بدء الدعوة عام ١٢-١٣ من النبوة
 الثورة الإسلامية بعد الهجرة ، فيها إتيان المصنفين عهد الطريق لشو النبوة في خارج

في : أربع من بين فيه كان مخالفاً
 ، وإذا خالفتم فهو ﷻ
 السلام ، فجاء في النبوة
 كانت بيننا العيبة
 ، فما نواة
 ﷻ

١١١-مودة النساء - آية ١.

١١٢-مودة الإله - آية ١.

١١٣-مودة الجلالة - آية ١١٣.

١١٤-حق البيعتي - ج١ - ص ٢٢١ ، التوب والرجوب - ج١ - ص ١١.

١١٥-جامع التوفيق - ج١ - ص ٢١١ ، حق البيعتي - ج١ - ص ١٢٠ ، نيل الأوطار - ج١ - ص ١٢٢ ،
 حق في دالة - ج١ - ص ١٠٠.

١١٦-البيعتي - شرح البخاري - ج١ - ص ١٠١ ، التفتاوي - ج١ - ص ١٢٢ ، حق البيعتي - ج١ -

ص ٢٠.

١١٧-جامع

الفتاوى - ١١٣٦

الفتاوى - بيروت ، مكتبة

عبد الملك بن هشام : النبوة النبوية - غفران : مصطفى السقا وآخرون - مطبعة المجلد -
 ج١ - ص ١٢٢ ، جامعها ، أبو الفداء إسماعيل بن كثير - البداية والنهاية - مكتبة
 البصر بالرافض - ١١٣٦ - ج٢ - ص ١١٨ ، ١١٩.

د أن حارب الرومان فتح إلى القسطنطينية ، كتب عهداً بين الجانبين ، والأشهر ، وفي فيه يقر
 بوج على أساس حسن الجوار وتنظيم العلاقات الاقتصادية ، وتعاقد مع اليهود
 مع وأهلهم ، فكانت هذه المعاهدة أولاً معاهدة سياسية بالخصي الصحيح يقر
 حق اليهود ، حرم فيها الاعتداء بين أطراف المعاهدة ، والتزام التعاضد
 والحي ١١١.

وتوعدت في الإسلام كثيرة ، حتى مع الوثنيين ، وفي مطلوبة
 لغيرهم ، استلزاماً لما جاء في القرآن والسنة النبوية
 لما نشر دعوة الإسلام أو الدخول في السلم بمعاهدة
 عظيمة ، لأن الثاني لما تقاربوا من المسلمين ،
 فلو لم يحدث ، إلا بعد أن قالوا المسلمين

وبعد
 الأولى والحروب
 فأنهم على ديم
 المسلمين وقبائل العرب
 والتضام للو - العلوان - الح

والأشنة على أن المعاهدات
 لتنظيم العلاقات السياسية بين المسلمين
 والقبيلة ، بل إن المعاهدات يمكن بمقتضاها
 صلح ، فقد كان في صلح الحديبية مصالح
 انكسفت معالم الإسلام للذين كانوا أعداء عنه ليقفوا
 وخالفهم ١١١.

١- فيم أخلاق الكفار لأحوال المسلمين :

السلم أو الفنى إلهاً ، إلا
 فنى كانوا ، أو بانية
 أو لى أو
 أخذ حالاً

بذهب ابن مزم ، إلى أن الزكوا الحروب ، لا يحق له أن يملك مالاً
 بالطون الشرعية التي تستلزم في البيع أو الهبة الصحيحة أو يورث من
 معاملة صحيحة أو ما الله تعالى ، فمن الظلم أخذ الشوك للمسلم أو لملك
 ملك ١١١ ، لأن إيمالك بعضنا على بعض ما لا يباح ولا بالغصب ، فما بالك لو
 الكفار ، فلا يملك ولا يغصب أحرم ولا يملك من أخو حربي ما لمسلم ١١١
 ولذلك كان قبل ذلك أهل الحرب عتقوا فجاء بعد أن ، أو رمالاً أو مستأجرين مستعجبين ،
 بمرئى الدخول في دمة المسلمين ، فوجدنا بأيديهم أسرى مسلمين ، أو أهل دمة ، أو عبيداً أو
 إماء للمسلمين ، أو ما لا مسلم أو فنى ، فإنه يستحق كل ذلك منهم بلا عوى ، أجوا أم
 قويا ، ويؤد المال إلى أصحابه ١١١.

١١١ راجع : ابن هشام - السيرة النبوية - ج ١ - ص ١٥٠ وما بعدها ، ابن كثير - البداية والنهاية -
 ج ٢ - ص ٢٦٦ .

١١١ راجع : ابن القيم - فتح القدير - ج ٢ - ص ١١٥ . والمثل في شرعية المعاهدات في الإسلام ،
 في : آثار الحرب في الفقه الإسلامي - دار الفكر - دمشق - ١٩٩٦ - ص ٢١٨ وما بعدها .

١١١ راجع : ج ١ - ص ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤

إسلام صغار النصارى ومجوسهم .

إسلام الصغار .

إذا دخل المسلمون دار الحرب ، فإنك يتربوا على هذا ضرورة إسلام صغار

من ، فكل من لم يبلغ من الأمانة ، مسلم بإسلام من أسلم

فخرج ابن حزم على رأيه هذا بحديثين للموول رحمه الله .

هذا الملاحى يوفق عنه لك الله .

القطر أبو الهيثم بن محمد بن نصر بن عيسى بن

١١٢٠

الإمام الفقيه أبو الهيثم بن محمد بن نصر بن عيسى بن

أحمد بن محمد بن نصر بن عيسى بن

أحمد بن محمد بن نصر بن عيسى بن

١٢٥

إسلامهم

بوي ابن حزم

الفتاوى على التفصيل

إذا أسلم أحد الأبوين الكافر

منهما سواء كان الأم أو الأب . وقد

١- قوله رحمه الله تعالى مولود يولد للإمام

٢- قوله للموول رحمه الله تعالى مولود للإبوة على

كما تنتج الأبوة بيمينه جمعاء على خمسة فيها من جمعاء

فصح بهذا الحديث أنه لا يترك أحد على دين غيره بالإسلام

أو تنصير أو نجس فقط ، فإذا أسلم أحدهما فلم يجس أبواه

على حاله عليه من الإسلام .

وإن حزم لم يرد ضرورة إسلام صغار النصارى فقط ، بل الذي في بعض روضة

هذا هو حكم إسلام صغار الأتراك تبعاً لإسلام أحد الأبوين .

١١١ الحديث متفق عليه الفقيه : من الأتراك : ج ٢ - ص ١١١ ، صحيح مسلم : ج ١ - ص ١٠٩ .

١١٢ إرواه الإمام مسلم : ج ١ - ص ١٠٩ ، وأحمد بن حنبل : ج ٢ - ص ١١١ ، الفقيه أبو الهيثم

كما أنهما قوله مسلمة من الجمع جامعة الحققة ، وإذا وجدت لها نصان الحققة بعد الولادة بائع ونحوه . كذلك

أولاد النصارى يولدون على الدين الذي أسلموا ، وعاموا في لهم من تغيير دين النصارى ، فلهذا هو حالهم

سبب الأبوين ومن يقوم مقامهما .

١١٣ ابن حزم : الفقيه : ج ٢ - ص ٣٦٦ - ٣٦٤ .

١١٤ ابن حزم : الفقيه : ج ٢ - ص ٣٦٦ . وإلى نفس الرأي صاحب جملة الفقهاء ، انظر على سبيل

المطالع : ج ٢ - ص ١٤٥ ، ابن القيم : ج ٢ - ص ١٤٧ ، ابن

١١٦

١١٥

المشقة السجدة

خاتمة الفقه : ج ١ - ص ١٠٥

الزوجة والأولاد الكفار . فبني ابن حزم أنهم في باني ميما ، والزوج الكافر باني على ، وهي رقيق في رقت في ميمه ١١١ .

الطلاق المبرور إذا ميما ، فهو سبي الطفل مع أبوه أو مع أمه أو
فان حكم أبوه له والاعتد صار ملكا لحلم . وقد احتج ابن حزم على
برضي الله عنه ، فإنه كان يبيع يهوديا ولا يهرأيا يهود ولاه

سبي من زنا أو إكراه ، فهو مسلم لأنه ولد على ملة
فهو مسلم ١١٢ .

باب حكم إسلام العبد :

أما بالنسبة للعبيد ، فإن ابن حزم يرى : أن كل عبد
أسلماني دار الحرب أو في غيها - فمما حران ، فلو كانا
حاجة إسلامهما ، وكذلك عبو النسي أو الحر أو مكاتهما ، أو لم
هو صانع إسلامه ويتصل الكتابة ، استنادا لقوله تعالى : **وَلْيَبْغِي**
الْوَيْفَ مِيبِلًا ١١٣ ، وإذا غنى الله تعالى بهذا الحكم الذين التي يجب أن تعلّق
أعظم السبيل . وقد أسقطه الله تعالى بالإسلام ١١٤ .

أو أنه كانا الكافرين أو أحدهما -
ذلك لئلي فأسلمتا فمما حران
وللصا إليهم أسلم فهو
ذلك للكافرين على
ليهم . والزوج

فنا هو حكم إسلام صغار الكفار وتبيدهم ، فلا من إواجهم من ظلمات الكفر إلى نور
الإسلام . وهذا نوع على السليبي الفائقين ، وصحيح تاركه عاصيا لله ، وكل معصية فهي
أثرا من تركهم في الكفر وتوهم على البقاء فيه ، ولا إثم بعد الكفر أعظم من إثم من تبي
عن جهاد الكفار وأبو يسلم حرم المسلمين إليهم ١١٥ .

١١١ ابن حزم : المحلى - ج ١ - ص ٢٠٩ .

١١٢ المصنف السابق : ص ٢٢٤ .

١١٣ المصنف السابق ونفى الصفحة .

والنساء - آية ١٤١ .

المحلى - ج ١ - ص ٢٠٩ .

ص ٢٠٠ .

١١٤
١١٥ ابن حزم :
١١٦ المصنف السابق :

تخليص الأبيير السلم

حزم على ضرورة تخليص الأبيير السلم من أيدي الأعداء ، استناداً إلى الرسول
 موقين أبي موسى الأشعري : أخلصوا الجائع ونفوا العاني : ١١٠ ولولا
 ذلك لم نأمن من التيف ، إما الحناء بالمال ، سواء كان هذا المال من مال
 أو من مال المسلمين الذي نؤخر عليهم أن ينفقوا إذا كان فقيراً ،
 إما خفاء بالأشخاص ، يستبدوا الأبيير السلم بالأبيير

يؤكد ابن
 حزم الذي رواه من
 الأبيير أنفسهم أن كان موقراً ،
 ولم يكن لديه مال ينفق به ، رواه
 الكفاوي .

يقول إمام الأبيير السلم أبو علي الطبري ، فمن
 ... فلا يصلح له أن يرجع إليهم ، ولأن
 ... فإن لم يقدر على الانطلاق إلا
 ... بالاشخاص .

تخليص ١١٦ وأبو السلم
 على إعطاء الباطل

ولكن ابن حزم يلجأ إلى القضاء ، فعندما لا
 كان أسيراً عند الكفار فعاهدوا على الفداء وأطلقوا
 بعضهم شيئاً ، ولا يحل للإمام أن يجبر ، على أن يعطيهم
 بالقضاء فيجب فداء ، يخلص الطريقين السابقين ، فداء بالمال أو
 وجبة ابن حزم في هذا قوله تعالى : ولما كنتم أموالكم بينكم باليد
 إنحل الباطل ، وأخذ الكفار أو الظالم ماله فداء ، من إعطاء الباطل ، فلا بد
 ولا العيون عليه ١١٦ .

يقول هذا الصمد أبو ابن حزم ، أن المال الذي يعطى لأهل دار الحرب ، في فداء الأمو
 في شيء ، فهو يعطى على ملك صاحب الذي أعطاه كما هو كالغصب ، إلى أن يستطیع
 استرداده ١١٦ .

وخلاصة رأي ابن حزم في هذا ، أنه لا يجب الفداء باليهود مع الكفار في القضاء ، لأن ذلك
 اليهود والذين التي أعطاهم الأبيير ، لا شيء عليه فيها ، لأنه موكب عليها ، إذ لا يسير إلى
 الخلاص إلا بها ، استناداً إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم عن أسنى المعطاة النسب

١١٦ رواه البخاري في باب الأحكام ٦٦ ، الجهاد ١١٦ ، النكاح ١١٦ .

سورة البقرة - آية ١٨٨ .

العلوي - ج ٤ - ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

وجه - ص ١٨٨ .

١١٦
 ١١٦
 ١١٦
 ١١٦
 ١١٦

وكان عليه ، وهكذا على عهد أعقابها ، حتى تستغن من استغناء المسلمين وأموالهم
فإن عجزوا عن استغناء الأبالغاء فوضع على المسلمين فداء ١١١ .

١١١ غنائم الحرب ١١١ :

١١١ السابع من كتاب المعالي ، كيفية توزيع الغنائم وكذلك السلب ،
كما هي ، لا تعد بعضها ، لأنه لم يأت نص بالبيع ، استناداً
للأجلية ١١٢ ، ولم يأت من أئمتنا ما غنمتم . واستناداً
لأخبار غنائم نفسها التي صحح بينهم فعدوا بغيرها
نعم أيمان الغنمة .

١١٢ غنموا ، فيبيع حقوقهم من غير رضا من
عليكم حرام ١١٣ ، حتى إذا رضى
١١٤ .

وما احتسب
من إيمانهم .
١١٥ : الحكم

١١٦ ابن حزم : المعالي - ٢٥ - ٢٠٩ . وقد أجمعت آراء أصحاب المطالب في
الأسير المسلم من أهل الأعداء فداءه بالمال أو بالاشخاص ، وأبى على الأسير الفتي
الأسير القتيو أن يفتني من بيت مال المسلمين . انظر : ابن القيم المغني : فتح القدير - ٥٥
ابن قدامة : المغني - ٥٥ - ٥٩ ، الشافعي : الأم - ٥١ - ١١٤ ، وما بعده .

١١٧ الغنائم أنواع وهي :

- الغنائم بقتالها الخاص ، وهي ما أخذوا من العدو بقتال ، من متغولان وذهب وفضة .

- السلب (فتح اللام) ، وهو ما يمكن مع القتل من الميراث على الموكمة ، من غلة ، وما يصحب من
وحيمة وما لا يريد .

- الأشغال - ما يجعله الإمام من ممتلكاته خاصة ، في يقوم بعمل من الأعمال في الموكمة كفتح حصن أو
القيام بعمل خاص .

- التي . . . هو على ما راعى المسلمون بنحو قتال ، وهو لا يتم على ما يقع في المراكب ، فالأرض ذاتها
تعتبر شيئاً عند الجمهور لأنها تقع بعد الموكمة ، سواء لم عنها العدو أم غنم عليها . وما في باطن الأرض من
معدن فيها ، ومما التي يكون المولد الأبيض ليست المال .

١١٨ الأشغال - ١٢٩ .

١١٩ في كتاب الفقه ، رابع : فتح الباري - ٢٥ - ٢٦ .

١٢٠ - ٢١ - ٢١١ - ٢١٢ .

١٢١ ابن حزم : المعالي

في توزيع الغنائم :

يؤتى أن طرفة توزع الغنائم ، حيث في كتاب الله تعالى في آية : **وَأَطِيعُوا أَمْرًا**
لِلَّهِ خَشَعَهُ ، وَلِلرَّسُولِ وَفِي الْقَوْمِ وَالْبَيْتِ والمساكين وابن السبيل ، إن
 يؤتى على عهدنا يوم النفاق ، يوم النقي الجمعان والله على كل شيء

حزم ، أن خسر الغنيمة وخسر الزكاري ، تقسم على خمسة
 لأهله صلح ربه للسلطان ، وصهم ثلث لثني عالم
 من السلطان ، وصهم ربع للمساكين من
 وذلك استناداً الآية الغنائم السابقة ، فلا
 ١١١

فيؤتى ابن حزم أنها تقسم على
 أهلها ما اتفق عليه أئمة

يؤتى

يؤتى ابن
 تقسم من شيء
 كنتم أقيم بالله وما
 قدوة ١١١

فصحب الآية السابقة ، يؤتى ابن
 أنهم ، فصهم يضعه الإمام حيث يؤتى
 والطلب بن عبد مناف ، وصهم ثلث للسلطان
 السلطان ، وصهم خامس لثني السبيل من السلطان
 يجوز لأحد الخروج على خمسة الله تعالى التي في عليه
 هذا عن الحسن ، أما الآية أعطى إلى أئمة بعد الحسن ،
 من حضرة العروة ، وذلك لأن الغنيمة هي خالص للفقراء ، ١١١
 المذهب ١١١

ونفس على الغنائم الزكاري ، فمن وجد كذا كان غير ذي ، فلهذه أخص
 ويقسم الحسن حيث يقسم خمس الغنيمة ، استناداً الآية الغنائم السابقة ، وحدت الإمام
 عن أبي حنيفة أن رسول الله قال : **يؤتى الزكاري الحسن** ١١١ وأيضاً قوله تعالى : **تَكُونُوا**
غَنَمَكُمْ حَلَائِلَ أَبْنَاءٍ ١١١ ، وقال العارف غير الظني غنيمة ابن حزم ١١١

١١١ حذرة الأشغال - آية ١١١

١١١ ابن حزم ، المصنف - ١١١ - ص ٣٣٧

١١١ الحذر السابق : ص ٣٤١ - ٣٤٠ وما بعدها

١١١ انظر على سبيل المثال : البيهقي للمصنف : النقي - ٣٥ - ص ١٧٨ ، ابن قدامة : النقي - ١٥ -

١١١ ، الشيرازي : المذهب - ٢٥ - ص ١٦١ ، ابن القيم : النقي : فتح القدير - ج ١ ص ١١٢

قال في قوله : **وَأَجْرًا** - ص ١١٢

فقال - آية ١١٢

١١١ - ج ١ - ص ٣٦٤

عن

١١١

١١١ حذرة الأشغال

١١١ ابن حزم ، المصنف

بالنسبة للأموال والشعائر ، أما بالنسبة للأرض ، فإن ابن حزم يذهب إلى أنه يجب
الطلاق ، كسائر الأموال محتاجة إلى مبيعة .

إلى : "أولكم أرضهم وديارهم وأموالهم" ١١١ ، فسوى الله تعالى بين
أرضهم وأموالهم ، فلو كان بينهما فرق ، لكان حكم ما حارب الإنسان أهل الحرب من
أرضه .

"الفتنة خير فلم نمنع دياراً ولا قطعة ، إنما غنمنا الإبل
وأهمل الضياع والبساتين ، مقنونة كسائر الشئ .

لما ، فنهضت فيها ، رأى قوة عصت
وهذا يفسر واضح على جواز تقسيم
الأرض .

فإن يوقى كل من الأرض
تتغير الفوائد
من لم يتوكل

وهذه الآية الشرعية ، يدل بها ابن حزم ، على أن لا يجب للشعائر
والأموال ، في جواز تقسيمها . وفي هذا الصدد يرى ابن حزم : أنه لا حاجة
بتركها موضع أو غيره ، فإنه يحق للإمام أن يورثها على مصالح المسلمين ، أما
تخصيصها ، فهي على قدر الحاجة .

تطبيقاً للإمام من أهل الفتن ،

يرى ابن حزم ، أن الإمام الحق في أن ينفذ من رأس الفتنمة بعد الحسن وقيل الفتنمة ،
وذلك لمن حضر المعركة وأهلها ، من النساء اللواتي يتبعن بني الجيوش ، ومن قاتل من لم يسلح ،
استثناءً لقول رسول الله ﷺ لا تغزوا إلا من بعد الحسن ١١٢ .

١١١ سورة الأحزاب : آية ٢٧ .

١١٢ شرح مسلم : ١١٦ - ص ١١٦ ، مقابلي ذلود - ج ٢ - ص ١١٦ .

عزم : الفصل - ١٥ - ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

سابق : ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

١ - ج ١ - ص ٢٤٠ ، والمطبوع مقابلي ذلود - ج ٢ - ص ١١١ .

هذا

نفسها يوم

١ - قول الله تعالى

الأموال ويوقى الأرض

حال أو أرض ، وذلك بنص القرآن

١ - ومن الآية ، قال أبو هريرة :

والبلد والشعائر والمواضع فصحت أن المواضع

فهي مخصصة بنص القرآن ، والخصم مقصود بالأرض

٢ - قول الرسول ﷺ إنما يورثه أئمتنا وأئمتهم يوم

اللا وصول ، فإن خصمها للرسول ، ثم هي لكم ١١٣ .

الأرض . وأيضاً لا يحق أن التي ﷺ قسم أرض بني قريظة وأخيه

وهذه الآية الشرعية ، يدل بها ابن حزم ، على أن لا يجب للشعائر

والأموال ، في جواز تقسيمها . وفي هذا الصدد يرى ابن حزم : أنه لا حاجة

بتركها موضع أو غيره ، فإنه يحق للإمام أن يورثها على مصالح المسلمين ، أما

تخصيصها ، فهي على قدر الحاجة .

تطبيقاً للإمام من أهل الفتن ،

يرى ابن حزم ، أن الإمام الحق في أن ينفذ من رأس الفتنمة بعد الحسن وقيل الفتنمة ،

وذلك لمن حضر المعركة وأهلها ، من النساء اللواتي يتبعن بني الجيوش ، ومن قاتل من لم يسلح ،

استثناءً لقول رسول الله ﷺ لا تغزوا إلا من بعد الحسن ١١٢ .

١١١

١١٢

١١٣

١١٤

١١٥

الذين لا ينضمون من ذلك عند ابن عمر ، أنه يسلم لأمر أن لا من لم يبلغ ، فلا يسلم لها سواء
 ، فليس يغفلوا قطعا استناد الحديث ، فمن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ كان يقول
 الجاهلي ويهذي عن النبوة ، وأما يسلم لم يلم بغيره لم يزل
 أن ينقل من أبي بن مينة ، فيعطي ربهما أو لشخص أو اثنين ، وذلك بعد
 فيقول سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : كان رسول الله ﷺ
 أنفسهم خالصة ، سوى قسمة خاصة للجيش ، والحرس في ذلك

واجب عليه

كما ينبغي ابن عمر إلى أنه لا يسلم لكم
 حضر لم يسلم له ولا ينقل ، سواء قاتل أم لا ،
 بشوك ^{١٦٦} وأما حديث "فلم يلم على النظام لأحد من قبله"
 لغير السلب

لما إذا اضطررنا إلى التذكير في الدلالة على الطريق ، استنبط
 النبوة ، فمن عائشة رضي الله عنها قالت : استأجر النبي ﷺ
 العبد ، وهو على دين كفار فوسخ عابداً يعني بالطريق ^{١٦٧}

حكم السلب

السلب غير النبوة ، وفيه ينبغي ابن عمر إلى أن : كل من قبل قبله من التذكية
 عليه ، قال ذلك الإمام أو لم يقله ، كيف ما تشاء ، صواباً في القول ، ولا يضمن السلب قبل
 أو نحو... أو السلب يوس القول بوجه وجاهله ، وعلى ما عليه ، وعلى ما في التنبيل من
 صلاح أو حال طوبى الرسول ﷺ أي قبل قبله عليه بيعة ، فلا يلزم ^{١٦٨}

١٦١ المصدر السابق - ص ٢٢٢ .

١٦٢ المصدر السابق - ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

١٦٣ صحيح مسلم شرح النووي - ج ١ - ص ٤٦٢ .

١٦٤ انظر البغوي شرح صحيح البخاري : ج ١ - ص ١٤٢ ، صحيح مسلم ، ج ١ - ص ١٤٦ .

١٦٥ التلخيص - ج ١ - ص ٢٢٢ .

١٦٦ السابق - ص ٢٢٤ .

١٦٧ - ج ١ - ص ٢٢٤ الحديث رواه أحمد وأبو داود في زيد الأذلاء : ص ٢١٦ .

١٦٨ ابن عمر : التلخيص

يستطيع القول أن رأى ابن حزم هنا يبنى على إفساد النيات ، وأن يقاتل الشخص طمعاً ، لا لخدمة الدين الله تعالى ، ودعا يبنى ذلك إلى التراجع في الجبن فتقع البينة .
 نقل الرسول ذلك الامرة واحدة في غزوة حنين ، والحلفاء بعد الرسول حججهم
 فإن بحسب المصلحة وليس بطريق الفتناء ١١٢.

من الفتناء ، فإن ابن حزم يرى أنه لا يجب بيع مائتة مقاتل من
 لا يثبته - وهو قول عموي الخطاب ، وكذلك استدلاله للأثر ،
 على طلب بآية مخصوصة بالذهب من آية العجم ، فإلا
 فأنمو من الدعايق : إن كسرت هذه كسرت ثمنها
 كسرت ملكا كسرت الله منكم ، ذكرها وتسبها

ونفس
 في السلب
 وعلى الصوم فلم
 بمصلا به ، فهو تنصير

ومعد خطا في حقائلي حقا
 دار الجوب لأهل السنة - لأزيتا
 نفس أم موسى قالت : أتاني علي بن ابي
 أن يكسرها ونفسها بين السليفا ، فقال
 ونحن نفعل لك بها ، فقالا على : لم أتى بأحد
 يقول الثاني ١١٢.

عنه عليهم ، هذا بالنسبة للأشياء
 من الأسباب الجبن
 من الإسلام كونها

دوى ابن حزم أن هذا من الضار ، وكل ضار فواجب ح
 والأموال ، أما بالنسبة للمالين فينبذ وجه آخر ، وهو دعوتهم إلى
 على الإسلام بين الكافر والكاثر في ملك المسلم ، ومن الأسباب البعد
 عند كافر يبنى هذا على الثاني ١١٢.

حكم الأموال الإسلامية الموقوفة :

إذا تم التمتع واستولى المسلمون على الأموال من متقول وعقار ، فإنه قد تنزع من
 الأموال الإسلامية التي توجد في الفتناء فما هو الحكم فيها ، هل يستردها صاحبها إن
 موثقا ، أم أنها تدخل في ملكية الغالين أو صاحب هذه الأموال إما أن يكون مسلما كالحق في
 دار الإسلام ، أو حريبا أسلم قبل أن يتم التمتع والاستيلاء . وقد حل ابن حزم هاتين المسكتين
 على النحو التالي :

أ- أموال المسلم أو للعهد المستمرة من الضلوع :

يلعب ابن حزم إلى أنه إذا ظفر العدو بأموال المسلم أو الذي ، ثم تغلب المسلمون على
 بالهم ، وعرف صاحب المال بملكاته ، فإن هذه الأموال لا تدخل في ملكية الغالين ، وإنما

أغنى

١١١ الخطأ
 ١١٢ ابن حزم : ١١٢
 ١١٣ الخطأ السابق وانه

القول : القول - ج ٢ - ص ١٤٠
 الخطأ - ج ٢ - ص ١٤٠
 في المصلحة :

يجب

ماقتة المسلم

عليه رد إلى صاحبه

ماله عوضاً ولا ثمناً

ولا ثمن ١١٦

وقد استدل ابن حزم في رأيه على

١- قول الله تعالى : وَلَا تَتْلُوا أموالكم

٢- قول رسول الله ﷺ : إني وماءكم وأمواتكم

٣- قول رسول الله ﷺ : ليس لعون ظالم من

قلا لملك بعضنا على بعض مالا بالباطل ولا بالنصب

ومن سنة الرسول الفعلية ، عن ابن عمر قال : إني غلاما من

المسلمين نذر رسول الله ﷺ إلى ابن عمر ولم يقسم ، فتصنع الوصي

على أنه لا يجوز قسمة وأنه لا حق في الغنائم ، ولو كان لهم فيه حق قسمة

فيهم ١١٧

١١١ ابن حزم : المحلى - ج ٤ - ص ٢٠٠ ، وإلى نفس الرأي يلعب الشافعية والإمامية - انظر :

التهذيب - ج ١ ص ٢٥١ ، جعل بن الحسن المحلى : المختصر النافع في فتا الإمامية - مطبعة

دار المعارف - القاهرة - ١٩٥٨ ص ١١٢

١١٢ ابن حزم : المحلى - ج ٤ - ص ٢٠٠

(١٦) العهد السابق - ص ٢٠

أما سورة البقرة - آية ١٨٨

أما إذا أراد البخاري في كتاب الفتن - ربيع فتح الباري : ج ٢ - ص ٢١

فتح الباري للبيهقي - ج ٢ - ص ١٤٩ ، ١١٠

المحلى - ج ٤ - ص ٢٠١

ص ٢٠٥

١١١

١١٢ ابن حزم

أما العهد السابق

الحولاء الحوي التي سلم قبل عام الفتح :

يؤي قبل أن يتم الفتح الإسلامي لبلده ، فما أتوا إصلاحه في ماله الثقات في دار

الحوب ١

بعض المال ، سواء أكان عقاراً أو متقولاً ، فإذا سلم الكائن

لحوب ثم خرج إلى دار الإسلام أو لم يخرج ، أو خرج إلى دار

جميع ماله التي معه في أرض الإسلام أو في دار الحوب ،

أو دار دار أو أرض أو حيوان أو متاع في منزله ، أو

في أوطانهم ، ولا يملك المسلمون أن يغنوه أو

يؤي أو مسلم أو ذمي ، ولا إلى صاحب

القرآن والسنة مسلم ، ولا

أموالهم وأقراضهم

١٢١

مرد خلا عند ابن حزم ، أنه إذا سلم الحوي ، فهو بلا شك وسعي

هو مسلم فهو كسائر المسلمين ، وقد قال رسول الله ﷺ : إن مدام

عليكم جواباً أن الفصح أن دمه وسنن وعتقه وماله حرام على كل أحد سواء

مكاتب لخدمة القبيصة :

يؤي ابن حزم أنه يجب لخدمة الغنائم في دار الحوب ، بل أنه يستحب ، يقول : أو

تجعل القبيصة ، فإن مملوك في الحق لخدمة ظلم ، وتعيير إعطاء كل ذي حق حقه فحق ١٢١

١٢١ المصدر السابق : ص ٢٠١ ، وإلى نفس الرأي صاحب فتاوى الشافعية والشافعية ، انظر على سبيل

المثال : النيوزي : المذهب - ٢٥ - ص ٢٤٩ ، ابن قدامة : المغني - ٨٥ - ص ٤٢ .

١٢١ رد المحتار في كتاب الفقهاء ، راجع : فتح الباري - ٢ - ص ٢٦ ، وجوز : من حيث هو .

١٢١ ابن حزم : المغني - ٥٨ - ص ٢٠ .

المصدر السابق : ص ٢٤٩ . وإلى نفس الرأي صاحب المبدلة ، انظر ابن قدامة : المغني - ٨٥ -

مخالف فيرون لخدمة الغنائم في دار الإسلام بعد عودة الجاهليين ، انظر : ابن القيم : المغني :

١٢١ ، وانظر أيضاً : وج الإيجلي : آثار الحوب - ص ١٢١ وما بعدها .

١٢١

ص ١٢١ .

فتح القدير - ٥٥ - ص

في الأحكام الخاصة بقضية الجهاد، من وجهة نظر ابن حزم، التي استند فيها -
 إلى نصوص القرآن والسنة وكذلك الآثار. وإن كان في بعض الأحيان يتصف في فهم
 أن أوضاعنا في مواضع متعددة، ورغم هذا فإنه يتضح من خلال عرضنا
 لهذه القضية من أهمية كبيرة في حكم أبي حزم السياسي والملا والجهاد
 عليه بسيف في كل عمل جبري يصطد، وإن بعدت الأثر في أنظار
 شيوخ من الجبر في كل بلد أثنى على فتوح قتال أو حصر، ولا
 به أو يوجبه فيه أو إلى يوم القيامة. فيها حظوا ما
 يملك الذين ولكنها ذم لأهل الكفر. فقد سئل
 السلام أنه لا بعد له أمر إلا أمر الاستطاع،
 حتى مصلح إذا فرج الجهاد فلا يغتر من
 هم أن خلا على الجهاد. وأخبرهم
 وإن لم يرد سبيلها، كل ذلك
 إلى الذين والجهاد. وسئل
 في قتالهم في كلمة
 الله في العليا فهو عليه السلام

التي استند فيها -
 كعادته - إلى
 النص كما سبق
 لقضية الجهاد، ما لم
 عنه: ثوبك لكل من يرا
 البلا، ولا على أبو من عمل
 على أبو علي من دخل في الإسلام
 أجلها (١٠٠) وأعلموا أن هؤلاء الجاهلون
 النبي عن عمل الجهاد وما بدايه، فأخبر عليه
 نسألوه عن قتال كلاً ما معناه: إنفقوا أحداً من يدا
 صلاة وصيام، فقالوا: يا رسول الله لا تطيق ذلك. فأخبر
 أيضاً عليه السلام أن روت دابته وروبلها ومشيها وتربها الماء
 له حسان. وسئل عن أفضل الأعمال، فأخبر بالصلاة كونها و
 عليه السلام عن الرجل يقاتل حبه والرجل يقاتل يابى مكانه فقال: قوم
 الله في العليا فهو عليه السلام

الحقبة

وقد ضل الفكر السياسي عند ابن خزم ، نستطيع القول بأن الناس موافق ابن خزم من
 أنه ، يلجأ دائما كغيره من جانيه بالأوضاع السياسية للأشلي إلى الفتنة ، ثم
 ما كان ليجاريه السياسية أو واضح في تفكيره وفي الوجهة التي اتخذها .
 في التجارب كانت مصدراً من مصدوره التي استفاد منها في تفكيره
 ترجية حاسمة في فتوة من أحلك فتوات التاريخ الأشلي وهي
 التي كان هو أحد أطرافها ، كما ارتبطت مصالح أمراء
 الأشلي بمودة تلك الخلافة ، وسمي إلى بلورة نظرية
 في التفكير المرددي ، ومحاولة إضفاء الشرعية
 في الحاضر . ويمكن أن نربط هذه الحقيقة في

بعد
 الخلافة والإمام
 سقوط الخلافة ، كما
 هذا بالإضافة إلى أن هذا
 السياسي ، فقد عانى تجربة
 فتوة سقوط الخلافة الأموية ، التي
 باستوراها ، وهذا ما جعل يرمي خلاص
 في الإعادة السياسة أحسنها النتيجة النظرية
 الدينية على كل خطواتهم ، سواء في الماضي أو في
 كل جزء من فكرة السياسي على التفصيل الآتي :

أولاً ، قوت الجأء استغلال الفتنة
 مجبوءة من الفتنة ، الذين
 بقلة ، جوار القلب إلى
 تضخيم لأشواق
 التي يوفق
 للجمع

١- إن الفتنة التي عرفتها الأشلي بعد الاحتباء العام
 والشريعة لتغير المواقف غير الشرعية ، وقد مار في هذا الاتجاه ،
 ودرا للتقليد مكانته ، كما أن انقسام الأشلي إلى جمالك صغيرة مصف
 موافق ، سمي يصنع القاري . وأمام هذا الوضع القائم على استغلال الفتنة
 السياسة ومصالح السلطان ، أصبح وجود ابن خزم واختياره للشيخ الطائوي ،
 التقليد وبنزوم بمظاهر النصوح ، ضرورة كبدل السلطة التجاوزات التي عولها
 الأشلي .

ولكن مع التزم ابن خزم بالشيخ الطائوي في الاشتبا الأسم ، إلا أنه لا تحب أن النصوح
 قد أسعفت بكل الأحكام في الفروع التي تصدى لها ، ولأنه قد ملك في اجتهداه نوعاً من
 الاستنباط إذا كان مقادراً ، فقد خالف طائفت في كثير من الأحيان فتكلف التأويل في
 تفسير الوثائق التاريخية .

٢- ترو ابن خزم أن الإمامة توفى لازم لفظ الدين وتقليد الأحكام . وابن خزم بهذا الصلة
 يدعو من الحاجة الملحة للأشلي قبلها سقوط الخلافة ، إلى سلطة مرمية أو خليفة قوي ، يتمتع
 حكم الدين وتكليفاته ، وينقض على القوض السياسية المتسلطة في مجتمع الطوائف .
 فنض ابن خزم تعدد الأنس في الزمان الواحد ، وأهم على ضرورة أن يكون الإمام
 أجمعاً ذلك إلى أن هناك وضع قائم بالأشلي ، يقتضي إلى سلطة موحدة ، فهناك

أما
 ٣-
 واحداً ، وقد

يدعون أحقيتهم بالخلافة . وعلى الرغم من علم ابن حزم باستعالة توفيق شوط كلها ،
ولما وافق الدولة الإسلامية من أساع ومعتقد والقسام ، إلا أنه بصو عليه ويستسك
على ، التي لا يمكن بالإسلام أن يستمر فيها ويحافظ على بقائه دون حقيقة .
فإن ابن حزم في هذا هو موقف قبيح رفض التشتت والاقسام الذين
من بعد انحلال الدولة الأموية إلى دولات ، وهذا الانحلال هو بداية

تجديد
لما أصبح عليه
بصلاحيته في
وعشنا القول أن موقف
أصبحت عليهما حال الانحلال
للهيأة الإسلام في تلك البلاد .

لإتمام ، ولكني هنا نؤيد هذا الشرط في خلاف الدولة
من محبوب كالة الخلفاء الأمويين ، لكني على ذلك
هم ، بل بالعكس لقد اعتبر خلافتهم خلاف
لما وافقوا على التوفيق السياسي ،
وحدة السلطة واستمرارية الدولة

٤- اشتراط ابن حزم العدالة في
الأموية : أفاد ابن حزم في كتابه فقط العرف
لم يدفع ابن حزم إلى محب الشيعة عن خلافتهم
مشروعة ، لاسب أساسي هو أنهم أنفقوا دولة موحدة
وظلمهم ومعاصيهم لأن عادو لم يكونوا ، فقبائحهم على
ينقل على كمال مساوئهم ويؤيدهم .

فإن في كمال من استوفى
في الدولة الأموية ،
ثم ، فيباب
من طول
تحت

٥- اشتراط ابن حزم ألا تكون الخلافة بالوراثة ، وهذا يعني أنها لا
توكلها وأثبت أنه أهل لها ، ولكن قد علمنا أن هذا الشرط لم يمتثل في
موا في الحق لأن الأتلي . لكن ابن حزم لا يعلم المصالح لبقاء الوضع القائم
إلى أنه في حالة موت الإمام ولم يعهد إلى أحد بعده ، فكل قومي بالغ عاقل ، ويرجع
واحد غائب ، فهو الإمام الواجب طائفة ، ما قاد الثاني بكتاب الله وسنة رسوله ، وقد أحس
تفسير ذلك بأن ابن حزم يريد بهذا إضفاء الشيعة الدينية والفنية على الطروقة التي انزود
بها معارضة الخلافة ، وذلك على أفتاك .

الاعلى .
لا لم يستمر
وهذا لا يحسن أن ابن حزم

٦- يتحدد الموقف السياسي عند ابن حزم بحقيقة دينية ، فالإمامة أمر منصوص عليه من
طرف الشرع ، وهو الذي يجب باعتباره يسمى لقوم ، هو ما يجعل الأمة معها ، كما أن
درد النص بذلك يوكي شوط التوثيق ، من هنا يتضح غياب الاتجاه المثالي للتسليم في
التفتير للممن الغاضلة ، لأن الحديث الغاضلة عند ابن حزم هي تلك التي ظهرت في عهد النبي
أوصايت كهيئة قائمة على الدين ، لا على الحكمة ، ولا يمكن أن تقوم لها قائمة من جديد

طاب ابن حزم ضرورة أن يمكن الإمام أفضل الأمة ، بل قال بإمامة الفضول ،
من يمكن أنكاره مع الأحداث ، ومحاولة إبعاد سنة شوطي لما هو قائم ،

الغنى عنهم دفعه عن معارضة، وعن أموي الأفاضل تبعاً بعد، لأنّ هؤلاء قومون
 يفتقرون، فذلك من هم أفضل منهم باستوائ ابن حزم نفسه، بل لأنّ المعارضة إلى
 تتواخا خط الفتن واستمرارها.

١- أن التفاضل بين الصحابة تبعاً يستلزم، هو تفاضل في المكارم،
 متنازلة فيهم فيه، وهذا الاختلاف يوافق ومطابق تسلسل ولا يتهم،
 من يلبه، وهذا يعني أن الكيفية التي عاوت عليها أمور
 مصادراً من مصادر التشريع ثم الترتيبية، فالبحث في
 في مشكلة تاريخية انقسم المسلمون بسببها،
 وحلف من ذلك هو التأكيد على شوعية
 في إنباء من بعد.

٢- عننا عن ابن حزم لظن عقد الإمامة التي رآها
 التاريخية كما كانت فعلاً، بل حاول صوغها ضمن مشروع سياسي
 تأويلها تأويلاً يتناسب ووجاهات السياسية، ويستجيب للظروف التاريخية
 التي اعتواض وجه إلى ابن حزم في طوق عقد الإمامة، أنه أفضل قيمة إلى
 الإمام، وأنه لا يقيم وزناً للأهمية، التي يحسب أنها أكثرية الفضلاء، كما يشير
 لاستوائه راضعة في تفكيره السياسي، على أن هذه البداية لا تخلو في حيلتها من
 تكون تأييداً لولاء الأموي، وهذا لا معقول يمكن نعت أن موضوعي، بالنسبة لأفاضل
 مثله في ذلك المصير.

١- حله ابن حزم مجموعة من الواجبات، على الإمام أن يقوم بها، ولكن ضمن
 الواجبات الدينية بالاحتمار كبير، ونلاحظ في هذا تأويله بما حدث بمجتمع الطوائف، من أعمال
 للذين، إلى درجة تجوز اليهود على العيب في دين الإسلام، فقد تظاّر ابن النفطة على
 الإسلام، ولم يحكم بأن يقيم لليهود دولة كما يقول ابن عذاري البليان - ج ٣ - ص ١٦٦،
 أن كتاباً في بيان التفاضل في القرآن، وقد اعتبره ابن حزم خاطئاً لم يمكن من الممكن أن
 انقسام الأفاضل إلى طوائف وإطارات، فأنشأ في فاتحة رسالة التلخيص إلى
 ذلك عن القادة ومنهم، كما جعلهم يعتمدون على أفعاله في إقامة دينهم،
 يستطيعوا على السليق.

استقى ابن حزم بصورة واضحة ، وأيه في تنبيه الإمام ، سواء بالقول أو الفعل ، من
 عصر الفتنة والطوائف وذلك من خلال نظرات تلك الطوائف ، على أنهم حوزة نجيب
 لهم معاريفهم للروسك ، صارت في الأرض بالصداء ، لا يتورعون عن شيء
 السليبي ، وتقطع الطريق على الجبهة التي يقفون على أقدامها ، وضرب
 السليبي ، وتسلط اليهود على قوائم الطون لأخذ الجزية والضريبة

من أهل الإسلام .

من معتزلة ومرجنة وخوارج وشيعية ، والتي كانت
 طوائف اليهود والنصارى والأحاديث ، تنطرب بها
 في ظهورها والتعبير عن نفسها ، المظالم
 ابن حزم في ذلك متلا واضحا ، وأجمل
 في الحديث عن حدود هذه العلاقة
 الحويين .

على الإمام بصورة
 هذا والتوكيد على
 الإمام .

١٢- إلى جانب الطوائف الإحلالية
 شنت في الأندلس تيملاً وإلماً ، كان هناك
 مختلف التواريخ وشمى الأراء والأهواء ، وتضطرب
 المختلفة والأحاليب الكثيرة ، على ذلك كان يستند
 لحجود العلاقة بين السليبي وغيره ، فقد استفاق ابن حزم
 سواء داخلها بين السليبي وأهل اللغة ، أو خارجها بين السليبي و
 ١٣- لاحظنا أن الجانب الكبير من فكر ابن حزم السليبي ، يورث
 دراجاته وطون توليت ، إلى غير ذلك من الجاهات الخاصة بشخص الإمام
 الشخصي لا النظام ، هو ما جعل الكبير من إبحاث السليبي في السياسة تغزو
 ونسعى بالآداة ، يناسي في اللوب النظم السياسية أو الظروف السياسية .

وبعد هذا العرض ، نستطيع القول أن ابن حزم في تنظيره السياسي ، لم يشرح ليدرك
 طوماره أو حلم فلسفي سياسي فاضل ، خصوصاً وأنه لم يكن من ذلك النوع من المفكرين
 القلائد ، الذين يعيشون للتأمل ولا يؤمنون أنفسهم بماتة بالأحداث السياسية ، بل كان
 عناصر الحروب سياسي موعق ، وشاكر في السياسة فاعلاً إلى جانب من اعتقد أنهم يحصلون
 الثورية كما يتصورها .

وأخيراً ، أرى أن يكون هذا الكتاب قد نجح في تحقيق بعض أهدافه ، وأبرز أهمية التراث
 السياسي لابن حزم ، هناك الاقتناع التام بأن الموضوع مازال قابلاً لأزيد من البحوث ، وأن
 أحكامه قابلة للمراجعة ، فليس يوسع بحث أن ينسى أنه قال الكلمة الأخيرة .

بعض

مصادر ومراجع الكتاب

أولاً: كتب ابن حزم

١- ابن حزم إلى محمد بن علي بن
- د. ت.

٢- ابن حزم - الفصل في الملل والأهواء والنحل

٣- ابن حزم - الإحكام في أصول الأحكام - تحقيق
١٩٨٢.

٤- ابن حزم - جملة أصناف العرب - تحقيق وتعليق - عبد
١٩٩٢.

٥- ابن حزم - الرد على ابن النخعي ورسائل أخرى - تحقيق : إسماعيل
القاهرة - ١٩٩٠.

٦- ابن حزم - رسالة التلخيص لوجوه التعليل - ضم رسالة الرد على ابن النخعي
تحقيق : إسماعيل جاس - مكتبة دار الفؤاد - القاهرة - ١٩٩٠.

٧- ابن حزم ، مضمون إبطال القياس والوحي والاستحسان والتقليد والتعليل - تحقيق : سعيد الأحم
- مطبعة جامعة دمشق - دمشق -

١٩٩٠.

٨- ابن حزم ، جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى - تحقيق : إسماعيل جاس ، ناشر الدين الأسد - دار
الفراف - القاهرة - د. ت.

٩- ابن حزم : شذرات من كتاب السياسة - جمع : محمد إبراهيم الكفاي - مجلة نصوص العربية -
العدد ٥ - عام ١٩٩٠.

١٠- ابن حزم : مراتب الإجماع في الجاهات والمعاملات والاعتقادات - مكتبة القس - القاهرة -
١٩٩٨.

١١- ابن حزم : رسائل ابن حزم الأشمل - تحقيق : إسماعيل جاس - مكتبة الخفجي - القاهرة - د. ت.

١٢- ابن حزم : حاشية على حاشية ابن النخعي - تحقيق وتعليق : الطاهر أحمد عني - دار
الفراف - القاهرة - ١٩٨١.

١٣- أحمد : الخطي - تحقيق : أحمد محمد شاو - دار التراث - القاهرة

١٤- مطبعة المنار - القاهرة - ١٩٩١ هـ.

١٥- أحمد محمد شاو - دار الأمان الجديدة - بيروت

١٦- دار الفؤاد - القاهرة -

١٧- مكتبة دار الفؤاد -

١٨- رسائل أخرى -

١٩-

١- ابن حزم : منقذ العروس في تراويح الحفلاء - تحقيق : شوقي صيف - مطبعة جامعة فؤاد الأول - القاهرة - ١٩٥١.

٢- ابن حزم : أيضا يجب اعتقاد - تحقيق : أحمد بن ناصر بن محمد الحوي ، سعيد بن عبد الرحمن بن موسى التوفي - مكتبة التراث - مكة المكرمة - ١٩٨٨.

٣- ابن حزم : الألفاظ والألوان - تحقيق : صلاح الدين القاسمي - دار الشئون الثقافية - بغداد ، دار التوزيع للنشر - ١٩٨٩.

٤- ابن حزم : المعجم الكبير والتمجيد والنشر - مطبعة العلم - ١٩٦٦.

٥- ابن حزم : حبيب مؤمن - الشريعة العربية

٦- ابن حزم : محمد أبو الفضل -

٧- ابن حزم : محمد

القاهرة -

١٤- ابن حزم

١٥- ابن حزم ، طبع في المطبعة

ثانياً : المصادر والمراجع العربية

١- أبو العباس الأندلسي : ابن حزم للأندلسي -

العرب - رقم ٥٦ - القاهرة

٢- ابن الأثير : أبو عبد الله القاضي - المطبعة السعيدة

للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٢.

٣- ابن أبي الحديد أحمد الحيد بن عبد الله : شرح صحيح البخاري

موسسة الحلبي - ١٩٥٩-١٩٦٤.

٤- ابن تيمية أبي العلي : منهاج السنة النبوية في نفي كلام الشيعة والفرقة

وإزالة شبهة - مكتبة دار الفقه - القاهرة - ١٩٦٦.

٥- ابن تيمية : المسبب في الإسلام أو طيفت الحكومة الإسلامية - مطبعة الزيت -

١٩٠٠.

٦- ابن الخطيب الحسن النعماني : الإحاطة في أخبار غرناطة - تحقيق : محمد عبد الله عثان - دار

الطوائف - القاهرة - ١٩٦٠.

٧- ابن الخطيب : أحوال الأندلس بين يدي إمام الأندلس من ملوك الإسلام - تحقيق : يحيى بن يوسف

دار المكتوف بيروت - ١٩٨٦.

٨- ابن حزم : أحمد الوصفي ، التلمذة - دار التلم - بيروت - ١٩٨٦.

١٥

٩- ابن حزم : المعجم الكبير وديوان البيت الأحمر في أيام العرب والعجم واليهود ومن عاصروهم من ذوق

السلطان الأكبر - موسسة الأعلمي للطباعة - بيروت - ١٩٨١.

١٠- ابن حزم : المعجم الكبير ، القريب في علي القريب - تحقيق : شوقي صيف - مطبعة

فخار العرب - رقم ١ - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٢.

١١- ابن حزم

١٢- ابن حزم : الإحاطة والتبليغ - مكتبة المعارف بيروت - مكتبة المعجم الإسلامي

- ١٩٦٦.

ابن تيمية أبو محمد عبد الله ، تأليف مختلف الحديث - تحقيق : محمد زوي النجار - مكتبة
البيانات الأثرية - القاهرة - ١٩٩٦ .

أبو محمد عبد الله ، الفتي - تحقيق : محمد رشيد رضا - دار المنار - ١٣٦٧ هـ .

أحكام أهل السنة - تحقيق : صبيح الصالح - مطبعة جامعة دمشق - دمشق - ١٩٩١ .

الفتاوى : شرح الأركان الستة من النسخة الأولى لحكام الأركان -

٢- ابن عتيق أحمد اللواتي أبي .

القاهرة - ١٩٩٦ هـ .

٣- ابن تيمية الذي الدين بن أبيه : الأشيا

العزيم محمد الوكيل - مؤسسة

٤- ابن هشام أحمد للفتاوى ، السيرة النبوية - تحقيق : محمد

القاهرة - ١٩٩٦ هـ .

٥- ابن القيم الكشكاشي ، ابن أبي حنيفة الكشكاشي : السيرة النبوية

القاهرة - ١٩٩٦ هـ .

٦- ابن القيم الحنفي ، أحمد بن عبد الوهاب : الفتح القدير - مطبعة الديار المصرية

١٩٩٦ .

٧- أبو زكريا أحمد بن أبي حنيفة ، حياته وعصره - آراء وأفكاره - أبو الفتح العيني - القاهرة

١٩٩٨ .

٨- أبو عبد الله القاسم بن مسلم : الأموال - تحقيق : محمد خليل عيسى - مكتبة البيانات الأثرية

دار الفكر - القاهرة - ١٩٩٦ هـ .

٩- أبو يوسف يعقوب بن أبيه : الحجاج - تحقيق : إحسان عباس - دار التراث بيروت والقاهرة -

١٩٨٨ .

١٠- الأثرى أبو الحسن : مقالات الإسلاميين واختلاف المذاهب - تحقيق : د . زكي - مطبعة المزة -

استانبول - ١٩٩٦ .

١١- الأثرى أحمد الدين ، غاية الزمان في علم الكلام - تحقيق : صبيح محمد عبد اللطيف - الديار

العلمية للنشر الإسلامية - القاهرة - ١٩٩٦ هـ .

١٢- الأثرى ، الواقع شرح الشرح المبرجاني - تحقيق : عبد الدين الحنفي - مطبعة

الطبعة - القاهرة - ١٩٩٦ هـ .

١٣- الأثرى

١٥
١٠- الشيخ أبو الوليد سليمان بن خلفاء الشافعي، شرح موطأ مالك - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٩٦٩هـ.

١١- أبي الطاهر

أبو بكر محمد بن الطاهر، التكميل - تحقيق: الأستاذ رشاد يوسف مكارم - مكتبة التراث - بيروت - ١٩٨٩.

١٢- الشيخ أبو جابر

أبو جابر محمد بن أبي جابر - ترجمة: حسين موسى - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٨٨.

١٣- أبو جابر

أبو جابر - ترجمة: الطاهر أحمد مكي - دار المعارف -

١٤- أبو جابر الطاهر، الحضارة العربية

القاهرة - ١٩٨٨.

١٥- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق

القاهرة - ١٩٦٢.

١٦- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - دار النهضة - بيروت.

١٧- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - دار النهضة - بيروت.

١٨- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ١٩٨١.

١٩- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ١٩٨١.

٢٠- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ١٩٨١.

٢١- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ١٩٨١.

٢٢- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ١٩٨١.

٢٣- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ١٩٨١.

٢٤- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ١٩٨١.

٢٥- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ١٩٨١.

٢٦- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ١٩٨١.

٢٧- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ١٩٨١.

٢٨- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ١٩٨١.

٢٩- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ١٩٨١.

٣٠- أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ١٩٨١.

٣١- أبو جابر

أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ١٩٨١.

٣٢- أبو جابر

أبو جابر (أحمد بن محمد) - أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ١٩٨١.

- ١- المولى أحمد الدين أبو منصور بن مطهر : منهاج التوكل في معرفة الإمامة - تحقيق : محمد رشاد سالم - مكتبة دار العروة - القاهرة - ١٩٩٢.
- ٢- المولى الحسين ، المصنف الرابع في فن الإمامية - مطبعة دار المصنف - القاهرة - ١٩٨٨.
- ٣- ابن حزم وصحبه في دراسة الأصول - دار المصنف - القاهرة - ١٩٨٢.
- ٤- عمدة الفقيه في ذكر دولة الأسطى - تحقيق : محمد بن نزيه - منشور الثقافة الإسلامية - القاهرة - ١٩٨٩.
- ٥- على السج الجبلي - مؤسسة أبي المصنف - القاهرة - ١٩٨٩.
- ٦- دار الحديث بالاشتراك مع مؤسسة
- ٧- أبو جهم - القاهرة - ١٩٨٦.
- ٨- القاهرة - ١٩٨٦.
- ٩- القاهرة - ١٩٨٦.
- ١٠- ابن أبي عمير ، الطرقات السياسية الإسلامية - دار التراث - القاهرة - ١٩٨٦.
- ١١- أبو جهم ، آثار الحرب في الفقه الإسلامي - دار الفکر - دمشق - ١٩٩٢.
- ١٢- في ظلال أحد الترميز أحكام الفقيه والسياسة - منشورات جامعة بغداد - ١٩٩٦.
- ١٣- السهروردي أحمد الزرقاني ، لغة أخلاق ونظرياته أصبح عبدا أم مؤبدا - ترجمة : نادية عبد الرزاق السهروردي - البيت الصوفي العامة للكتاب - ١٩٨٩.
- ١٤- الشافعي أحمد بن إدريس ، الأم - المطبعة الأميرية - بولاق - القاهرة - ١١٠٢.
- ١٥- مؤلف أحمد الطائفة ، ابن حزم رثاء الفخر المصنف - المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - ١٩٨٦.
- ١٦- الشافعي الطائفة أحمد بن أحمد ، معنى يحتاج إلى شرح للمصنف ، مطبوع على يد المطبع النوري - مطبعة المصنف - القاهرة - ١٩٩٣.
- ١٧- الشافعي أحمد بن الحسين الواسطي ، الثاني في الإمامة - تحقيق : السيد عبد الوهاب الحسن الطائفة - مؤسسة الهدى للطباعة والنشر - بولاق - ١٩٨٨.
- ١٨- طائفة ، البيهقي - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٩٦.

١٥٦
- الشنفرى (ابن مسلم) : النخبة في محليين أهل الجزيرة - مطبعة بنة الديك والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٩٩.

١٥٧
- أحمد الخريزاني : بداية الإقدام على علم الكلام - نشو : ألفودجيم - الإسكندرية - ١٩٩٤.

١٥٨
- حنين : عبد العزيز محمد الزكي - دار الفكر - بيروت - د.ت.

١٥٩
- الخريزاني : فتحة ملقب الإمام الشافعي - دار الكتب العربية - القاهرة - ١٩٩٤.

١٦٠
- حنين : محمد أبو الفضل - دار المعارف - القاهرة - د.ت.

١٦١
- زيان - د.ت.

١٦٢
- أحمد جيب نصير - مكتبة الأديب - د.ت.

١٦٣
- د.ت.

١٦٤
- زكي عويش أبيه - د.ت.

١٦٥
- د.ت.

١٦٦
- الطوسي (أبو جواد) : الغلال - مطبعة الحكمة - قم - د.ت.

١٦٧
- الطوسي : تفسير البيان - حنين : أحمد شوقي الأديب - النجف الأشرف - د.ت.

١٦٨
- الطوسي : غنابغ الشافعي - حنين : صفيو هو العلوم - طبعة الجف - د.ت.

١٦٩
- عبد العظيم ابن محمد : العلاقات بين الأديب الإسلامية وأيديا التصوف وملك الطوائف - دار الكتاب العربي اللبناني - القاهرة وبيروت - د.ت.

١٧٠
- المصطفى (ابن جواد) : لسان البيان - مطبعة دار المعارف الطرابلس - جيلو بلاد - د.ت.

١٧١
- فتاحي أحمد عبد الله : ابن عزم الفيلسوف الذي أوج المجتمع الطوائف - كتاب العربي للتعليمات - الكتاب العشرون - الكويت - ١٩٨٨.

١٧٢
- عويش أحمد الحلبي : ابن عزم الفيلسوف وجوده في البحث التاريخي والمضاري - دار الانتصاف - القاهرة - د.ت.

١٧٣
- الخريزاني أبو حامد : فضائح الباطنية - حنين : عبد الرحمن بلوي - دار التوعية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٩٤.

١٧٤
- الخريزاني : الانتصاف في الاعتقاد - حنين : أبو العباس أحمد عويش - صديق أناني - أنقرة - ١٩٩٦.

١٧٥
- فتاحي الدين الطوائف بالبحر : صهي الإزادات في جمع الفتوح مع التفتيح في الزادات - حنين : عبد الفتاح عبد الحافظ - مكتبة دار العربية - القاهرة - ١٩٩٦.

- ١- الفراء أبو يعقوب ، الأحكام السلطانية - تحقيق : محمد حامد النقي - مكتبة الخليلي - ١٩٨٧ .
- ٢- كتاب الإمامة - ضمن كتاب نصوص الفكر السياسي الإسلامي ، إيتانعة عند أبي الحسن يوسف آيتي - دار الطليعة - بيروت - ١٩٩٦ .
- ٣- الدولة العربية وسلطانها - ترجمة : يوسف النقي - دمشق - ١٩٨٦ .
- ٤- دلائل النبوة - تحقيق : عبد الكريم عثمان - بيروت - ١٩٦٦ .
- ٥- في أبواب التوحيد والعدل - ج ١ - تحقيق : عبد الحليم محمود ، دار النهضة العربية للترجمة والنشر - دمشق - ١٩٦٠ .
- ٦- تحقيق : عبد الكريم عثمان - مكتبة راجية - القاهرة .
- ٧- مع التوضيح - تونس - ١٩٨٨ .
- ٨- تحقيق : عبد السلام أحمد فراج - الكويت - ١٩٧٤ .
- ٩- ترمي يوسف ضياء -
- ١٠- الإسلامية -
- ١١- الكندي أبو العباس أحمد بن أبي الوضوء ، التوفيق - القاهرة .
- ١٢- التفتازاني أحمد بن عبد الملك : مآثر الإمامة في معالم الخلافة - سلطة الدولة العوي - وزارة الإرشاد والأوقاف -
- ١٣- الكندي : حاشية الكندي على الفتاوى السنية لشيخ الدين السبكي - دار معارف - ١٩٩٦ .
- ١٤- الكندي أبو جعفر ، الأصول من الفقه - تحقيق : علي أبو الفوارس - دار الكتب - بيروت - ١٩٨٨ .
- ١٥- الإمام مالك ، المطاوعة راية يحيى بن يحيى الليثي - بغداد : أحمد راتب عويش - دار الفاضل - بيروت - ١٩٧٢ .
- ١٦- للكلابي أبو الحسن : الأحكام السلطانية والولايات الدينية - دار الكتب العلمية - بيروت -
- ١٧- محمد الجرجاني ، معاد الفكر الإسلامي في زمن - مرحلة البراهمة الإسلامية - مجمع البحوث الإسلامية - اسلام آباد - باكستان - ١٩٩١ - الطبعان الأول والثاني - الطبعة الثانية والاضروا .
- ١٨- الفراء أبو يعقوب ، البيان المغرب في أخبار ملوك الأندلس والمغرب - نشر : مكتبة بونصال - باريس - ١٩٩٠ .
- ١٩- أحمد الزواج : المنهج في تاريخي أخبار المغرب - تحقيق : محمد سعيد المروان - محمد العربي النقي - مطبعة الاختلاف - القاهرة - ١٩٨٩ .
- ٢٠- المنهج الوسيط - القاهرة - ١٩٩٠ .
- ٢١- مصطفى الزواج

- ١- الطيبي أحمد بفتحها : حقيق الإسلام وأصول الحكم - الطبعة الثانية - القاهرة - ١٣٤٤ هـ .
- ١-٦-١ : أبو حنيفة : معاني الإسلام وذكر الحلال والحرام والتضييق والأحكام من أنوار رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام - تحقيق : أحمد بن علي أحمد بصني - دار المعارف - القاهرة - ١٩٤١ .
- ١-٦-٢ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-٣ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-٤ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-٥ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-٦ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-٧ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-٨ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-٩ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-١٠ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-١١ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-١٢ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-١٣ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-١٤ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-١٥ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-١٦ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-١٧ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-١٨ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-١٩ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .
- ١-٦-٢٠ : الطيبي محمد بن غصن الأتلي الإطيب - تحقيق : أحمد فريد الإغاضي - مؤسسة - القاهرة - ١٩٤٠ .

المراجع الأجنبية :

- 114-Encyclopedia of Islam- Leiden, New York- 1987- vol- 111 .
- 115- Goldziher : The zahir, their doctrine and their history a contribution to the history of Islamic theology - translated by : W. Rein - Leiden - 1971 .
- 116-Turki (A.M) : L'engagement Politique et la pensée du Calife d' Hazzm - In Etudes Philosophiques et Littéraires n° 64 Rabat - 1981 .
- 117-Turki (A.M) : Polémiques entre Ibn Hazzm et Buhi sur les Principes de trinitarisme - Essai sur la littérature Zahirite et la trinitarisme - Alger - 1976 .

فهرس الموضوعات

الموضوع	صفحة
..... مقدمة	٢
..... فصل تلمس	٥
..... تلمس :	
..... أولاً : الأحوال السياسية للأطلس في عصر	٦
..... ثانياً : فشل ابن حزم في إحياء الخلافة الأيوبية	١٤
..... ثالثاً : استبداد غير المسلمين بأمر الخلافة الإسلامية	١٦
..... رابعاً : استدلال الفقهاء لصالح الحكم	٢٠
..... الباب الأول	
..... قضية الإمامة عند ابن حزم	
..... مقدمة :	
..... الفصل الأول : الإمام ، ضرورة وجوده والأطلس في اختياره	
..... أولاً : وجوب الإمامة عند ابن حزم	١٩
..... اختلاف الفرق الإسلامية حول قضية وجوب الإمامة	٣١
..... موقف ابن حزم من قضية وجوب الإمامة	٣١
..... أدلة ابن حزم على وجوب الإمامة	٣١
..... ثانياً : وحدة الإمامة عند ابن حزم	
..... اتفاق أكثر فقهاء المسلمين على وحدة الإمامة	٣٥
..... خروج البعض عن إجماع الفقهاء على وحدة الإمامة	٣٦
..... أدلة أنصار التعدد	٣٦
..... حزم لمحج القائلين بتعدد الأئمة	٣٦
..... في وحدة الإمامة وأدله على ذلك	٣٦

فإن شرط الإمام عند ابن حزم :

.....	١٦٨
.....	١٦٩
.....	١٧٠
.....	١٧١
.....	١٧٢
.....	١٧٣
.....	١٧٤
.....	١٧٥
.....	١٧٦
.....	١٧٧
.....	١٧٨
.....	١٧٩
.....	١٨٠
.....	١٨١
.....	١٨٢
.....	١٨٣
.....	١٨٤
.....	١٨٥
.....	١٨٦
.....	١٨٧
.....	١٨٨
.....	١٨٩
.....	١٩٠
.....	١٩١
.....	١٩٢
.....	١٩٣
.....	١٩٤
.....	١٩٥
.....	١٩٦
.....	١٩٧
.....	١٩٨
.....	١٩٩
.....	٢٠٠

بشرط آخرى

الفصل الثاني : إمامة الفضول وطرق عقد الإمامة :

أولاً : إمامة الفضول عند ابن حزم :

.....	٥١
١- المفاضلة بين الصحابة		
معايير المفاضلة بين الصحابة		
٢- المفاضلة بين المستحقين لحصص الإمامة	٥٢
اختلاف فقهاء السلف ومذاهبهم حول قضية إمامة الفضول	٥٥
نقد ابن حزم لأراء القائلين بإمامة الفضل الأئمة	٥٦
مذهب ابن حزم في إمامة الفضول وأئمة على ذلك		
الخلاصة: يكون عند الإمامة عند ابن حزم :		

الطريق	٧٢	في الثالثة : العهد إلى رجاء فقه اختيار الإمام الجليل
حص	٧٢	ابن حزم طرق تولية الإمام في ثلاثة
الفصل الثالث : و		واجبات الإمام وحقوقه وميزته :
أولها : واجبات الإمام على	٧٤	عند ابن حزم :
١- تكوين أجهزة الدولة :	٧٤	
٢- الواجبات الدينية :	٧٩	
٣- الواجبات الاقتصادية :	٨١	
فرض الإمام على الأئمة مساعدة الفقراء إذا لم		في الزكاة بتحقيق التكليف لهم
أولها : حزم على أهمية الفقراء في أموال الأئمة	٨٣	
٤- الواجبات الجهادية :	٨٥	
(أ) قتال أهل الردة :	٨٦	
الحالات التي يمكن المسلم فيها مرتدًا	٨٦	
الحكم الواجب تطبيقه على المرتد	٨٦	
أيضا قتال أهل البغي	٨٦	
أنصار البغاة عند ابن حزم	٨٧	
للجليل ابن حزم مجموعة ضوابط لقتال الفئة الباغية	٨٨	
أجاء قتال المخاريق :		
تعريف ابن حزم للمخارب	٨٩	
عقوبة المخارب عند ابن حزم	٩٠	
آداب الجهاد عند ابن حزم	٩١	
حقوق الإمام عند ابن حزم :		
في السلطة	٩٣	
شروط طاعة الإمام	٩٣	

١٢ جواب طائفة الإمام

٩٤ حق التصرة

عند ابن حزم

المسلمون حول قضية قول الإمام الجاثي ٩٥

السنن السلي مجاد الحام الجاثي ٩٨

الجاثي وأدلت على ذلك ١٠١

..... ١٠٣

يو والموج ١٠٥

عند ابن حزم

علاقة المسلمين بغير المسلمين عند ابن حزم

الفصل الأول : أحكام أهل الذمة عند ابن حزم ١٠٩

تقديم

أولاً : فئات أهل الذمة عند ابن حزم ١٠٩

معنى الذمة لغة واصطلاحاً ١٠٩

اختلاف الفقهاء في تحديد فئات أهل الذمة ١١٠

الفئات التي تعطى لها الذمة عند ابن حزم ١١٠

ثانياً : حقوق أهل الذمة عند ابن حزم :

١- حرية الاعتقاد ١١١

النبيوه التي وضعها ابن حزم على حرية الاعتقاد .

٢- حق الحماية ١١٣

إليه الملقى من الاعتناء بخارجي -

من الظلم الداخلي .

١١٤ ١١٤ - حرمه العمل والأكسب :

التي رخصها ابن حزم للذمي في غلوة عمله .

١١٥ ١١٥ - أهل الذمة :

عند ابن حزم :

١١٦ ١١٦ -

الذمة .

١١٧ ١١٧ -

١١٨ ١١٨ -

١١٩

المحظور

١ - كفالة يقر

قالوا : واجبات أهل الذمة

١ - أداء الجزية

الجزية مقابل الحماية ودليلا ذلك

ثبوت الجزية عند ابن حزم من الكتاب

الكتاب التي يجب عليها الجزية عند ابن حزم

٢ - التزام أحكام القانون الإسلامي

٣ - مراعاة شعور المسلمين

وأخيرا : نقض عقد الذمة عند ابن حزم .

الفصل الثاني : حدود العلاقة السياسية بين المسلمين والذميون :

تقديم :

أولها : نواحي الجهاد وآدابه

١ - نواحي الجهاد ١٢٥

الجهاد عند ابن حزم نواحي ثلاثة

الحالات التي يمكن فيها الجهاد نواحي ثين .

٢ - آداب الجهاد ١٢٦

أما يجب أخذا أثناء القتالين :

أولها علم القتول من الإخفاء .

أولها تحريم قتل نساء المؤمنين وأهلهم .

ثانيها دفع حيوات المؤمنين إلا للضرورة .

ثالثها بالصف إلى دار الحرب .

إذا

أولها تحريم

١٢٠	١- حدود معاملات المسلمين مع الحريين
١٢١	٢- جواز التجارة مع دار الحرب
١٢٢	٣- جواز التصدير لدار الحرب
١٢٣	٤- جواز الحرب
١٢٤	٥- جواز السلم
١٢٥	٦- إبطال العهود مع الكفار
١٢٦	٧- تحريم اعتلاك الكفار لأموالهم
١٢٧	٨- إسلام صفار الكفار وجبدهم
١٢٨	٩- تخليص الأسير المسلم

١٢٩	١٠- أحكام غنائم الحرب
١٣٠	١١- كيفية توزيع الغنائم
١٣١	١٢- تنبيه الإقليم من رأس القنينة
١٣٢	١٣- حكم السلب
١٣٣	١٤- حكم الأموال الإسلامية المغنومة
١٣٤	١٥- أموال السلم أو المعاهد المستوردة من العدو
١٣٥	١٦- أموال الحرب التي أسلم فيها عام الفتح
١٣٦	١٧- مكان قنينة القنينة

١٣٧	١٨- الحقة
١٣٨	١٩- مصادر ومراجع الكتاب
١٣٩	٢٠- فهارس الموضوعات

رقم الإصدار ٩٩/١٢٤٧٩
 الرقم الدولي ٩٧٩-٩٧٥-٩٧٤-٩٧٣
 دار الكتب للطباعة ٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠١١/٢٠١٠
 ١٣ شارع مصر - جدة - الرياض



دكتورة نجاة محسن

الاتجاه السياسي عند ابن حزم الأندلسي



للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية
FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES